



صاحب و مالک الیوموسی نظیف ابن محمد
 سعید خواجہ صنف ثانی در بر اعجاز صواب
 و ہجرت

و سعید نظیف

طبی نیا المصلی



۱۷

SÜLEYMANİYE C. KÜTÜPHANESİ	
Kismi .	Seyyid Nazif
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	17
Tanif No.	297.4

وقف

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون
الحمد لله الذي جعل العباد مفتح السعادة ومفتح الحسنى والزيادة
وجعل الصلوة عمود قيامها وذروة سنامها وعمدة احكامها والصلوة والسلام
على افضل خلقه سيدنا محمد الذي جعلت الصلوة قرعة عينه وعلى اله
 واصحابه الذين فازوا من معدن الدين بلحيته وعينه بعد فيقول المفتقر الى
رحمة ربه الغنى ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي قد كنت سرحت كتاب منية المصل
شرحا وسميته بغنية المتملى لكن رايت فيه بعض الاطالة التي ربما اوجبت للمند
والقاصر من المبالغة فاجبت ان احصر من فرائد دلائله وازيد في فوائد مسائله
تسهيلا للمطالعين تنويلا للاغبيين والله سبحانه هو المستعان على كل مراد منه المبد
والله المعاد وهو حسبي ونعم الوكيل قال المص رحمه الله عليه بسم الله الرحمن الرحيم
نعتنا وتبركا واقتداء بالقرآن كذا قوله الحمد لله رب العالمين وانبع ذكر الله
بذكر رسوله فقال والصلوة على رسوله محمد واله اي اهله اجمعين علما خطا
يطلب الاستغادة وفقكم الله اي جعلكم موفقين لطاعته وايانا ان انواع
العلوم كثيرة واعتم الانواع بالتحصيل متعلق باهم مسائل الصلوة لانها واجبة
على الغنى والفقير بخلاف الزكاة والحج ومتكررة كل يوم وليالية بخلاف
الصوم فلما رايت رغبة المتبتئين في العلم جمع المفتنين اسم فاعل
اقتبس اخذ القيس وهو شعلة نار تؤخذ من معطرها شبه العلم بالنور العظيم
وطالبه بالمفتنين من ذلك النور في تحصيلها متعلق برغبة والضمير للمسال

التقطت

افنيس فابن طوق وعلم اولئك واودع

اودع بارئ واهل

المفتنين بجمع مفتنين اسم فاعل من اقتبس اي اخذ القيس وهو شعلة نار تؤخذ من معطرها شبه
العلم بالنور العظيم وطالبه بالمفتنين من ذلك النور في تحصيلها متعلق برغبة والضمير للمسال
للمسائل التي تقطت جواب لما اي اشقيت ما كنز وقوة المصلين واحتياجه اليه وكثير من
احوال الصلوة وما لا بد لهم اي للمفتنين من دون ما يمكن ان يقع ولكنه في غاية الندرة وهذا
بحسب ما اذى اليه نظره من مصنفات المتقدمين متعلق بالتقطت ومن مخارات المتأخرين
في اليفاتهم وهي الهداية والبرهان الدين على المرغيبات والمحيط لبرهان الدين الكرماني
وسنة محقق الطحاوي في شرح الاسلام لابن محمد الاسيبي في تفسير الهرة والسكن الحسين
المعتمد وسراليا، الوصية بعدة سنتا ختامية فيجرب بعدة النظم بالوتحة قبل بالاشية و
فتاوى الغنية بالعين المضمومة في اكثر النسخ وهي غنية الفقهاء وفي بعضها بالتفان الكسوة
وهي في غنية الفتاوى للزممدي والمقطب السيد الامام اي شجاع والرحمة للشيخ الامام بركان
الدين وفتاوى الامام خنذر الدين قاضي خان وجامعية الكبير والصغير وانما في بركة الخلائق
الامة نقل من غير هذه الكتب المذكورة ايضا وسميت الضمير يرجع الى ما في اكثر اذهابا
عن الملتقط اي وسميت هذا الملتقط منية المصل اي سراد المصطفى الذي يقتناه لشدة حاجته اليه
لوجوه اكثر المسائل التي تتعلق بالصلوة ويقتفر الى موقفه وفي غنية المبتهدي اي كيتفتني به
المبتهدي الذي لم يدرس الكتب البسيطة ويكتفي به في الامم الصلوة على وكنال الله ان يجعل
اعتمده اي قد نعت من الافاق حال الصلوة لانه لا يلهي لطلب الرضا ونفع لعباده غير مشوب
بما يخر من طيب مال او جاه او محبة او رياء وسمي ما هو مشوب لا في سبيل لشواب العمل وهو
للخير والكل في الاخرة وان يجعل ما اعتمده كسر الذنوب بفضله اي يحض فضله ورحمة
اذا الثواب والعفو والمغفرة ليس الا فضلا منه سبحانه وتعالى لا يستحق بعمل وان جعل بعض
الاعمال سببا فذلك الجعل ايضا فضل منه وكرم اذ هو خالق ذلك العمل ومقدره فاكمل منه وله
لا شريك له واستكبره ان يغفر ذنوبه ويغفر لوالدي ولا استأدى بشيئا لبا مفتوحة

هذا شأنه في كتابه في شرح الاسلام
بكره

من كماله وافتقارها الى ما لا يمكن فادعت يا قوة اي ومن علمه العلم والخير ومواسه لا غير الموفق في حاله التوفيق
 لئلا يفتخ المصنف الى الصواب وعدم الخطا وتبسمه وحده لاس في هذه الهداية خلق الله الانبياء
 والارسل والاشياع على طريق الحق اعلم ايها الطالب لمعرف احكام الصلوة وكان في افراد الخطاب منها بعد
 فما تقدم اشارة الى ان قاصدي التعلم كثير والموفق منهم فرد بعد فرد بان الصلوة هي اللغة
 مطلق الدعاء بالخير وفي الشريعة عبارة عن افعال مخصوصة واركان معلومة فريضة اي مفروضة
 مطلقا بالعلم فاقبته وجوز ان يكون صفة لفريضة اي ثبتت تلك الفريضة بالكتاب الى القرآن فان
 الكتاب علم عند القدماء بغلبة الاستعمال وجوز ان يكون خبرا ثانيا لان ومواسه الرجوع وثابتة بالسنن
 اما الكتاب فقول الله تعالى اقيموا الصلوة وقولهم سبحوا الله فثبت ان صلوات الله ذكر القيام والصلوة
 مجاز قايين وقوله تعالى اقيموا الصلوات والصلوة الوسطى في داوموا عليها في اوقاتها ومن
 ادله الكتاب قوله تعالى سبحان الله عشرين تسعون وحين يصحون في سجودهم هذه الاوقات على قولين
 قال ان المراد من السجود الصلوة لا سيما لما عليه وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
 والمراد من الكتاب منها الفريضة كما في قوله تعالى كتب عليكم الصلوة وخو له ولذا قال في فرضا موقوتا اي
 محدودا باوقات لا يجوز اخرجها عنها ثم شرع في ذكر الادلة من الحديث فقال واما السنة فمأخوذة
 عن النبي صلى الله عليه واله في الصحيحين من رواية ابن عمر رضي الله عنهما انه قال سئل عن الصلاة في الايام
 المشرفة احدى الخصال الخمس وهي اقواله لانها شرط الصحة الايمان عند التمكن بل انما كن كثر في الحديث
 اشارة الى رجحان الاول واقام الصلوة الى اقامتها وابتداء الركعة هي اللغة التامة والتمام وفي
 الشرع عليك جزء من عتيد الشرع او قمته في نصاب لغت من غير شتم ولا سواه مع قطع المنفعة عن المالك
 من كل وجه له تعالى ويطلق ايضا في الشرع على عين ذلك اجزاء المؤدى ومواسه ما في كل موضع
 ورد فيه الايتاء والاقتداء وخوفا وصوم شهر رمضان والاعوم في اللغة الاساك وفي الشرع اساك
 عاقل طاهر من صفى ونفا من عن الاكل والشرب والجماع من البهيم الصادق الى الغروب بنية التقية ورجح البيت

من كماله وافتقارها الى ما لا يمكن فادعت يا قوة اي ومن علمه العلم والخير ومواسه لا غير الموفق في حاله التوفيق
 لئلا يفتخ المصنف الى الصواب وعدم الخطا وتبسمه وحده لاس في هذه الهداية خلق الله الانبياء والارسل والاشياع على طريق الحق
 اعلم ايها الطالب لمعرف احكام الصلوة وكان في افراد الخطاب منها بعد فما تقدم اشارة الى ان قاصدي التعلم كثير والموفق منهم فرد بعد فرد
 بان الصلوة هي اللغة مطلق الدعاء بالخير وفي الشريعة عبارة عن افعال مخصوصة واركان معلومة فريضة اي مفروضة مطلقا بالعلم
 فاقبته وجوز ان يكون صفة لفريضة اي ثبتت تلك الفريضة بالكتاب الى القرآن فان الكتاب علم عند القدماء بغلبة الاستعمال
 وجوز ان يكون خبرا ثانيا لان ومواسه الرجوع وثابتة بالسنن اما الكتاب فقول الله تعالى اقيموا الصلوة وقولهم سبحوا الله فثبت ان صلوات الله
 ذكر القيام والصلوة مجاز قايين وقوله تعالى اقيموا الصلوات والصلوة الوسطى في داوموا عليها في اوقاتها ومن ادله الكتاب قوله تعالى سبحان الله
 عشرين تسعون وحين يصحون في سجودهم هذه الاوقات على قولين قال ان المراد من السجود الصلوة لا سيما لما عليه وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين
 كتابا موقوتا والمراد من الكتاب منها الفريضة كما في قوله تعالى كتب عليكم الصلوة وخو له ولذا قال في فرضا موقوتا اي محدودا باوقات لا يجوز اخرجها عنها
 ثم شرع في ذكر الادلة من الحديث فقال واما السنة فمأخوذة عن النبي صلى الله عليه واله في الصحيحين من رواية ابن عمر رضي الله عنهما انه قال سئل عن الصلاة في الايام
 المشرفة احدى الخصال الخمس وهي اقواله لانها شرط الصحة الايمان عند التمكن بل انما كن كثر في الحديث اشارة الى رجحان الاول واقام الصلوة الى اقامتها
 وابتداء الركعة هي اللغة التامة والتمام وفي الشرع عليك جزء من عتيد الشرع او قمته في نصاب لغت من غير شتم ولا سواه مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه له تعالى
 ويطلق ايضا في الشرع على عين ذلك اجزاء المؤدى ومواسه ما في كل موضع ورد فيه الايتاء والاقتداء وخوفا وصوم شهر رمضان والاعوم في اللغة الاساك وفي الشرع اساك
 عاقل طاهر من صفى ونفا من عن الاكل والشرب والجماع من البهيم الصادق الى الغروب بنية التقية ورجح البيت

اي في اللغة مطلق القصد وهو الشيء فقد المسم العاقل البيت محيا لعبادة محكمة من طواف بالبيت
 في وقت ووقوف بوقت وفيه والبيت علم للعبادة المشرفة لغلبة الاستعمال من استطاع اليه سبيلا محمد
 الرفع فاعل المصدروا الاستطاعة عند الجوار والقدرة على الزاد والراحلة الغاضلين عن الحاج
 الاصلية والوانم الشرعية واعلم ان هذا الحديث بمفرده لا يدل على الفريضة لانه خبر واحد
 واغاب عن ثبوت الصلوة في الجملة وكذا بقية الاحاديث لعدم التواتر فيها سبب كون ثابتة
 في قوله فريضة ثابتة خبرا ثانيا لان لاصفه لفريضة فليست مل ومن ادلة السنة قوله صلى الله عليه
 وسلم كل من علم اي علامة دالة على حقيقة وعلم الايمان الدال على الصلوة والعلاقة في الشرع ما يوفيه
 الوجوه من غير ان يتعلق به وجوب ولا وجوه ومن ادلة السنة قوله عليه الصلوة والسلام الصلوة
 عماد الدين من اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين ووجه الشبه بين الصلوة والعماد
 الاقامة بالاقامة والهدم بالترك كما ان الخيمة تقام باقامة عدة وهدم بتركها اقامته والدين
 في اللغة الخبرا يقال كما قد بين تدان وفي الشرع وضع الهي سابق لذوي العقول باختيارهم
 المحمود ليل الطيريات بالذات ومن ادلة السنة قوله عليه الصلوة والسلام محمد صلى الله عليه وسلم
 الله على العباد خبر من اصن وضو من كلباغة والايان بسنة واداه وصلاح من لوفنتن اي صل
 كل واحدة في وقتها ولم يخرج عنه بلا عذر واسم ركوعه من الطماثينة فيه وحشوعه من باضار الغلب
 وجمع الله وصف الشواغل الدنياوية عن الفكر كما ناله على الله عهداى وعد موثق موكد عليه
 سبحانه وتعالى فلامنه وكوما ان يغفر له بان يغفر له ذنوبه فيكون ان وما بعد في محل نصب فخر
 الافضى وجوز ان يكون محله الرفع بيانا للعهد ومن ادلة السنة قوله عليه الصلوة والسلام بين
 العبد وبين الكفران بين العبد وبين ان يصل الى الكفر ترك الصلوة اي ان يترك الصلوة وهذا
 كما يقال بينك وبين ملوك الاجتهاد اي بينك وبين اربابك ان تجهد فاذا اجتهدت بلغت واعلم
 ان الادلة على وجوب الصلوة والحج عليها كثيرة جدا ومن العلوم بالضرورة في الدين فلذا اقتصر المصنف
 على هذا القدر ثم شرع في المقصود فقال ثم اعلم اي بعد ما علمت ثبوت فريضة الصلوة بان الصلوة شرعية

من كماله وافتقارها الى ما لا يمكن فادعت يا قوة اي ومن علمه العلم والخير ومواسه لا غير الموفق في حاله التوفيق
 لئلا يفتخ المصنف الى الصواب وعدم الخطا وتبسمه وحده لاس في هذه الهداية خلق الله الانبياء والارسل والاشياع على طريق الحق
 اعلم ايها الطالب لمعرف احكام الصلوة وكان في افراد الخطاب منها بعد فما تقدم اشارة الى ان قاصدي التعلم كثير والموفق منهم فرد بعد فرد بان الصلوة هي اللغة
 مطلق الدعاء بالخير وفي الشريعة عبارة عن افعال مخصوصة واركان معلومة فريضة اي مفروضة مطلقا بالعلم فاقبته وجوز ان يكون صفة لفريضة اي ثبتت تلك الفريضة بالكتاب الى القرآن فان
 الكتاب علم عند القدماء بغلبة الاستعمال وجوز ان يكون خبرا ثانيا لان ومواسه الرجوع وثابتة بالسنن اما الكتاب فقول الله تعالى اقيموا الصلوة وقولهم سبحوا الله فثبت ان صلوات الله
 ذكر القيام والصلوة مجاز قايين وقوله تعالى اقيموا الصلوات والصلوة الوسطى في داوموا عليها في اوقاتها ومن ادله الكتاب قوله تعالى سبحان الله عشرين تسعون وحين يصحون في سجودهم هذه الاوقات على قولين
 قال ان المراد من السجود الصلوة لا سيما لما عليه وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا والمراد من الكتاب منها الفريضة كما في قوله تعالى كتب عليكم الصلوة وخو له ولذا قال في فرضا موقوتا اي محدودا باوقات لا يجوز اخرجها عنها
 ثم شرع في ذكر الادلة من الحديث فقال واما السنة فمأخوذة عن النبي صلى الله عليه واله في الصحيحين من رواية ابن عمر رضي الله عنهما انه قال سئل عن الصلاة في الايام المشرفة احدى الخصال الخمس وهي اقواله لانها شرط الصحة الايمان عند التمكن بل انما كن كثر في الحديث اشارة الى رجحان الاول واقام الصلوة الى اقامتها وابتداء الركعة هي اللغة التامة والتمام وفي الشرع عليك جزء من عتيد الشرع او قمته في نصاب لغت من غير شتم ولا سواه مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه له تعالى ويطلق ايضا في الشرع على عين ذلك اجزاء المؤدى ومواسه ما في كل موضع ورد فيه الايتاء والاقتداء وخوفا وصوم شهر رمضان والاعوم في اللغة الاساك وفي الشرع اساك عاقل طاهر من صفى ونفا من عن الاكل والشرب والجماع من البهيم الصادق الى الغروب بنية التقية ورجح البيت

من كماله وافتقارها الى ما لا يمكن فادعت يا قوة اي ومن علمه العلم والخير ومواسه لا غير الموفق في حاله التوفيق

وَقِيلَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسْمِ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَالْمَدَدِ عَلَى دِينِ الْأَسْمَاءِ وَقِيلَ لَا فُلَّ بِسْمِ اللَّهِ

وَقِيلَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسْمِ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَالْمَدَدِ عَلَى دِينِ الْأَسْمَاءِ وَقِيلَ لَا فُلَّ بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بَعْدَ التَّعْوِذِ وَالْأَمْرُ أَنَّهُ يَتَّبَعُ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً قَبْلَ كُتُبِ الْعَوْنِ لَا سُبْحَانَ، وَمَرَّةً بَعْدَ سُبْحَانَ
عِنْدَ بَدَأِ عَمَلِ سَائِرِ الْأَعْيَادِ احْتِصَابًا لِلْخَلْقِ الْوَاقِعِ فِيهِ قَالَ بَعْضُهُمْ يَتَّبَعُ قَبْلَ الْاسْتِجَارَةِ فَقَطْ وَقَالَ بَعْضُهُمْ
يَتَّبَعُ بَعْدَ فَحَسْبُ الْاِخْتِلَافِ فِي وَقْتِ التَّسْمِيَةِ كَالْاِخْتِلَافِ فِي وَقْتِ الْفِعْلِ الْيَدَيْنِ قَالَ بَعْضُهُمْ قَبْلَ الْاسْتِجَارَةِ
وَقَالَ بَعْضُهُمْ بَعْدَ وَالْأَمْرُ أَنَّهُ يَفْعَلُهَا مَرَّتَيْنِ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ وَلَوْ تَنَسَّى التَّسْمِيَةَ فَذَكَرَهَا فِي خِلَالِ الْوُضُوءِ فَقَدْ
لَا خَطَرَ خِلَافُ الْأَكْلِ وَالْمَضْمُوعَةِ وَالْاِسْتِغْنَاءُ لَأنَّهُ صِلَاةٌ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَهَا عَلَى الْمَوَاطِنَةِ وَالْمَوَاطِنَةِ يَفْعَلُهَا
أَمْرٌ وَلَا عَيْدٌ عَلَى التَّرَكُّ دَلِيلُ السَّنَةِ الْوُجُوبِ بِأَيِّ جَدِيدَيْنِ وَأَيُّهَا الْمَاءُ إِلَّا مَا خَلَّتْ الشَّارِبُ
وَالْحَاطِئِينَ سَنَةً أَيْفَا تَكْمِيلًا لِلْفَرْضِ وَسَمِعَ مَا سَمِعَ مِنَ الْحُجَّةِ لِأَصْلِهِ بِمَا عَلَيْهِ فَرَضٌ وَمَوْجِبًا لِقِي
الْبَشَرِ تَكْمِيلًا لِلْفَرْضِ وَخَلِيلًا لِقِي الْحُجَّةِ وَاسْتِغْنَاءُ بِجَمِيعِ الرُّائِسِ فِي الْمَسْجِدِ الْمَوَاطِنَةِ عَلَيْهِ الصَّلَوةُ وَالسَّلَامُ
عَلَيْهِمَا، وَاحِدٌ وَكَيْفِيَّةُ الْاسْتِغْنَاءِ أَنْ يُؤْخَذَ الْمَاءُ وَيُبَلَّ كَيْفِيَّةً وَأَصَابِعُهُ تَمَّ يَلْصُقُ الْأَصَابِعُ أَيْ يَتَمَمُّ
وَيَضَعُ عَلَى مَقْدَمِ رَأْسِهِ مِنْ كُلِّ يَدٍ ثَلَاثَ أَصَابِعٍ لِيَتَمَّ السُّبْحُ وَالْوَسْلُ وَيَسْكُنَ بِهَا يَدُهُ وَتَبَاتُغُهُ وَتَوَكُّتُ
وَيُخَافُ فِي بَطْنِ كَيْفِيَّةٍ عَنْ رَأْسِهِ وَيَدُهُ إِلَى الْفَقْدَانِ ثُمَّ يَضَعُ كَيْفِيَّةً عَلَى جَانِبِي الرُّأْسِ وَيَسْمَعُهَا إِلَى جَانِبِي
الرُّأْسِ بِكَيْفِيَّةٍ وَيَسْمَعُهَا رَأْسَهُ بِبِاطْنِ يَدَيْهِ وَيَبْطِنُ أَذُنُهُ بِبِاطْنِ يَدَيْهِ وَمَا الْمَرَادُ بِالْمَتَابِتِينَ
فِيمَا تَدْرُسُ الْأَدْنَى أَفْسَاسُهُ كَمَا ذَكَرَهُ أَيْ الْمَسْجِدَ بِهَذَا الْكَيْفِيَّةِ فِي الْحَبِطِ وَغَيْرِهِ خَرَجَ عَنِ الْاسْتِغْنَاءِ
وَيَسْمَعُ الرُّقْبَةَ بِظُهُورِ الْأَصَابِعِ الثَّلَاثِ بِأَيْ جَدِيدٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ مَوَازِي سَمِعَ الرُّقْبَةَ أَدْبَجَ فِي خِلَالِ الْأَصَابِعِ
سَنَةً أَيْفَا الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ وَتَكَرَّرَ الْفِعْلُ إِلَى الثَّلَاثِ سَنَةً أَيْفَا لِمَوَاطِنَةِ عَلَيْهِ الصَّلَوةُ وَالسَّلَامُ
عَلَيْهِ وَالنِّيَّةُ سَنَةً الْوُضُوءِ فَيَنْوِي رَفْعَ الْحَدِّثِ وَالْمَتَابِعَةَ مَا لَا يَخْلُ الْأَبْرَفُ وَالْزَّيْتُ الْمَذْكُورُ فِي لَفْظِ
آيَةِ الْوُضُوءِ سَنَةً وَلَمْ يَتَّخِذْ خِلَافًا لِلْفَلْظِ وَالذِّكْرُ أَفْسَاسُهُ لَأنَّهُ أَكْمَالُ الْفَرْضِ فِي مَحَلِّ الْمَوَاطِنِ
وَمَوَازِينِ كُلِّ عَفْوَةٍ عَلَى الَّذِي قَبْلَهُ وَلَا يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا خَيْثُ تَجَلَّى الْبَقِ عِنْدَ عَدَدِ الْهَوَا
سَنَةً أَيْفَا لِمَوَاطِنَةِ عَلَيْهِ الصَّلَوةُ وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ وَأَمَّا أَدْبَجُ أَيْ أَدْبَا الْوُضُوءِ فَهُوَ مَرَّةً وَفِي الْفَتْحِ بِمُتَبَاتٍ
الْخَيْرِ وَمَوَازِينِ يَتَأَهَّبُ وَمَا بَعْدَ أَيْ التَّأَهَّبُ لِلصَّلَوةِ بِالْوُضُوءِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَاحِبَ

مَسْجِدًا يَتَجَمَّعُ فِيهِ النَّاسُ

مَرَّةً بَعْدَ سُبْحَانَ

عَنِ الْاسْتِجَارَةِ

وَقِيلَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسْمِ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَالْمَدَدِ عَلَى دِينِ الْأَسْمَاءِ وَقِيلَ لَا فُلَّ بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بَعْدَ التَّعْوِذِ وَالْأَمْرُ أَنَّهُ يَتَّبَعُ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً قَبْلَ كُتُبِ الْعَوْنِ لَا سُبْحَانَ، وَمَرَّةً بَعْدَ سُبْحَانَ
عِنْدَ بَدَأِ عَمَلِ سَائِرِ الْأَعْيَادِ احْتِصَابًا لِلْخَلْقِ الْوَاقِعِ فِيهِ قَالَ بَعْضُهُمْ يَتَّبَعُ قَبْلَ الْاسْتِجَارَةِ فَقَطْ وَقَالَ بَعْضُهُمْ
يَتَّبَعُ بَعْدَ فَحَسْبُ الْاِخْتِلَافِ فِي وَقْتِ التَّسْمِيَةِ كَالْاِخْتِلَافِ فِي وَقْتِ الْفِعْلِ الْيَدَيْنِ قَالَ بَعْضُهُمْ قَبْلَ الْاسْتِجَارَةِ
وَقَالَ بَعْضُهُمْ بَعْدَ وَالْأَمْرُ أَنَّهُ يَفْعَلُهَا مَرَّتَيْنِ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ وَلَوْ تَنَسَّى التَّسْمِيَةَ فَذَكَرَهَا فِي خِلَالِ الْوُضُوءِ فَقَدْ
لَا خَطَرَ خِلَافُ الْأَكْلِ وَالْمَضْمُوعَةِ وَالْاِسْتِغْنَاءُ لَأنَّهُ صِلَاةٌ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَهَا عَلَى الْمَوَاطِنَةِ وَالْمَوَاطِنَةِ يَفْعَلُهَا
أَمْرٌ وَلَا عَيْدٌ عَلَى التَّرَكُّ دَلِيلُ السَّنَةِ الْوُجُوبِ بِأَيِّ جَدِيدَيْنِ وَأَيُّهَا الْمَاءُ إِلَّا مَا خَلَّتْ الشَّارِبُ
وَالْحَاطِئِينَ سَنَةً أَيْفَا تَكْمِيلًا لِلْفَرْضِ وَسَمِعَ مَا سَمِعَ مِنَ الْحُجَّةِ لِأَصْلِهِ بِمَا عَلَيْهِ فَرَضٌ وَمَوْجِبًا لِقِي
الْبَشَرِ تَكْمِيلًا لِلْفَرْضِ وَخَلِيلًا لِقِي الْحُجَّةِ وَاسْتِغْنَاءُ بِجَمِيعِ الرُّائِسِ فِي الْمَسْجِدِ الْمَوَاطِنَةِ عَلَيْهِ الصَّلَوةُ وَالسَّلَامُ
عَلَيْهِمَا، وَاحِدٌ وَكَيْفِيَّةُ الْاسْتِغْنَاءِ أَنْ يُؤْخَذَ الْمَاءُ وَيُبَلَّ كَيْفِيَّةً وَأَصَابِعُهُ تَمَّ يَلْصُقُ الْأَصَابِعُ أَيْ يَتَمَمُّ
وَيَضَعُ عَلَى مَقْدَمِ رَأْسِهِ مِنْ كُلِّ يَدٍ ثَلَاثَ أَصَابِعٍ لِيَتَمَّ السُّبْحُ وَالْوَسْلُ وَيَسْكُنَ بِهَا يَدُهُ وَتَبَاتُغُهُ وَتَوَكُّتُ
وَيُخَافُ فِي بَطْنِ كَيْفِيَّةٍ عَنْ رَأْسِهِ وَيَدُهُ إِلَى الْفَقْدَانِ ثُمَّ يَضَعُ كَيْفِيَّةً عَلَى جَانِبِي الرُّأْسِ وَيَسْمَعُهَا إِلَى جَانِبِي
الرُّأْسِ بِكَيْفِيَّةٍ وَيَسْمَعُهَا رَأْسَهُ بِبِاطْنِ يَدَيْهِ وَيَبْطِنُ أَذُنُهُ بِبِاطْنِ يَدَيْهِ وَمَا الْمَرَادُ بِالْمَتَابِتِينَ
فِيمَا تَدْرُسُ الْأَدْنَى أَفْسَاسُهُ كَمَا ذَكَرَهُ أَيْ الْمَسْجِدَ بِهَذَا الْكَيْفِيَّةِ فِي الْحَبِطِ وَغَيْرِهِ خَرَجَ عَنِ الْاسْتِغْنَاءِ
وَيَسْمَعُ الرُّقْبَةَ بِظُهُورِ الْأَصَابِعِ الثَّلَاثِ بِأَيْ جَدِيدٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ مَوَازِي سَمِعَ الرُّقْبَةَ أَدْبَجَ فِي خِلَالِ الْأَصَابِعِ
سَنَةً أَيْفَا الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ وَتَكَرَّرَ الْفِعْلُ إِلَى الثَّلَاثِ سَنَةً أَيْفَا لِمَوَاطِنَةِ عَلَيْهِ الصَّلَوةُ وَالسَّلَامُ
عَلَيْهِ وَالنِّيَّةُ سَنَةً الْوُضُوءِ فَيَنْوِي رَفْعَ الْحَدِّثِ وَالْمَتَابِعَةَ مَا لَا يَخْلُ الْأَبْرَفُ وَالْزَّيْتُ الْمَذْكُورُ فِي لَفْظِ
آيَةِ الْوُضُوءِ سَنَةً وَلَمْ يَتَّخِذْ خِلَافًا لِلْفَلْظِ وَالذِّكْرُ أَفْسَاسُهُ لَأنَّهُ أَكْمَالُ الْفَرْضِ فِي مَحَلِّ الْمَوَاطِنِ
وَمَوَازِينِ كُلِّ عَفْوَةٍ عَلَى الَّذِي قَبْلَهُ وَلَا يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا خَيْثُ تَجَلَّى الْبَقِ عِنْدَ عَدَدِ الْهَوَا
سَنَةً أَيْفَا لِمَوَاطِنَةِ عَلَيْهِ الصَّلَوةُ وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ وَأَمَّا أَدْبَجُ أَيْ أَدْبَا الْوُضُوءِ فَهُوَ مَرَّةً وَفِي الْفَتْحِ بِمُتَبَاتٍ
الْخَيْرِ وَمَوَازِينِ يَتَأَهَّبُ وَمَا بَعْدَ أَيْ التَّأَهَّبُ لِلصَّلَوةِ بِالْوُضُوءِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَاحِبَ

مَسْجِدًا يَتَجَمَّعُ فِيهِ النَّاسُ

فَرَضٌ

مَرَّةً بَعْدَ سُبْحَانَ

من الدنيا والتخفيف من العناء كالفرح وقد زالت ومن الآداب ان تجلس المتوضي يتوطأ اي ياتى
امر الوضوء بنفسه من غير ان يستعين باحد ومن الآداب ان تجلس المتوضي مستقبل القبلة عند غسل يديه
الاعضاء اي ياتى الاعضاء سوى موضع السجدة ومن الآداب ان يكون جلوسه على مكان مرتفع وان يغسل
عروة الاذن بقليل من الماء وان يضعه على يديه وان كان انا يغترف منه فغرف يمينه وان يضع يده حالة
الغسل على عروة الاذن كما ذكره شيخنا كمال الدين الهمامي ومن الآداب ان لا يتكلم في اشياء الوضوء
بكلام الدنيا بل الدعوات المأثورة كما سبأه ان شاء الله تعالى ومن الآداب ان يشهد اي ياتى
بالشهادتين عند كل وضوء قال زيناوي قاضي خان سيم عند كل وضوء ويقول اشهد ان لا اله الا الله
واشهد ان محمدا عبده ورسوله وان يدعوا عند كل وضوء بما جاء في الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم فيقول بعد
التسمية الحمد لله الذي جعل الماء طهورا وجعل الاسلام نورا وعند المضمضة اللهم اسقني من فوض بئيك كاسا
لا اظمأ بعده ابر او عند الاستنشاق اللهم افرغ من راحتي في روعي ونبض وجهي يوم
تنبض وجهه وتسجد وجوه وعند غسل اليدين اللهم اغسلني عن كل ذنبي وحبسني حسابا يسيرا وعند
غسل البدن اليسرى اللهم لا تطعن كتابي بيمينتي ولا من ورائي وظهري وعند مسح الرأس اللهم حرمني شئ وشيئا علي
النار واظلمني تحت ظلك يوم لا اظلم الا ظلك وعند مسح الاذنين اللهم جعلني من الذين يستمعون القول
فينبغون احسنه وعند مسح الرقبة اللهم اغفر لي قديمي على الصراط يوم تزل فيه ومن الآداب ان
يضمض ويستنشق بيد اليمنى ويمسح برأسه باليسرى لانه من انزاله الاذى ومن الآداب ان يستاك
اي يدلك لسانه بالسواك وهو الوضوء الذي يستاك به كالمسواك وقد عده القدوري من السنن قال صاحب
الهداية الامام سبكي رحمه الله تعالى ان يكون السواك من شجرة مرة لزيادة ازالة تعبير الغم قالوا وسواك
يكونه الا الريان والعقب وافضل الا ان تم الزيتون وان يكون طوله شبر في غلظ الخصر قبل
وقته قبل الوضوء وقبل حاله المضمضة وهذا ان كان له مسواك والا اي ان لم يكن له مسواك في الاصبع
اي يعالج بالاصبع ويستاك عرضا لا طولا اي مع ارضي اللسان الذي هو طول الغم لا العكس ويبدأ بالجناب
الايمن من العليا ثم الايسر ثم الايمن من السفلى ثم الايسر ويدلك بها لسانه وباطنها واطرافها

بسم الله الرحمن الرحيم

رجعت
من النار
واحفظني
من السلاس
ولا اغلظ
الا نكاح وعذاب
جهنم وعند غسل
الرجلين اللهم

ويبتل السواك ان كان يابس ويفيد عند الاستباك وعند الفراغ منه ومن الآداب ان يبالي في المضمضة
والاستنشاق وقال في الكفاية والمباغة فيها لکن الظاهر ان مسجدة والمضغ قد اطلق الآداب على
كثير من المسجات الا ان يكون فلا يبالي فيها خشية الحاق الفاء بالقوم والمباغة في المضمضة قال
بعضهم في الغرر وهو ترديد الماء في الحلق وقال الصدر الشهيد في كتبه انما هي عملاء الغم والمباغة
في الاستنشاق جذب الماء بالنفس حتى يصعد الى منخرع يخرج منه الميم والظاء وكبرهما وبغتهما ويجعل قال
في القاموس هو الاثاق والمراد به هنا الخشوع ومن الآداب ان يدخل اصبعه الخضرين في صمغ خاذنيه
اي ثقبها عند المسح ومن الآداب ان يخلل اصابعه اي اصابع رجله خضر اليسرى ويبدأ من خضر رجله اليمنى
طاهرا ما ومن ابرام رجله اليسرى الى خضر على الترتيب لان الابتداء باليمين ومن الآداب ان يخرج حلقه
ان كان وكما مباعدة في السجدة وان كان ضيقا في ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة لا بد من تحريكه وانزعه ليحصل
الاستيعاب هكذا ذكر في المحیط ومن الآداب ان لا يسير في الماء كأن ينبغي ان يعدم في المنامي وان كان اي ولو كان
المتوضي على شط أي جانب نهر جار فلوله لكان ولا يتدنس بتدبير او لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل
اذا في الوضوء سرق عن عبد الله بن عمر وقال من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ فقال يا هذا
السرق يكسر قال اذا وضوء سرق فقال نعم ولو كنت على صفة نهر جار وضوءه نهر بالقياد الموضوعة
ومكسورة وبانفا حابه ومن الآداب ان لا يقتر في الماء بان يكون التقاطع غير طاهر بل ينبغي ان يكون التقاطع
ظاهرا ليكون غسلا يفيق في كل مرة من الثلث ومن الآداب ان يلاء انا بعد الوضوء ثانيا تهتيا للعبادة
ومن الآداب ان يقول عند تمام اي تمام الوضوء او في خلا له اي في انشاء اللهم اجعلني من التوابين اي الكثيرين للتوبة
والرجوع عن الذنب اذا صدر منه واجعلني من المطهرين المستزجين عن قاذورات الذنوب والمعاصي واسألك
واجعلني من عبادك الصالحين واجعلني من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون اذا حزن الدنيا وهم الذين آمنوا
وكانوا يفتقون وان يقولوا بعد تلاوة من الوضوء سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت وحده لا شريك لك
لا تشغلك اهل بيوتك في ذنوب وانوب اليك وارحم الي طاعتك عن معصيتك واشهد ان محمدا عبدك ورسولك
ومن الآداب ان يقرأ بعد الفلح من الوضوء سورة انا انزلناه مرة او مرتين او ثلثا كذا نزلت عن السلف

صا

اولا وعلى كل من التقديس اما ان يتقن كونه متيا او كونه مذيا او يشك فان تذكر الاحتلام ان يتقن
انه منى اوانه مذى او شك فيه فلم يتقن انه منى ام مذى فعليه الغسل في ثلاث اجماع لان الاحتلام
سبب خروج المنى فيحمل عليه وان يتقن انه مذى لان المنى يرق بالهواء ويخرج من البدن فيصير كالمذى
اما اذا لم يتذكر ويتقن انه منى او شك هل منى او مذى فكل ذلك يجب عليه الغسل وهاتين الحالتين ايضا اجماعا
لا احتياط لان يتقن انه مذى فلا غسل في هذه الحالة عندنا بوضوح اذا لم يتذكر الاحتلام وهو انى وعندنا ان
وهو اصولا والمعنى مشعر على قولنا يوسف ولم يبين عليه فتوهم انه يحرم عليه ان الغسل على قوله ما وان
فوجدوا احليله بلا لا يدرك منى موام مذى ولم يتذكر حلا يظهر ان كان ذكره منتشر قبل النوم فلا
غسل عليه لان الاشتا سبب خروج المذى فيحمل عليه وان كان ذكره قبل سبب فغسل الغسل لا احتياط
هذا الذى ذكرنا من عدم وجوب الغسل فيما اذا كان الذكر منتبها انما هو اذا كان قايما او قاعدا لعدم
الاشتغال في النوم عادة فلم يعارض بسبب الاشتا سبب آخر لم يخل عنه انه هو السبب في سبب المذى اما
اذا كان مصطليا او الاضطجاع سبب الاشتا والاشتغال في النوم الذى هو سبب الاحتلام او يتقن انه الى الليل
الموجود في فعله الغسل ايضا ان يتقن المنى فظاهر واما في الاضطجاع فلا عارض الاثنا في السببية فيحكم
بسببية الاحتلام وان الليل متى رقى احتياط وهذا التفصيل مذكور في المحيط والذخيرة قال ثمس الاية
الطواينة من مسئلة كيش وقوعها والناس عنها غافلون وان احتلم ولم يخرج منه منى اى تذكر الاحتلام
ولم يبرئ بطلا لا غسل عليه اجماعا وكذا المرأة اى ان احتلمت ولم يخرج منها منى فلا غسل عليها ويعتبر في المرأة
الخروج من الفرج الداخلى الى الفرج الخارج وقال محمد عليه الغسل احتياطيا وبه يفتى بعض المشايخ قال بعضهم
لو كانت مستلقية وقت الاحتلام يجب عليها الغسل احتمال الخروج ثم العود فيجب الغسل احتياطيا وهو غير بعيد
ولو جازع واحتلم وغسل قبل ان يبزل او ينام ثم خرج منه بقية المنى وجب عليه الغسل ثانيا عندنا خيفة
ومحمد رحمه الله ولو افاق السكران فوجد منى فعليه الغسل كما في النائم وان وجد مذيا فلا غسل عليه
بالإتفاق وكذا المنى عليه وان استيقظ الرجل والمرأة فوجد منى على الفرائش والى ان كل واحد منهما
يتذكر الاحتلام اى لا يتذكره وجب عليها الغسل احتياطيا لا احتلاما وجوب من كل منهما وقال بعضهم ان كان

احتلام
للمنى

مجرد منى

منه

المنى

المنى طويلا فطحا الرجل لانه منية يدق فيقع لطولا وان كان مذورا فطحا المرأة لان منية يسيل فيقع
وقال بعضهم ان كان ابين غليظا فمن الرجل وان كان اضر رقيقا فمن المرأة قالت مع جنى يا بنى في اليوم مرارا
اجل هذه الوقاية فتقوا على انه لا غسل عليها اى اذا لم تتذكر جوعت فيما دون الفرج ووصل المنى الى رحمها لا غسل
عليها فان حبست منه وجب الغسل اغتسلت ثم خرج منها منى الرجل لا يلزم اعادة الغسل احتلاما او جازعا كذا فلما
انفصل المنى عن القلب شذ ذكره وصلى من غير غسل محبت صبي ابن عشر جامع امرأة البالغة عليها الغسل لوجود
موادة اللينة ولا غسل على الطعام لاغلام الخطاب الا انه يؤمر بخلق كما يؤمر بالوضوء والصلوة ولو كان
الزوج بالغا والزوجة مفقورة تشتهى بالحواء على العكس وذكر صبي لا يشتهى بمنزلة الاصبع ووجوب
الغسل باذخال الاصبع في القبل او الدبر خلافه والاول ان يجب الغسل اذا قصد الاستمتاع وعلى هذا
ذكر غيري الا دعى وذكر الميت وما يرضع من خشية او غيره رأى في نومه انه تفاع ولم يربلا ثم بعد ساعة
خرج منه منى لا يجب الغسل وان خرج منى وجب اغتسله الصبي او الصبية الاحتلام الذى به البلوغ والازلا
وهو الدفق والشهوة لا يجب الغسل لان الخطاب انما يتوجه عقبا الى الزنا فهو سابق على الخطاب وكذا اذا حاطة
الحبل الذى به البلوغ قال قاضي خان والاحوط وجوب الغسل في العقول كلها واما فخر بن الغسل فالمصنف والاشا
وغسل سائر البدن اى باقية ايعال الماء او منابت الشرف من وان كثر اى ولو كان الشعر كثيفا بالاجماع
وكذا فخر بن ايعال الماء الى اثناء اللحية واشاء الشعر من الراس والبدن لما في الآية من صبغة المبالغة
والكثرة والمرأة في الاغتسال كالرجل وجوب تعميم جميع الشعر والبشر ولكن الشعر المنسل الى النازل
من ذواها غسلة موضعى ساقط عنها الغسل اذا بلغ الماء اصول شعركم دفعا للحرج بخلاف الرجل لانه لا فروة
في حقه لا مكان الخلق كذا ذكره اى هذا الحكم وهو الفرق بين المرأة والرجل وجوب نقض الضمير في قوله
في غلبه الفقهاء وذكر في المحيط ان الرجل اذا فطر شعره كما يفعل العليون والاشراك جمع ترك شعر الناة اسم
كالعرب وزنا هل يجب ايعال الماء الى اثناء الشعر ام لا عن انه حنيف رويثان نظرا الى العاقبة والاعلم
الظهور وذكر القدر الشهيد انه اى الشان يجب ايعال الماء الى اثناء الشعر لعدم الضرورة ولا احتياط المرأة
اغتسلت هل تنكح في ايعال الماء الى ثقب القرم ام لا والقرط يعم القاف واسكان الراد ما يتعلق في شئ الاذن

احتلام
للمنى

احوط
قراية الغسل

احتلام
للمنى

قال كجند سلق في الماء الى غيب القرم كما سلق في حرق الحماخ ان كان فيهما والمغبر غلبة الظن
 بالوصو اي هو الماء سواء كان ام لا وان انغم الثقب بعد القرم وصار حال ان امر عليه الماء يدخله
 وان غفل فلا بد من اسراء ولا سلق بادخال عود وغيره وانما وفي المسئلة في المرأة باعتبار الغالب والا
 فلا فرق بينهما وبين الرجل وكذا في قوله امرأة اغسلت وقد كان اشان بقي في القمارا عجيب لم يخرج غسلها
 وكذا الوضوء لا فرق بين المرأة والرجل وقال بعضهم يجوز الغسل في بعض الدورات اي الوضوء في الاظفار جاز
 الغسل والوضوء لتولده من البدن يتولى فيه في حكم المذكور المذكور اي ساكن المذنية والقوي
 اي ساكن القوية وقال بعضهم يجوز الغسل للقروي لان درنة من التراب والطين فينقذه الماء
 ولا يجوز للمذني لانه من التودك فلا ينفذ الماء وقال بعضهم لا يصلح الى ما ختة ان طال الظن الاقلني
 الذي لم يفتن اذا اغتسل ولم يدخل الماء داخل الجلد قال بعضهم يجوز غسله وقال بعضهم لا يجوز
 وهو الاصح لان حكم الظاهر منه ان البول اذا غزل اليه استنقظ الوضوء والمذني اذا خرج اليه وجب الغسل
 بالاجماع وان خرج بوله من صرة فقلقة فعليه الوضوء بالاجماع وان لم يظفر في خارج القلقة رجل اغتسل
 وبقي بين السنان طعام من فز او غير قال بعضهم ان كان رايدا على قدر الحصة لا يجوز غسله وان كان
 على قدر الحصة او اقل تجوز بناء على فساد الصوم بالاول وقال بعضهم ان كان صلبا مضوقا مغفا
 منكدا لا يجوز غسله قبل او كثر وذكره المحيط اذا كان على ظاهره جلد سمك او من مضوق قد جف
 واغسل او نوضاء ولم يصل الماء الى الخفة لم يجز وكذا الدرر اليابس في الاذن وقال في الحى الذريع
 في مسلة الحنا والطين والدرر اذا بقيا على البدن تجوز وضوءهم للضرورة وعلم المنقوي واذا كان رطبا
 شفاق جعل فيه السحق والمزج ان كان لا يبرى الى افعال الماء لا تجوز غسله ولا وضوءه وان كان يبرى
 تجوز اذا لم الماء على ظاهره ذكر وايضا الماء الى داخل السرة فرض لاية وكذا الاستنجاء بالماء عند
 الغسل فرض لان موضعه من جملة البدن وان لم يكن عليه كالموضوع الاستنجاء في اية حقيقة
 وكذا الخيل الاصاب من اليدين والرجلين في الاغتسال والوضوء فرض ان كانت الاصابع مفتوحة
 لا يدخل الماء بلا خيل غير مفتوحة وان كانت الاصابع مفتوحة ففيها التحليل سنة وقد تقدم وكذا

ان قد

ان كان فيهما
 ان كان فيهما
 ان كان فيهما

ان كان فيهما

انقاء البثرة اي غسلها باسالة الماء عليها والبثرة ظاهرة الجلد وبالشعر ففرضها لصيغة السلق في الآية
 ولقوله عليه السلق والى سلق الا قبلوا الشعر وانقوا البثرة ولقوله عليه السلق والسلام تحت كل شجرة
 جنازة ولو بقي شعر من بدنه لم يصبه الماء لم يخرج من الجنابة وان قل اي ولو كان ذلك الشيء قليلا بقدر
 راس ابرة وشي من الماء يقوم مقام المضمضة اذا كان لا على وجه السدة وبلغ الماء الغمر كله ولو ترك الاستنشاق
 او لم يمسح من موضع كان من البدن ناسيا فله ثم ذكر ذلك فيتمضمض او يستنشق او يغسل الذمعة ويغسل
 ما حذر ان كان فرضا لعدم صحة وان كان فلا لعدم صحة شرعية ومن الغسل ان تقدم الوضوء عليه كوضوء
 الصلوة الا غسل رجلين فانه يؤخره اذا كان قايما في مستنقع الماء او على تراب بحيث يحتاج الى غسلها بعد
 ذلك اما الوقوف على حجر او لوح بحيث لا يحتاج الى غسلها فلا يؤخر غسلها وان نزل الجنابة الحقيقية كالمنى
 ونحوه عن بدنه ان كانت اي ان وجدت على بدنه نجاسة ثم يصب الماء على راسه وسائر جسده شكنا
 ثم كيفه السبق يد باليمين ثم باليسار ثم بالامسرة لو انتمى في ثيابك ثوبان الوضوء والغسل فقد
 لك السنة والا فلا ثم يتنقذ من ذلك المكان الذي اغتسل فيه فيغسل رجله ان كان قبله في مستنقع كما تقدم
 ومن سن الغسل ان لا يمسح في الماء وان لا يثني وان لا يستقبل القبلة وقت الغسل ان كان مكثورا
 فلو كان متورا فلا يلزمه وان يدلك على اعضاء مباحة في التطهير في المرة الاولى ليعلم الماء بذلك
 في المرتين الاخيرتين وان يغسل في موضع لا يراه احد لاحتمال بدون العورة وسحب ان لا يكلم بكلام
 قط كلام الله او غير ويستحب ان يمسح بدنه بتدليل بعد الغسل وان يغسل رجله بعد البس لا قبله سائبة
 ان التشرع ان يصله بسبحة اما النية فليست بشرط في الوضوء والاعتسال عندنا حتى ان الجنابة اذا انقضت الماء
 الجاري او للمرض الكبير للبرء او قام في المطول الشديد ونظيره استنشق يخرج من الجنابة خلا لا لائنة الثلثة
 والاعتسال على احد عشر وجها بالاستنقاء ثم منا ويغسل شؤنه في الكتاب والاجماع القليبين الاغتسال من الحيض
 والاغتسال من النكاح والاعتسال من التمتع الحائض اذا كان مع عيبوبة للثقة وعيوبتها في الدبر ملحق
 والاغتسال من خروج المنى على وجه الدفق والشهيق والاعتسال من الاحتلام اذا خرج منه اي من الاحتلام وسببه
 او من المختم ومن ابتدائه المنى بالاتفاق واذا خرج منه المذنب عند ما خلا لا بد يوسق واربعه منه سنة احدا
 غسله بالجمعة

ان كان فيهما

ان كان فيهما

ان كان فيهما

ان كان فيهما

ان كان فيهما

ان كان فيهما

وعندما كان هو واجب واشتد غسل العبد من الثالث غسل رجليه والرابع غسل رجليه واخرها اي من الاصل
 غسل واجب على الكفاية وهو غسل الجنب كما لا يخفى من البحث لا غسل فان عن ذات من كل وجه وواحد من اي من
 الاغسال مستحب وهو غسل الكافر مكررا ذكره في الاية المستعملة في قوله للسلطان وذكر في الحديث ان الكافر اذا اجنب
 ثم اتم الصلوة انما يجنب غسله لان الجنب صفة باقية بعد اسلامه كبقا صفاته بخلاف الجنب ان اجنب
 الملة ثم ادر هل الجنب فان شئت اغتسل وان شئت اخرت حتى تظهر وكذا ان يفرد احدت او جمعت
 فمنها بطار والجنب اذا اغتسل الى وقت الصلوة لا ياتم ولا يمس الجنب ان ينام ويهاو ما هذا قبل ان
 يغسل او ينوضا ولكن سخط الوضوء ان اراد المعاصاة لانه لا يشغل ويكره للجنب الاكل والشراب ما لم يغسل يديه
 وفاه وجل ان تركه فلا بأس به ولا يجوز للجنب والهايفي والغاسق قراءة القرآن يعني اية تامة وان قرأ ما دون
 الآية بقص القرآن او قرأ الفاتحة لا بقص القرآن بل على فعل الدعاء او قرأ الآيات التي تشبه الدعاء
 مثل ربنا آتنا في الدنيا حسنة والآخرة حسنة وقنا عذاب النار وخوفا على نية الدعاء وكذا قراءة
 بسم الله الرحمن الرحيم على وجه الشك يجوز وينبغي ان يقيد الآية بالقصة قاله لبيد وفيه مقدار ثلث آيات
 فما رفته الا فقرأ مقدار سورة الكوثر بقراءة واحدة وان كان دون آية حيث جازت به الصلوة فيلزم
 قراءة ما دون الآية على وجه الدعاء والثناء وقيل لا بأس وهو الصواب فانه لا خلاف في ان قراءة هؤلاء
 دعاء الصلوة فلا يكون في ظاهره عيبا مجانباً وعن محمد بن يحيى في الصحيح انه ليس بكبرياء ولا جامع على انهما
 ليسا من الآيات من القرآن ولا يكره التحني للجنب والهايفي والغاسق بالقرآن لانه لا يعده قاريا وكذا كبرياء التعليم
 من هؤلاء للتمييز وغيرهم حقا فاما اي كلمة كلمة مع القطع بين كل كلمتين وكذا وعلى قول الطحاوي
 لا يكره اذا علم نصف آية من آية من القطع بينهما وكذا اي وكما لا يجوز للجنب والهايفي والغاسق قراءة القرآن
 لا يجوز لهم كتابة القرآن لان فيه شتم له وهو عام وذكره الطامع الصغير المنسوب الى قافيه فان لا بأس
 للجنب ان يكتب القرآن والصحيحة او اللوح على الارض او الواسدة عند ان يمس ولا يجوز لهم اي للجنب
 والهايفي والغاسق من المحقق الا يعلل انه وكذا كل ما فيه اية تامة لقوله سبحانه وسعنا لا يسمي الا المظهرين
 على تقدير عود الضمير الى القرآن وعلى تقدير عوده الى الكتاب يترجمه وجوب تقليم القرآن لانه يسهل لحد القرآن

وإذا كان
 من كل وجه
 من كل وجه
 من كل وجه

او موقفا او بغيره الماء بوجه من الوجوه ولا يجب غسل الموضع الذي لا جرح فيه وكذلك اذا كان على
 الماء الوضوء كما اذا كان جرحا بين يديه ولا يجب غسل الموضع الذي لا جرح فيه وان كان على يديه او
 في جرحه واكثره اي اكثر البدن او اعضاء الوضوء صحيح فانه يغسل الموضع الصحيح ويغسل الجرح على الجرح
 في الجرح والصلوة وان كان بغيره المسح على النعلين او على اليدين او على الرأس أو على ما يشاء من اعضاء
 ثم الكثرة في اعضاء الوضوء قبل بغير من حيث العذر وقيل يعتبر الكثرة في الاعضاء حتى لا يباح للتيمة بالمسح الاكثرين
 كل عضو جرحا ولو كان الجرح والصحيحة وبين الاوجه وجوب غسل الموضع الصحيح والمسح على الجرح كذا في الفتوى والجنب
 الصحيح في المصداق في غلبة ظنه عن الكثرة الصحيحة ان اغتسل ان يغتسل البر او يمسح به يتيم عند ان يغتسل خلافا
 له فانما يقال ان حق الجنب في المصداق لا يعتبر وان كان الجنب الصحيح لما يقع من المرض بالبر وخارج
 المصداق في موضع التيميم لا اتفاق وان خرج من المصداق ما فرأى او محظا اي غير مريد السفر او خرج
 من قرية يريد الذهاب الى قرية اخرى يجوز له التيميم لكن لا مطلق بل ان كان بينه وبين الماء نحو الميل في المسافة
 وانما قال كذا لان الميل ما يعرف بغلبة الظن لا بالتحقيق ولا بد من ميل تكميلا وتغريلا لان
 يكون الميل متيقنا وقال الحسن بن زياد ان كان الماء اماه يعتبر بالميل وان كان بينه وبينه او بينه وبينه او بينه وبينه
 والميل اربعة الاخطوة وعن ابن يونس لو كان تحت لود ذهب الى الماء وتوضا ثم ذهب القافلة وتغيب
 عن بصره فهو بعيد يجوز له التيميم وهو حسن جدا كذا في الاخرية وهو الى الميل ثلث فرسخ ولا فرق بين الجنب
 والغيره سواء خرج من الماء والفرقة جنب او اجنب بعد الطهور لان السبب هو اذ كان لا يجر الا بالظن
 وان كان مع الماء في الرحلة في اثنائه وامتنعه فتيمة وصحتم بكونه ان مواعيد الوقتين وقت
 تلك الصلوة التي صلا فلم يعد الى لا يكره اعادته تكل الصلوة عند ان لا يهتبه في الرحلة لا في يوسق فانه يقول لا يكره
 اعادته لانه واحد للماء ومقتضيان متابع المسافر ملته للماء غالبا فكان ان يطلبه فصار كما لو كان في رحله
 شوب فتيمة وصحتم عاينا او في مكر المكثر فتيمة فتيمة وكذا بالصوم حيث لا يجوز ولهما انه لا يحق لا قدرة و
 لا قدرت لاعلم ولا علم مع النسيان ولا منع غلبة كون الرجل ملته لما يمنع التيميم بخلاف التوب فان رجلا بعد لوضعه
 مع سائر الامتنع عليه انه قد قبل ان مسئلة التوب على الخلاف في ايقافه في اذ اوقع الماء بنفسه او وضعه بغيره

غسل الجرح

الزمن في غسل

فلو وضعه غيره بغير امره وهو لا يعلم جازيتهما اتفاقا ان تذكر النكاح للماء في رطله وقد يتم وصلا بعد خروج
 الوقت لم يعد في قولهم جميعا واذا يتم المسافر وصلا والماء قريب منه وهو لا يعلم والبطيخ ان هناك ماء اجزاء
 ما فعلوا ان كان مع رفيقه ماء لا يجوز له التيمم فلان يسأل رفيقه الماء اذا كان غلب ظنه انه اذا سأل يعطيه
 وان يتم فلان يسأل صاحب صلاته فان لم يعطه فليزله الاعادة وان كان لا يعطيه رفيقه الماء الا بالحق
 فلا يخلوا اما ان يكون قادرا على الثمن او لا فان لم يكن له ثمن يبيع بالاجاع لعدم القدرة وان كان معه مال
 زيادة عما يحتاج اليه في الزيادة ونحوه لنفسه ومن يبيعه بثمنه فليزله ديانة ولو كلبا فليزله بنظر ان باع
 الماء بمثل الثمن في ذلك الموضع قال قاضي خان يعتبر فيه الماء في اقرب المواضع من الموضع الذي يبيع فيه وجوز
 الماء او باع بغيره بسبب الجوز له التيمم لانه قادر وان باع بغيره فاحش بغيره لا يخرج لان تلقى المال كالتلق
 النسي لان شقيقه والعين الناقصة ما لا يدخل تحت تعويم المقومين وقال بعضهم العين الناقصة تفصح
 الثمن بان يبيع ما يواو ورمما بدرهمين وعن ابي بصير الصغار ان المسافر اذا كان في موضع غرة
 الماء فلا فضل له ان يسأل من رفيقه الماء لانه لا يشبهه وان لم يسأل ويقيم وصلا اجزاء ذكر لان
 الغالب المنع وان كان في موضع لا يبعز الماء فيه ولا يشترطه غالبا لا يجزيه ذكر قبل الطلب كما في المعونات رجل
 معه ماء رزق في رقة والحال انه قد رقت رأسه لانه وهو يحمل للعلية الى اجل الاهداء او للاستشفاء
 ان يطلب الشفاء به لا يجوز له التيمم للقدرة على استعمال الماء المطهر ولو ذهب لآخر وسله اليه لا يجوز له التيمم
 عند البتة القدرة على استعماله بطله الرجوع كذا ذكر في المحيط وان لم يكن معه ولو وضعه مما يمكن اخراجه الماء به
 ولو سئل او رشح كبر الماء مع المذابيل هل يجب ان يسأل رفيقه ذلك ام لا نعم يجب بان لا يجي السوا وح
 هذا لو سأل فقال له صاحب الدلو والرشاش انظر حتى تستقي او حتى تصب وادفع اليك ونحو ذلك من الوعيد
 ففعل انه حليفه ينظر لاحتياجا الى اخر الوقت فلما خاف فوت الوقت بغيره لما شتم انه لا يثبت به القدرة
 وعند ابي يوسف ومحمد ينظر وجوبا وان خاف فوت الوقت لان عدمه تثبت القدرة بالاجرة في غير الماء ايضا
 وكذا الخلاف في العار اذا اراد المتق مع رفيقه ثوب فقال له انظر حتى اصبر وادفع اليك ونحو ذلك
 واجمعوا على انه لا ماء ينظر وان فات اي ولو فات الوقت لان القدرة تثبت بالاباحة الماء اجماعا

الوجه في جبهه
 في جبهه
 في جبهه

ومن لا يجد ماء الا سور الماء او البطل الذي اتمه انان يتوضا به ويتم لم يجد الا سور الماء الذي اتمه ركة
 فعن ابي حنيفة في حكمه روايتان في رواية عنه هو مسكوك وفي رواية اخرى في رواية عنه هو مسكوك وفي رواية اخرى في رواية عنه هو مسكوك
 عنه وهو قولهما انه طاهر مطهر من غير كرامة والمفتق لم يذكر هذه الرواية من المأثور ولا كتب المعتمدة
 ومن لم يجد الا بيند القرم وماء القرم فيه ثم ظهرت حلاوته ولونه فيه ولم يزل رقة ولم يستند فعند ابي حنيفة
 يتوضا به ولا يبيع وكذا يغسل في الاصح وعند ابي يوسف يتوضا به وفي الرواية المروية اليه وعليه الفتوى
 وعند محمد يجمع بينهما لا يبيح الاغصيص الغيب لا يتوضا به بالاجاع وكذا سائر الاغصيص سوى نيز التمر حب وجدا الماء
 في المسجد ولم يجد غيره وليس معه احد ياتي به يتم لاجل الدفول ودخل فان لم يصل الماء بان لم يجد الا الله تعالى
 او باع اخر بتم للصلاة ثانيا ان اراد الصلوة لان تيمم الصلوة شرط لصحة التيمم للصلاة ولم يبيح له وكذا لو تم الحنك
 ونحوه غسل المصحف او يتم الجنب من عباده لظنة القرآن عند الماء اصلا حقيقة او صلا لا يجوز الصلوة به بخلاف سجدة
 الصلاة وصلوة الجنازة وصلوة النافلة اذا يتم لاجلها فانه يبيح بذلك التيمم المكتوبات ايضا لانها قريبة مقبولة
 والصلوة لا يجوز الا بالتميم نوى لها او لغرض مقصود فيقتل فيها بغير العادة ولا يجزى بدون الطهارة وسجدة الصلاة
 وصلوة الجنازة وصلوة النافلة كذلك ولو يتم للصلوة الجنازة اجزاء ان يبيح به الكسوف ولو يتم لتعليم الغير لا يجوز
 رجل في رطله ماء وهو لا يعلم به فقيم ومضى ان كان وضع الماء في الرطل نفسه او وضعه غيره بامر نفسه في الرطل
 الذي ذكرنا وان كان قد وضع الماء غيره بغير امره لا يبيح بالاتفاق وقد تقدم واما سئل العار كذا في ثوبا
 في الشاة في المشايخ من قال موضع الخلاف المذكور انه يبيح صلاته عندهما لا عند ابي يوسف ومنهم من قال لا يجوز بالاتفاق
 وعن محمد انه لا قال يجوز ولو يتم وهو على شط نهر وهو لا يعلم بالماء فهو على الاختلاف الذي ذكرنا فعند محمد يجوز
 وعند ابي يوسف لا يجوز ولو كثر عن الجمهور ما يصوم في حقه ركة يبيح للمعتق او ثياب لكسوة عشرة مساكين او
 طعام العامم فسيده اي شيء المذكور من الرقبة والثياب والطعام فالصحة انه لا يجوز ويستحب ان يواخر الصلوة
 لما اخر الوقت اذا كان يرحل او جوار الماء ليؤديه باكل الطهارة وتبين ثم انه ينبغي له ان لا يفسد في التاخير حتى لا يفسد
 الصلوة ووقت مكرهه ولو يتم قبل دخول الوقت جاز عندنا خلافا لما في بناء على ان التيمم طهارة ضرورية
 عنده مطلقة عندنا ولو كان معه ما يكفي للموضوء او للغسل ولكن خاف على نفسه او دابة ولو كلبا العطش

في رواية اخرى

في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى

ثالثاً لانه وجه الارض كما تقدم ولا يطلع عليها لقط الارض حتى لو حلف الاجلس

عليه السلام ورضي عنه

فانه لا يذوب ويحترق فكانت كالتراب والاول طرفة الفرق ان يقال ان الذهب الفضة وكوهما لا يتناولهما
لفظة الصعيد وان خلق في الارض فجلس على صخرة تحت ولو طبع على الفضة وكوه لا ينجس وما لا يتم بالاجز
فقد اند حقيقه يجوز مطلقا دق الاول انه من اجزاء الارض وان شوي وتعب بمنزلة النورة وعنه محمد
بوز التيمم ان كان مدفوقا وان كان عليه غبار والآفلا ولو تيمم غبار ثوبه او غير اى غبار غير ثوبه
من الاعيان الظاهرة كالحصير والبساط واللبد وكوه او هبت الريح فانما الغبار فاصاب وجهه وذراعيه
فمسح اى العفو الذى اصابه الغبار او مسح الغبار الذى اصابه الوجه او الذراعين بنيت التيمم حاز التيمم
عنه انه حقيقه ومجربا او لم يجد وعندنا يجوز ان وجدها ثوبا اخر ولم تيمم باليد نظر
ان كان ساتيا اى كان مائة فجد لا يجوز لانه ليس من اجزاء الارض وان كان حقيقيا اى معدنيا ومونا لم يحتمل
ملح من اجزاء الارض يجوز به التيمم لانه من جنس الارض وقال مشيلا انه الرضخ الصبي عنى انه لا يجوز
كذا ذكر في المحيط والسبب فيه الكسب مع فخر الباء وكونهما وهما راض ذات ثوب لم يمتنع له ان يغلب
عليه التراب لا يجوز التيمم بما كانه الماء وان غلب عليه التراب جاز كالماء الجيى وذكر السبب في قوله
يجوز التيمم بالسبب بناء على الغالب ما اصابه مطر فابتل ثوبه وسرحه ولم يجد ثوبا جافا فانه يظن ثوبه
او بدنه بالطين ويخففه ويعفك بعد الجفاف ويقيم به وقد كان بعض المحققين يستحب من التراب
الظاهر في صفة اذا خرج الى السفر ولا يجوز التيمم بالطين لان فيه شوبه الوجه وقبل لان الغالب عليه
الماء قال مشيلا انه الخواصة لا تيمم بالطين الا لا ينبغي ان يفعل وان فعل يجوز وكذا اى كما جاز التيمم
بالج وكوه يجوز التيمم بالحق والكثير ان والجباب والفضارة والحيطة من المدر واللبس سواء كان
عليه اى كل من المذكورات غبارا ولم يكن ولا يجوز التيمم بالفضارة المطلة بالاكل بعد التيمم وضع النون
ومر الرصاص لوقوعه على غير جنس الارض ثم يطن الغبارية وطهر على السوكة وان ايتما كان مطلبا
لم يجز التيمم الا اذا كان عليه الا اذا كان عليه اى العفارة المطلة بالاكل غبارا فانه يجوز ولو تيمم الجوى اى
الغنى وان كان متخذ من التراب الخاص ولم يحمل منه شي من الادوية كالتيمم والستح حاز التيمم وان
لم يكن عليه غبار وان تيمم بالرماد لا يجوز وان اختلفا لهما وبالنزاع نظر ان كان التراب غبارا يجوز

ان لم يتولد يجوز له التيمم لانه مشغول بالحاجة والمشغول بها كالمعدوم بالنظر الى الطهارة لان الطرح مدفوع بالمحبوس
في السجن اذا منع عن الطهارة بالما يصلي بالنيم ويعيد وقال انه يوسق لا يعيد لكل الخلق كون الحبس المصالحا لو كان
محبوسا في الصحراء فانه لا يعيد بالاتفاق والابيرة دار طرب اذا منع عن الوضوء والصلاة يتم ويصل بالايام ثم يعيد
اذا قدر واجمعوا على ان المانع لا يصل وموئيد وكذا الناسيج وموئيد وكذا الاصل وهو يقابل لان العمل الكثير يشاف
بخلاف التهمز وهو اي حال كونه يصل ركبا بايما واقفا بالربة اي دابته واقفه وهو
يركبا يقال للراكب اذا وقف دابته انه واقف لا يقال المراء واقفا على ظهر الدابة حال السير والعدوان من
الطائر غاية الصريح منافات العطف له ولو صل بالايام اطوف عدوا وسبع او مرض عطف على فوق اي لمض او ليقين
لا يعيد بالاجماع لان من العوارض سماوية ولا اعاقه فيها لانه من صاحب اخطى من غير اختيار من الخلق والمقيد
اذا صل قاعدا يعيد عندئذ حنيفه ومحمد وعندئذ يوسق لا يعيد كما تقدم في المحبوس ويجوز التيمم عندئذ فيقه
ومحمد كل كان من جنس الارض كالغراب والروبل والنجع كجمع انواعه حتى السبق والذبرجد ونحوهما والزرنيخ
بكون امانته والكل اى الاثد والمرداسية مخرج موقوف موت مرداسية والنورة والموة بفتح الميم مع سكون
والعين وفتحها وما اشبه كالطين المخبوم والارض ونحوهما ولا يجوز بالسنن جنس الارض وهو ما يليق بانوار
او يتردد كالذهب والفضة والحديد والتماسخ والصقور والنحو ونحوها وكما حفظه وسائر الحبوب والاطمين الفواكه
وغيرها وانواع النبات مما يتردد بانوار اذا لم يكن علفا وان كان على ارضه كالشاة المذكورة غبار يجوز التيمم
بغبار عندئذ حنيفه واحد الروايتين عن محمد واما عندئذ يوسق فيجوز حال الضرورة ثم عندئذ اي احد
ومحمد رحمه الله الطريق الى التيمم مجرّد المسعى الى الوقف على الارض او على جبل الارض ولا يشترط ان علق بيدها
بأي شيء انه لو تم بيده على فخذه ملساء لا بأس عليها او على ارض ندية لا ينفع منها غبار ولم يعلق بين شئيه جاز
عندئذ صورة في أحد الروايتين عن محمد الاصل قد قوله شافعيهما وصعبا والماء بالعصا عندئذ وجه الارض قربا
كان او غيره واما الملبس فلنفا مشترك وقد اريد به الطاهر اجماعا والفرق بين القنطرة وبين القنطرة والذهب
حيث جاز التيمم على القنطرة وان لم يعلق باليد شئ ولم يجز عليها اي والى ان كلا المذكورين من القنطرة ومن
الذهب والقنطرة خلقا في الارض فالفرق هو ان الذهب والقنطرة يربان فلم يكونا كالكثير من خلاف القنطرة

فان

محمد بن عبد الله بن محمد

الامعاء وكذا لا تنفع امامة الامني الذي لا يحسن مقدار ما يجوز به الصلوة من القوان الذي يحسن ذلك لقوات
 فرض الوضوء او الطهارة من غير عذر بالنظر في مقتضى ولو اتى الى ما جاز لم يجر والامني من هو بطلانها جاز لوجوب
 العجز عن الطهر وانما ذكر هذه المسئلة لستطرد افهم ما بحث الاقدام **فصل** في جواز الطهارة الحكيم بما مطلق وموسيقى
 في الوضوء ما من غير احتياج الى تعبير في تعريف ذاته طاهر كما السماء الى الطهارة والاولوية اي الانهار وما العيون
 اي النيايح وما الابار بعد العزق وفيه ابا بعد النقي وبقية ما واسكان ابا بعد مائة مدودة ثم النقي في
 وما **البحار** ولزولها اي بالمياه المذكورة النجاسة مطلقا حكيت كانت وهي المعنى الذي حكم الشرع بوجوب الطهارة
 او الغسل او طهرها عند ازالة النجاسة اجله سميت حكيت لاختصاصها بالحكم وحقبة وهي العين التي حكم الشرع بوجوب
 ازالة النجاسة من البدن ان كانت عند ازالة الصلوة مع القدرة سميت بذلك لاختصاص حقيقة جمل الحكم بانها نجسة والاصل في ذلك
 قوله تعالى ونزل من عليكم من السماء ماء ليطهركم به ولا تجزى الطهارة الحكيم بما المقيد وهو ما اخبره عن ذاته الى
 في ذرايد على لغة الماء كالحا الشجر كالرياس وما الثمار مثل التفاح وشبهه وما البيطخ والخيار والبقايا وفي
 ذكره تعالى الباقية بالقيمة من تدبير الامم وبالمعنى تخفيفا ومعاملا الذي لم يفرقه من مثل المرق الى ما ينبغي انما فيه اللحم
 ونحوه وما الزردج وهو ما يخرج من الصفرة المنقوع فيطرح فلا يفتق به وهذا اذا كان شجينا ما اذا كان رقيقا
 على اصل سبلانه فيجوز الطهارة كما المذكور في العزق والامداد ايضا ما خفي به وخرج عن الرقة او لم يستخرج منه طهارة
 كما يستخرج من الورود وكذا لا يجوز الطهارة بما الورود وسائر ما لا يجوز وكذا في العصب الى ما العنب وكذا ذكر
 كالاشربة ويجوز ازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن بالماء المقيد وبكل ما يطهر طاهرا على ان لا يمتنع من ازالة النجاسة
 ببعض العصور من يزول جميع اجزائه به وبالجفاف واحترقه عن كونه العسل والسنن فانه لا يمكن ازالته به لان تربيعة
 ودسومة لا يزول بالعصر والجفاف قوله كاللبن في نظر فانه لا يزول النجاسة قال في الكفاية قوله مما اذا عصر العسل
 احترقه عن مثل اللبن واللبن لان فيه من الدسومة لا ينفع عن الثوب وكذا قال في الكفاية خلافا للبن لان
 ما فيه من الدسومة لا ينفع والعصر وما ذكره انما من الماء المقيد من طهر ان ينفع بالعصر كالاشجار والثمار
 والازار خلافا ما فيه دسومة من المرق وما فيه **فصل** في غسل النجاسة الحقيقية بالصبغ والريش ونحوه
 او بالسنن او بالدهن كالزيت والشح والشمع ونحوه من اذ كان لا يزيلها ذلك الغسل لانما الى الله تعالى المذكورة لا تنفع
 فلا تزول اجزاء النجاسة بماء او جواز الطهارة بماء خالص شئ طاهر سواء كان من ماء لهما في جميعه او صاف او عبق
 كغيره احد او مضاف من اللون والطهر والزهج كما ذكر في السبل الذي تنفع لونه بالتراب والماء الذي يخلط به الاشنان
 او الصابون او العزقان بشرط ان يكون الغلبة للماء من حيث الاجزاء بان يكون اجزاء الماء اكثر من اجزاء الخصال

ان
 في
 في

هذا

في
 في
 في

هذا اذا لم يزل عند ام الماء بحيث لو اراه الرائي بطلان عذام الماء وبشرط ان يكون رقيقا جدا وكثيرا زوال الماء
 بغيره كاستمرار الرقة في كل حال الماء المطلق كونه الوضوء به والافلا لا طهارة بزوال اللون واللحم والروم وذكره الاجناس
 الناقص التوضوء بما السبل اذا لم يكن رقة الماء غلبها ما يجوز ان يكونا عند مخالطة الاثنا الحامض للماء من غير طهارة
 السبلان كما هو عليه الماء قبل الخلطة فادام رقيقا يسيل سريعا كسبلانه عند عدم الخلطة وذكره الملقون
 اذا في الزمان في الماينة اسود ولكن لم يذهب رقة حار الوضوء به مع تغير لونه وطهره وكذا في العصب اذا
 الماء وكذا في النجاسة او الباقية او غيرها اذا انقضت الماء ولم تفرق كونه الوضوء به وان تغير او لم يتغير لونه وطهره
 لان المعبر في مثل بقاء الرقة وذكره الجامع الصغير لقام حان ولو طهره انما قل ان كان الماء حال لورود
 لا ينجس ولا يزول عنه رقة الماء حار الوضوء به والافلا وكذا ذكره المحيط لوضوءه بما اعلى باشتال او باق
 اي من سبل او سبل ما ينبغي ان يتدرك الناس به جاز الوضوء ما لم ينجس في ذلك عليه اي على الماء بان اخبر
 عن رقة وكذا في البول الخبز في الماء ان بقيت رقة كما كانت جاز الوضوء به وان صار الماء نجسا باخبره لا يجوز الوضوء
 وشره القودورس لانه شغل الاقطر اذا احتلظ الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه ولم يتجدد له اسم اخر بان يجرى طرا
 او ينشأ او يزداد وهو طاهر وطهره اي طهره سواء تغير لونه او لم يتغير ولم يزد عن اصله باخلاف وعامدا
 الاطلاق ذكره في شره القودورس اذا تغير لون الماء او طهره او زواله ولو تغير واصاف الثلثة بطول الثلث او بوجوه
 الاوراق فيه كونه الوضوء الا اذا غلب عليه لون الاوراق فيصير الماء بسبب كونه قبل ان المعبر فيه رقة
 الماء معتد انما له الجاز في رقة واما في مخالطة المايح فان كان مخالطة الماء في وصف واحد كما البيطخ الذي
 مخالطة الطهر وما الورود الذي مخالطة الراجح فالمعبر فيه ذكر الوضوء وان خالف الماء في
 الوصفين كاللبن مخالطة اللون والطهر فالمعبر فيه رقة احد الوصفين وان كان مخالطة الاوصاف كلها كاطل
 فالمعبر فيه اكثر وان كان مخالطة في شئ من الاوصاف الثلثة كما الماء المستعمل على ما عليه الفتوى ان طاهر غير ملتح
 وكما الورود الغير المنقطع الواجب فالمعبر فيه اجزائه اكثر من اجزاء الخا وكذا ان كانت مساوية احتياط صحة
 فيعلم اليقين عند المصاداة المجد غير ما الماء الذي يكثر في الكرم في الخط لا يتوضأ به كمال الاستبراء
 وقيل يجوز لانه خرج من غير علاج والاول اخبره شمس الماعه الحواشي وهو الاصول وكذا اذا اتفق طهره ربه

عد

في

ان

في

ولكن لا يبرأ من الاستغناء عنه بل لا يغيب عن الذاكرة لانه انما يغيب عن الذاكرة لانه انما يغيب عن الذاكرة
اذ لا يلحقه الوضوء والماء لا يزال العفو المسمى بالطين وقد ثبت المسح بالافاء والمستفيضة عن النبي عليه الصلوة
والسلام قولوا فحاروا قولوا وعلى وصوفان بن عمار وخزيمة بن ثابت وعوف بن مالك وعائشة وفعلا
ابوبكر وعمر والعبادلة الثلاثة والمغيرة بن شعبة وصعوان بن حذيفة وسعد بن ابي وقاص وجابر بن عبد الله و
سليمان بن بريدة وابو هريرة والبراء بن عازب وجابر وعمر بن حزم وابو موسى الاشجوني وثوبان و
عمر بن ابي السخير وطلال وعرو بن العاص وابو امامة وسهل بن سعد وابو سعيد وعبد الله ابن ابي
بن جزي وعائشة وام سعد الانصاري رضوان عليهم يعني وعن الحسن البصري رحمه الله قد شئ سبعون رجلا
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سجد على الخطين المسح عليهما جارية بالسنة الى بالاثار الواردة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قولوا ففعلا لابلان من كل حدث موجب للوضوء احترام من احدث الموضع للفعل كاستنائه
وقوله اذا لبسها ثم لا حظ جوابه لتقدم ما يدل عليه اذ البسها على طهارة كاملة فالمسح جاز بالسنة الى اخره
على طهارة كاملة يتعلق بمحذوف حال من حدثا لبسها لان البس على طهارة كاملة ليس بشرط وانما الشرطان
يكون الحدث حاصل على طهارة كاملة فان كان الماسح يمسح بوجوه ولبنة وان كان مسافرا يمسح بثلاثة ايام
وتبليها وابدا واما في اول المدة المذكورة للمقيم والمسافر فمقتضية لانه قبل ذلك تطهر بطهارة الغسل
ولا يعتبر ابتداء المدة وقت الطهارة ولا وقت البس منه لو تطهر بوضوء العبر ولم يمسح ثوبا لا وقت الطهارة
لم يحدث الا وقت العصر فابتداء المدة من وقت العمل لا من وقت البس ولا من وقت الطهارة فيجوز له المسح ان كان فيهما
الى وقت العصر من اليوم الثاني وان كان مسافرا الى وقت العصر من اليوم الرابع ولو غسل رجليه لبس خفيه قبل
اكمال الوضوء ثم اكل الطهارة قبل ان يحدث قاذره المسح عليهما اذا حدث عندنا كما تقدم ان الشرط ان يكون الطهارة
كاملة وقت الحدث لا وقت البس خلافا لما في ان الشرط عندنا كونه الطهارة كاملة وقت البس لان عندنا يفتيان
يكونان في طهارة كاملة عند اول الحدث والطهارة الناقصة طهارة ما عدا العذر وكذا طهارة النيم
عنه ان المستحاضة وهي المرأة التي تزل الدم من قبلها دون ثلثة ايام في الحيض وفوق اربعين في النفاس
او في حبل وحيضها كصاحب من البول او انفلتات الرجب او استطلاق البطن والوعاف والتابع والجم

الذي

سواء كان

الذي لا يبرأ اذا تومات ولقيت الخيول ان يمسح بها من دم الانثى فيمسح بها لا يصح لكونها ليست على طهارة كاملة
ولو لبست بها ان العذر ان يمسح بها من دم الانثى فيمسح بها لا يصح لكونها ليست على طهارة كاملة
تمام المدة ولا يجوز المسح من وجب له الغسل كالوضوء وليس خفيه ثم اجنب فانه لا يجوز له ان يغسل سائر يديه ويمسح على خفيه
والرمل والملاحة فيمسح الخف سواء لان الادلة لم يحض وانما كانت اجابات للوجاهة الاحكام ما يدل دليل على التحقيق
والاستحباب ما هو على ظاهرهما اي اعلامه دون باسرها اي اسفلها وسحب ان يكون المسح طويلا لا صاحب ولو وضع
الكف ومدة او وضع الاصابع مع الكف ومدة فلا يصح الا حسن الاحسن ان يمسح بها من دم الانثى فيمسح بها لا يصح لكونها ليست على طهارة كاملة
من قبل الاصابع ويدل على الساق اعتبار الغسل وكذا استحبابه ان يكون مرة واحدة وقرئ ذلك المسح قد ارسلت اصابعه طولا
وعرضها من اصابع اليد فلو مسح باصبعين لا يجوز ولو مسح بيده من قبل الى وسطها اي من الاصابع جان طول
العرض وكذا لو مسح عليها صابرا اي وكذا لو مسح ثلثة اصابع موصولة وضاع غير موصولة يجوز ان يغسلها ويكتفي بكون
مخالفة السنة بغير ذلك وليفتي المسح المسنون ان يصح بيده املا او اصابع يديه اصابع يده اليمنى على كل من فداه الا ان اصابع
واصابع يده اليسرى على مقدمه الا يمسح بها في كفة ويكفي الى الساق او يمسح بعينه في الاصابع ويكفي بجملة وهو صحت لو
مسح بروس الاصابع وجاز في اصول الاصابع والكف لا يجوز المسح الا ان يكون الماء متقاطرا لان البس يغيب عن الذاكرة
فاذا لم يكن متقاطرا عاينت البس المستعمل والاستعمال ثانيا في الوضوء بخلاف اقامة السجدة اذا وضع الاصابع على مذكاة ولم
يكن الماء متقاطرا فلان الغسل مغتفر في الاستغناء الوضوء وموتاه لا يفوت في الماء المستعمل في الوضوء عدم شراعية التكرار
والاستحباب يمسح بها الكف لانه المتوارث ولو مسح بجملة كفة في الوضوء المقصود وكفى خالف السنة ولو مسح على
بطن ففته او من قبل العقبين الى اسفلهما اي جوانب الرجلين لا يجوز مسح وذكرة المحيط لوضوءه ووسم يديه
بالكسر بمنزلة من يغتسل على كفة بعد الغسل بوجوبه لان البس الباقي بعد الغسل غير مستعمل في الاستعمال فيمسح بها على العفو
وانفصل عنه ولو مسح راسه ثم مسح خفيه بجملة بقيت بعد المسح لا يجوز مسح على الخيول لان البس الباقي بعد المسح مستعمل لان
المستعمل فيما اصابعه المسحوق وقد اصابته ولو مسح راسه ثم مسح خفيه وكفى خاص في الماء لا يمسح به المسح ولم تستعمل احد
رجليه او اكثرهما في مسح الشئ قبل الماء والمفاض عليه السقي او بالمطبخية كذا المشي او الطهارة عن المسح ففعلا
طهارة المسح ضمنا وعدم اشتراط البس وكذا اذا اصابته اي اصاب خفيه المسح بوجوب ذلك الامر وهو الاصابة عن المسح

مصلحة السجدة

فقال قلت من كان الفينة شرط الوضوء والماء فيه من بعض الروايات القادرة لا يجزئ ذلك فينية عن
ابغاله لان المسح خلق من العسل فاصاح الى الفينة كما يسمون من اقليم مصر الى الفينة لكونه حلقا بل يفتي
ومما يسمون في الفينة من اقليم المسح لانه لا يفسد من الفينة في يوم وليلة سبعة ايام
ولما لبها ومن اقليم المسح من اقليم مصر ان كان قدسهم يوما وليلة او اكثر من ذلك وعمل رجله لانه صار
مقيما فسقط ترخصه بالاطباء الى ثلثة ايام وان كان قدسها اقل من يوم وليلة لم يفسد من الفينة في يومين
لجوز فوق الحق مسحه على الجوف ما يمسح في الحق في فانية له ولا يكون في الجلد ومن الكراس ومن غيره مما فان كان
من الكراس لا يجوز المسح عليه بالاتفاق وانما اطلق اذا لمس فوق كرمس يخط من كراسي وجوخ او نحوها مما لا يجوز عليه
المسح جاز المسح عليه لان المسح كما جاز على الجوف الذي ليس على الحق الذي يجوز عليه المسح ووجه جواز المسح على الحق الذي
ليس على الخيط الذي لا يجوز المسح عليه وحده اولى ولا يفتقن في الخيط لانه لا يجوز المسح على الخيط الملبوس على الخيط الا ان
يقطع ذلك الملبوس تحت الحق لان فطو ان كان ليصير كالحق الخ ووق في عدم جواز المسح عليه وهو بمنزلة بدون حرقطانه
لا يجوز المسح عليه وان كان لا يصل ان يصل جزئي الرجل الخ ومولين شرط والا لما جاز المسح على الجوف مع صيلولة
الحق لانه انما لا يتصل بالرجل وقطع ذلك الخيط فصار حرام لانه اضاعة المال من غير فائدة وهي منهي عنها
ثم المسح على الجوف كما جاز اذا لبسها قبل ان يحدث بعد لبس الخفين فان احدث بعد لبس الخفين قبل لبسها ولو لم
على الخفين ولم يمسح ثم لبس الجوفين لا يمسح على الجوفين لان البدلية تقدر في الخوف ما جاز قبل لبسها فلا تستقل
عنه اليها واليها وان كان لا يكون له بدل ولو لم يمسح على الجوفين بعد المسح عليها او خرج بلا قصد
فلم ان ينسج الاخر ويحسب عليه في حقه وان شاء اعاد المسح على الاخر وسحق الحق الذي لم يمسح فيه ووجه الاصل ان
الجوف الباقي وغيره الخفين وفي الخيط استقصا المسح فيها يمسح فيهما احدهما الا في المسح على الجوف الخ
وان كان اى ولو كان خفاء غير خفين قياسا على الخفين ولذا لا يمسح على حق فيه حرق ليرجى وجهه عن
المقصود بالحق من قطع المسافة بمقابلة الشئ والحق لليرة الحان عند ما يبتنى من مقدار ثلث اصابع ثم الصحيح
عندنا كون الاصابع المذكورة من اصابع الرجل والمعتبر اصل الاصابع اذ لم يكن الحق عند الاصابع وان كان عنده
يعتبر ظهور الثلث التي عند الحق فان كان الحق في اقل من ذلك جاز المسح عليه وان كان الحق في واحد

في المسح على الجوف
في المسح على الخفين

في المسح على الجوف

قدس اصبعين في موضع واحد او موضعين وفي الحق الآخر قد رايه او اصبعين كذا جاز المسح لان الحان كون في الثلث
اصابع في حق واحد فلا يجمع لو كان في الخفين خلافا قد رخص في ذلك في احد الرجلين وفوق النصف الاخرى
يجوز كذا لو انشئت في كل من عشرين كل منها عورة حيث يجمع انفا وعليه جواز الطلوة واعلام الشرب يجمع
وان كان الحق قد رايه مع الحق قد رايه في حق واحد يمسح في الحكم بالانعية لا يجوز المسح لو جاز المسح
وهو قد رخصت اصابع في حق واحد رخصته في المسح ظهور الاصابع بما لها من الصبي ولو ظهر الامام وهو مقدور
ثلث اصابع في غير موضع غير الامام جاز المسح ما قدمنا ان الحق اذا كان عند الاصابع يعجز ظهور عيني تلك الاصابع لا يعجز
اصولا واصابع ولو كان طول الحق من قدر ثلث اصابع واستفاد ان مقدار ما ينفذ منه اقل من ذلك القدر لا يجمع
جواز المسح لان غير المنفذ ليس له حكم الحق لعدم ظهوره لانه لا مانع ان يمسح في ما يجزئ له اذا كان قد رخصت
اصابع ولم يوجد ذلك لانه لو انشئت حرة في حق الحق الا انه ان لا يمسح في شئ منه من قدمه كجوز المسح ما قلنا
ولو كان انشئت من قدمه وامراده بمقدار المقدار بحيث يبرأ الى ظهره حاله المسح حاله رفع القدم ولكن لا يبرأ
حالة التوضع في جواز المسح لان المعبر حال المشي كذا ذكره في الحديث ولو كان الامر بالعكس لان المسح في الخوف الكبير
اذا كان فوق الكعب لا يجمع لان ستر الخوف ما فوق الكعب ليس بمنزلة جواز المسح وكذا جاز المسح على الكعب وقال في فتوى قاضي
وما يقال له بالفارسية جاز وق ان كان يستر القدم لا يبرأ من العقبه لان ظهر القدم لا يبرأ من اصابع واصابع
جاز المسح عليه في قوله وكذا على الحق الذي يقال له بالفارسية يستر يستر وهو ان يكون مشقوقا مشدودا واما اذا لم
كعبا لا يبرأ من كعبه او قدميه المقدار اصابع او اصبعين جاز المسح وهو بمنزلة الخوف الذي لا ساق له واذا اراد
الماسح على الحق ان يمسح جميعه فستر القدم من موضع من الحق غير ان القدم والساق بعد استقصا جميعهما وان
بعض القدم من مكانة فقد اختلف في مقدار ما ينقص المسح حيث روي عن ابي حنيفة انه اذا طهر كثر العقب عن غيب الخ
استقصا المسح في بعض الروايات عن ابي حنيفة ايها اذا صار النزع في حال جدر المسح المعتاد معه استقصا المسح
والا فلا وقيل في رواية عنه ان خرج اكثر القدم الى ساق الحق استقصا المسح والا فلا قال في الهداية وغيره
موال الصحيح لان لاكثر حكمه في بعض الروايات في موضع من ساق القدم مقدار ثلث اصابع في
ظهر القدم سوى اصابعه لا يستقص وهو في هذا القول رواية عن محمد بن ابي حنيفة في حق من قال
في الكافي وعليه اكثر المشايخ ووجهه ان مقدار فوض المسح باقي في محل المسح فلا يستقص في التقيد بما سوى

في المسح على الجوف

في المسح على الجوف

في المسح على الجوف

والحاصل ان مقدار الغرض من القدم لا الخوف فان وقع بتمامه على القدم جاز وان وقع اقل منه على القدم
 لا يجوز ولو كان تمام او زائدا على الحق لفضله على القدم رجل توما، وسيد على الجيرة وليس حقيقة ثم احدث
 قبل ابراهيم توما، يسوع على الجيرة والخوف لان طارئة كماله لم تبقا له امامة الاصحاب فان احدث
بعد ما جازت لا يسوع لانه ليس الخوف على طارئة فاقه ذكره في شرح المسيحياتي وذكر لانه عند البرانيين
 انه كان محذرا عند اليسوع واليهودين يؤثرون في انفسهم كما يؤثرون في الباقي وحقيقة ان الحكم الثابت لم يبق النبيين
 موثوقون بثبوتهم في الحان ثبوتهم في الزمن الباق والفرق بينه وبين الثابت بطريق الاستناد بين
 في موضعه اذا كان الشقاق في رجله او في يده فجعل فيه الدواء كما هو هو في يومه والسم في الماء فوق الدواء
 وجواب ان لم يكن يضر ولا يفيده لغير الضرر وان كان الشقاق في يده وقد خرج عن الوضوء بتفسيه
 بغيره في يومه لاحتجابا عندنا في حينه وجوابا عما كان لم ينعن ويستمع وصار جازت صلاة عند الحقيقة
 خلافها وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على الاستقبال وعلى التحول عن النجاسة ووجد من نجاسة
 يحول بجعله الاستعانة عند ما لا عدة الاصل ان المكمل لا يعتبر قادرا بقدره عن هذه لان الانسان اذا
 يعقد رجا اذا اقتصرت حاله بغيره في الفعل من راد ومذا لا يتحقق بقدرته غيره ولهذا اذا بطل
 الابن لاسبه المال والطاعة لا يمتدح والرجل من وجبت عليه كفارة وهو من غير فضل الانسان المال لا عليه
 قبوله وعندهما ثبت له القدرة بالكتابة الغير لان الامة مارت كاتبة بالاعانة كذا في شرح الهداية للشيخ
 كمال الدين ابي الطاهر فان لم يجد من يؤمنه بان لم يكن عنده احد كان فلتعان به فاني جازت صلاة لاهل
 الحق المجتهد في كل وجه اما المسيح على الجواب في جواب ومما يبطل الرجل لرفع اليد وقوه مما لا يتم خفا
 في القاموس مولفاته الرجل فانه تغير ما يتبعه لغيره لكن العوق فصول الخاف بما ليس بخيط والجواب بخيط
 وقوه الذي يبطل الخوف فلا يجوز عندنا حيفه الا ان يكونا مجلدين اي استوجب الجلدهما من القدم الى
 الكعب الامعنين اي جعل الجلدهما على ما يلي الارض منهما خاصة كالنعل للرجل وقال لا يجوز المسح عليهما اذا
 كانا خبيين لا يشقان قال في المذهب شوق الثوب اذا رقت ختمه رايته وراة من باب ضرب ومنه
 اذا كانا خبيين لا يشقان ونفي الشقوق تأكيد للثبوت في وعيد على قول ابي يوسف ومحمد الثوري قال

في الجواب

في الجواب

في الزخيرة وقيل رجح ابو حنيفة في قولهما اخرجه عما روى انه لما فرض سجدة على الجوريس من غير نعل
 وقال لهواذه فعلت سأكنت منعت عنه فاستدلوا على رجوعه وحال الجوريس الثخين ان يستمسك بالثياب
 ولا يسدل على الساق من غير ان يسجد في مكانه فسرده كماله فينبغي ان يقبلها اذا لم يكن ضيقا فانا نشاهد
 ما يكون فيه ضيق يستمسك على الساق من غير ان يسجد وان كان من الثياب في الحد بعدم جذب الماء كذا الاديم
 على ما فهم من كلام فاضل خاد اقرب وبما تضمنه وجه الدليل وموما يمكن فيه متابعة المشي اصوب قال في الجمع الدين
 الرازي في فان كان خفيفا يمشي فيه فربما فضاء كجواب اهل من وفاء الخلا في انهم في هذه المسألة ان كان
 الجوريس من الثوب الصالح لو كان صلبا ستمسك به في موضع اخر من غير ان يسجد على هذا الخلاف في انهم في هذه المسألة ان كان
 ان يجوز عليه ولذا قال وجوز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لانها لا تعلق المسافة بها حتى قالوا
 لو كان من صنفه رحمه الله صلابتها لا تعلق بالجزاز لشدته وكثافتها وتداخل اجزائها بكونه صلبا كالجلد الخفيف
 وجميع اجزاء المسح بطريق الدلالة في نواقض الوضوء النواقض جمع ناقض والمراد بالعلقة الناقضة والتفريق
 من امكن الى التصور يرد به ابطال ما قيل من ان منة ايقن الى غير ما يرد به اخراجه عن المطلوب منه لمعان
 الناقضة للوضوء كما خرج في السبيلين المراد من المعانة العلة والمراد بما خرج من وجبه لا عينه لان عينه
 ليس بمعنة فلا يكون علة الانتقاض لان العلة عبارة عن معنى جل بالجل لا عن اختيار فقير به حال المحل ثم كان
 المراد من السبيلين القبل والدبر وكلمة معانة وقد دخلت عليها كل فاقضت شمول كذا في شرح
 من السبيلين والمعلوم فلما ان المراد من كل واحد منهما لا منها معاد في ذكر العمود الرزق من القبل
 فلذا اقصاه بقوله وان خرج من قبل الرجل او المرأة رزقا منقذ الصبي الى الوضوء لا ينقض ذكره في الجواب
 وان خرج الرزق من الخفافا ومنه الخفافا في الجواب بين قبلها ودبرها كالتفصيل المسألة فان خرج من الجواب
 عليها الوضوء وبها هذا بوضوح الجواب لا احتياط وذكره جامع قاص حان وكذا في الهداية وغيرها
 وموقوف الكرخ انه ينبغي ان يتوضا لاحتمال ان طارئة ثمانية بيتين فلا يزول بالشكر لكن قيل كون
 الرزق من الدبر هو الغالب فيخرج انها من الدبر وقيل ان كان مسوحا او منتن ينقض والا فلا وفي الخلاصة
 ولو خرج من الدبر رزقا لم يكن من اعلى فهو اختلاص لا وضوء عليه كذا الدور والحاشية اذا خرج من احد

حد الجوريس الثخين

حاصل خبره ان من قبل الرجل والمرأة لا ينقض الوضوء

طريق في قوله

مدين المومنين الى الذكور والقبل فعليه الوضوء للاتباع الرطوبة وهي حدث في السبيلين وان قلت فلاق
الريح وان خرج الدود من الفم والاذن او من اجزاء لا ينطق بها من اجزاء فلان الدودة طاهرة وكذا
ما عليه من البلية لانها ليست حدثا قتلها وعدم قوة السيلان فيها وكذا ما يخرج من الاذن فانه لا يكون الا من
جراه واما من الفم فكل من جراه اذا لم يكن من الجوف وان كان من الجوف فانه وان لم يكن من جراه
لكن ما عليه من قليل لا يعلو الفم فلا يكون حدثا خلافا لما يخرج من السبيلين لان ما يتبعه حدث وان قل
ولم يكن في قوه السيلان لعدم الشهادة ذكره فافقه الخارج منها وان ادخل المحققه دبره ثم خرج من اذن
عليه ان لا ينطق اذ حلق الوضوء لان الناقص ما يخرج من الايدخل وكذا كل شيء يدخله وطرفه فان غير الذكر
وكذا الاصول ان يتوضا لاحتقال خروج شيء فحق فان التلوث وعدمه لا غاية التذلل بل لا يكاد يوجد وكل
شيء غيبه شيء يخرج نقي وان لم يكن عليه بل لانه الحق بما في البطن ولذا يفسد الصوم خلافا لما اذا كان طرفه
خارجا وان اظهر الدهن في احليله فغاد فلا وضوء عليه عند الاصنفه خلافا لما ذكره الاغنياء وان احتش
الرجل احليله بقطنة فوافى خروج البول والطال انه لا يلو القطن يخرج من البول فلا بأس به ولا كراهه بل يستحسن
ان كان يريجه الشيطان وتبين ان لا ينقطع مقدار ما توطأ وبطل الابه وكذا الحكم لو احتش دبره ولا ينطق
وضوء ما لم ينظر البول على ظاهر القطن لعدم اطروح وان غاب القطن ثم اخرجها وخرجت في نفسها حال كونها
رطبة استغفر وضوءه لخرج الجبله وان قلت ان لم يكن رطبة لا ينطق كالدهن فخلافا لما يغيب الدبر فان وضوءه
ينطق وان لم يكن رطبة لانه الحق بما في الاعضاء وهي محل القدر خلافا لقيته الذكر وكذا الخروج الدهن من
الدبر بعد ما احتش ينطق به خلافا لما في كافي الاحتش فيه الصوم لا خلافا وان اقبل الطرق الداخل
من القطن ولم ينقل البلل الى الطرف الخارج من شام ينطق وضوءه وان سقطت بعد اذ خالطه فاما وان كانت رطبة
استغفر وضوءه وان كانت يابسة لم ينطق وكذا الحكم لو سوانت وهو القطن الذي خشب به المرأة فخرجت وهي
في الاصل للقطن مطلقا اذا سقطت ان كانت رطبة استغفر وان كانت يابسة فلا سواء كانت كرسى الدبر
او الخارج وان كانت احتش في الفرج الخارج فاقبل داخل الحشا استغفر وضوءه سواء غدا البلل الى خارج الحشا
او لم ينقل للتيقن بالخروج من الفرج الداخل وهو المعبر عن الانتفاض لان الفرج الخارج بمنزلة القطن فكل ما ينطق

ع

ما خرج من قبة الذكر الى القلفة وان لم يخرج من القطنه كذا يخرج من الفرج الى الفرج الخارج وان لم يخرج من
الخارج واما اذا احتش في الفرج الداخل فحينئذ ان غدا البلل الى خارجها خارج الحشا استغفر وضوءه والا ان وان
لم ينقل الى خارجها فلا ينطق كما ذكره حنابلة حليل هذا الذي منه كان في الخارج من احد السبيلين اما الخارج من غير السبيلين
فيوجب انتفاض القطن ايضا عند ما غدا التقيض الذي سيذكره خلافا لثامه وما ذكره كالتقي والدم وهو على الفرج
الصديد اما التقي فانه اذا كان ملاء الفرج بان كان لا يمكن معه التقي وقيل ان يمكن اسكاه الا ينطق فانه ينطق الوضوء
ذلكم سواء كان طعاما او ماء او مرة صغارا او سودا فان كان الفرج بلعما لا ينطق الوضوء عند ان حشيه ومحمد رواه
نزل من الراي وسعد بن الجوف وقال ابو سوان سعد بن الجوف ينطق لانه يخرج المجاورة لها لانه لو لم لا يتحلل النجاسة
وما ينقل قليل وموغيه نافي والطحاوي مال الى قول انه حشيه يوسف حتى قال يكره ان ياخذ البلغم بطرفه وكذا علي
مع كذا في الخلاصة اقول لا يخرج من هذا المليل الى قول يوسف لان الكرامة يمكن ان يكون على قوفها ايضا لانها سمان
انه يستغفر قليل النجاسة والصلابة في قليل النجاسة كروية فان كان البلغم مختلطا بالطعام ونحوه ان كان حاله لو انزله
الطعام ملاء الفرج ينطق والا فليس لظفر وان قاءا دائما ان يكون من الراس الى الفرج سائلا او علقا وان
كان سائلا نزل من الراس ينطق اتفاقا ان ساوى الى الراس كمن تسمية قينا سائلا وان كان علقا اي بجذبه لا ينطق اتفاقا
وان سعد بن الجوف ان كان علقا لا ينطق اتفاقا الا ان يملأ الفرج لانه سواء حشيه فاعبره سائلا انواع الفرج وان كان
سائلا فاقول انه حشيه ينطق وان لم يكن سائلا الفرج كبر الدماء السائلة لانه من جراه الجوف اذ
المعدة ليست محل الدم وعند محمد لا ينطق ما لم يكن ملاء الفرج اعتبارا بالقي لانه من الجوف وان قاءا طعاما التقيض
ليلا يذهب الوضوء الى الدم لتقدم ذكره لا التحصيص بل اي شيء قام من انواعه طعاما او ماء او مرة وعلقا قليلا قليلا
منفردا وكان بحيث لو جمع ملاء الفرج ينظر ان الحز الجبله بان قاء الجبله ومجلى احد حقيقة او حكما كذا سجدة التلاوة
يجمع عند ابو يوسف وتكم ينطق لان الجبله اشرف من جميع المنقولات كما ذكره السجدة وقال محمد بن اسحق السبيعي
الغثيان يجمع ويحكم بالنفق والافلا وموالا يجمع لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها وانما تركه بعض المواضع للضرورة
كما في السجدة وغيره فلا يقياس وتفسيره انما يبيانه اي الاتحاد اذا ان كان يجمع وموجود اذا قلنا القائي
فانيا قبل كون النفق الغثيان وكذا ثانيا ورابعا اما الدم وكوه يجمع من البدن فاما ان يسيل او لا ان سال

واحد فصار كصاحب العذر بسبب الخرج اذا توفى، ثم بالاصل الجعل اذا توفى، ثم سال جرحه او
 احدث حدثا آخر على شئ من الخيول اذا كان الدم يخرج من احد هما وصار صاحب عذر فتوفى ثم سال
 الذي لم يكن يسيل ينقص وضوءه لما قلنا وصاحب الحدث الدائم ليس من ينهل به فخرج الحدث من غير
 انقطاع اصلا بل من لا يقع عليه وقت صلوات كامل الا والحدث الذي ابتلي به يوجد منه فيه قوله كامل بالرفع
 صفة لوقت وجوز جرحا باجوار وهذا الذي ذكره صاحب العذر في البقاء بعينه بعد تفرقه كونه صاحب
 عذر فادام لا يقع عليه وقت مطلق الا وعذر يوجد فيه فهو باق على كونه صاحب عذر لكن تفرقه ابتداء
 ان يكون بما اذا مضى عليه وقت صلوة ولم يكن ان يتوفى، ويحل خاليما من ذكر الحدث فيه فيشرط في البتة
 لستيعاب الوقت في الحدث على من الصفة كما يشترط في الزوال لستيعاب الوقت بالعلمة منه بان يفي
 الوقت ولا يوجد ذكر الحدث فيه وفيما بين ذلك يبقى البقاء، وجوز الحدث في كل وقت مرة قال الصغار
 لا بد للبلاء من سيلانه في الوقت مترتين او ثلثا والاول هو المختار قياسا على البتة كما تقدم واذا
 توفى صاحب عذر حدث آخر غير الذي ابتلي به والدم وكفه من الحدث الذي ابتلي به منقطع ثم سال عليه
 الوضوء كمن فاحكام الفقهاء ان الوضوء يقع لذكر العذر حتى لا ينقطع به بل وقع لغيره وانما لا ينقطع به ما وقع له
 واذا انقطع الدم وكفه من العذر وقا كما خرج من ان يكون صاحب عذر وبالنظر الى العذر المنقطع
 فان كان قد توفى، وصار على الانقطاع ودام الانقطاع لا يعيد لانه صحيح صلبا في الاصح، وكذا لو كان
 على السيلان ونحو الانقطاع لانه معذور صلبا في المذوورين وكذا لو توفى على الانقطاع وصار على السيلان
 لان العذر انما اعتبر لاداء وموافق وقت الاداء وان توفى على السيلان وصار على الانقطاع ونحو
 الانقطاع يعني بليستيعاب الوقت كما اعاد لانه صلوة دوى العذر والعذر منقطع كذا في الكافي رجل
 انشأ في استخراج ما في النقص فسقطت من انفة كندم كشدنا لغيره ثم طالطين ونحو ما يجزى والمراد
 فطهر بجمعة من الدم الجاهل بيقظ وضوءه لان العلق خرج عن كونه دما باحتراقه واجزاه وان طهرت
 ان الدم فانه يذكو ويؤكل اشتق وضوءه وهو ظاهر القراء وهو الكبار من الجنان اذا مضى العضو
 وامثلا، دما ان كان كبر بان كان مامقة يمكن ان يسيل بنف لو خرج من العضو اشتق به الوضوء وان كان صغيرا

هذا

توفي

من جرحه او احدث حدثا آخر على شئ من الخيول اذا كان الدم يخرج من احد هما وصار صاحب عذر فتوفى ثم سال الذي لم يكن يسيل ينقص وضوءه لما قلنا وصاحب الحدث الدائم ليس من ينهل به فخرج الحدث من غير انقطاع اصلا بل من لا يقع عليه وقت صلوات كامل الا والحدث الذي ابتلي به يوجد منه فيه قوله كامل بالرفع صفة لوقت وجوز جرحا باجوار وهذا الذي ذكره صاحب العذر في البقاء بعينه بعد تفرقه كونه صاحب عذر فادام لا يقع عليه وقت مطلق الا وعذر يوجد فيه فهو باق على كونه صاحب عذر لكن تفرقه ابتداء ان يكون بما اذا مضى عليه وقت صلوة ولم يكن ان يتوفى، ويحل خاليما من ذكر الحدث فيه فيشرط في البتة لستيعاب الوقت في الحدث على من الصفة كما يشترط في الزوال لستيعاب الوقت بالعلمة منه بان يفي الوقت ولا يوجد ذكر الحدث فيه وفيما بين ذلك يبقى البقاء، وجوز الحدث في كل وقت مرة قال الصغار لا بد للبلاء من سيلانه في الوقت مترتين او ثلثا والاول هو المختار قياسا على البتة كما تقدم واذا توفى صاحب عذر حدث آخر غير الذي ابتلي به والدم وكفه من الحدث الذي ابتلي به منقطع ثم سال عليه الوضوء كمن فاحكام الفقهاء ان الوضوء يقع لذكر العذر حتى لا ينقطع به بل وقع لغيره وانما لا ينقطع به ما وقع له واذا انقطع الدم وكفه من العذر وقا كما خرج من ان يكون صاحب عذر وبالنظر الى العذر المنقطع فان كان قد توفى، وصار على الانقطاع ودام الانقطاع لا يعيد لانه صحيح صلبا في الاصح، وكذا لو كان على السيلان ونحو الانقطاع لانه معذور صلبا في المذوورين وكذا لو توفى على الانقطاع وصار على السيلان لان العذر انما اعتبر لاداء وموافق وقت الاداء وان توفى على السيلان وصار على الانقطاع ونحو الانقطاع يعني بليستيعاب الوقت كما اعاد لانه صلوة دوى العذر والعذر منقطع كذا في الكافي رجل انشأ في استخراج ما في النقص فسقطت من انفة كندم كشدنا لغيره ثم طالطين ونحو ما يجزى والمراد فطهر بجمعة من الدم الجاهل بيقظ وضوءه لان العلق خرج عن كونه دما باحتراقه واجزاه وان طهرت ان الدم فانه يذكو ويؤكل اشتق وضوءه وهو ظاهر القراء وهو الكبار من الجنان اذا مضى العضو وامثلا، دما ان كان كبر بان كان مامقة يمكن ان يسيل بنف لو خرج من العضو اشتق به الوضوء وان كان صغيرا

بان

بان كان مامقة دون ذلك لا ينقص بمنزلة الذباب فوه اما العلق اذا مضى الواحدة منه العضو حتى اشتد
 وكانت بحيث لو سقطت وشقت لكانت الدم تستقر الوضوء وان سقطت قليلا بحيث لو سقطت لم يسيل لا ينقطع
 وضوءه واما الذباب والبعوض والبراغيث ونحوها فانه اذا مضى واشتد لا ينقطع لانه غير سائل اما الدم الخليل الذي
 ليس له قوة السيلان او التي العليل الذي لا يلاء، النمل لم يكن كواحد منها حدثا ولم يحكم الشرع بانه ناقض
 للوضوء لاجب غدا في صفة فاذا احبب النوب لا يمنع جوارح الصلوة به وان ال ولو لم يكن فزاد عار به النوب وكذا
 اذا وقع في الماء العليل لا يمنع وهو الصحيح خلافا لما قيل لانه لو كان نجس لنعف المرات وكذا النوم ناقض للوضوء اذا كان
 انام مطلقا او واضحا، جنبه الارض او سكتا او مشغولا بغيره او مستندا على شئ بحيث لو اذن لم يترك الشئ
 لسهو الغالب الى صار من الاسترخاء بحال لولا ذلك لسلط لانه اذا كان بهذه الصفة وجوز والتماس من كل وجه
 لانه لم يتعد بقوة ثبوت وانما تعد بقوة الاستطاعة مثلا وقال ابن الهمام الانخفاض بخنا والطاير واختاره المحققين
 صاحب الهداية والقدر من ان سالا النقص الحدث لا عين النوم فلا يخفى بالنوم اذ يتركهم عما ينهض منظره
 والمصلحة بما يتحقق من الاسترخاء على الكمال وقد وجد من هذا النوع من الاسترخاء اذ لا يمكن الا السند ويمكن
 المتقدمة غاية الاسترخاء لا يخرج المخرج اذ قد يكون الدافع قويا خصوصا في زماننا كثرة الاكل فلا ينعى الاسترخاء
 البقية انهم من على سالا النقص في الصورة التي ذكرها صاحب الزطية بالطريق الاولى فانه اذا انقلب وجهه وجعل
 اليه عينا عينية وسلط على خذيه ارتفع جانباه من العفوة والتمسك وذكر ابن الهمام عن صاحب
 الزطية انه لو نام مشغولا راسه على خذيه نفض مع انه انشد ثلثا من ذلك فالوجه القوي هو النقص في تلك
 الصورة ولو نام جالس تمالى رجا بزل مشغولا الارض وربما قال اطول وظاهر المذهب انه بحيث
 وقال الدقاق ان كالا ينعهم عامة ما قبل حوله كان حدثا وان يسهو من حرف او حرفين فلا فان نام
 الصلوة فاما اوراقها او قاعا او جانب فلا وضوء عليه وان كان خارج الصلوة على هيئة الساجدة
 اختلافا وظاهرا المذهب يكون حدثا وهو موافق لانه لا يخفى فاف خان اذا نام خارج الصلوة على هيئة الركوع
 او السجود قال شمس الائمة يكون حدثا ظاهر الرواية والاصل ان القاعدة الكلية المصنعة عليها في النقص
 بالنوم وجود كاللستر فالحكم عدم تمكن المنع فبعدا ينبغي ان يؤخذ عند الاختلاف واستنباه الحان الا انهم فوجوا

طالع النوم ناقض للوضوء

مع

ولا ينقض وضوءه ذكر في الأصل كذا في عامة الفتاوى وقال في المحرر فبدت صلواته

حد الفقه

عَدَدُ الْبِسْمِ وَالْفَتْحَا

جہانگیر شاہ شاہی

مجلس شورای اسلامی

یہ

مدرسہ اسلامیہ عربیہ اسلامیہ

بغير اغتساله هل غسله ام لا نعم غسله كان متيقنا فلا يزول بالشك فليس له ان يشك في ذلك بعد تمام الوضوء
 فلا يلتزم له الا ان لا يزول غسله بالشك فيما لم يتيقن بعد بغيره لان التمام قرينة ترجح غسله وكذا من علم انه قد نوى
 وشك هل نوى الا ان نوى وضوءه لان نوى له قرينة ترجح احوط في الشك ومن علم انه حبل لقفله لخاصة وشك
 هل اغتسل ام لا فعليه الوضوء لما قلنا وسبق على ذلك ولو تبين انه لم يغسل اغتسل اغتسال الوضوء ونسب الى عضو
 فكذا من علم ان لا يغسل الرجل اليسرى ومن رأى جلا بعد الوضوء لم يعلم هل هو ماء او بول ان كان اول ما عرفه
 اعداد الوضوء وان كان الشيطان عليه لعنة يريه كثيرا لا يلتزم اليه لتيقنه بالطمان وشك في الحدث وينبغي ان ينصف
 فوضعه وسراويله بالما اذا نوى فقاما لوضوءه قال في الاطرافه لكن مدة الجلبا ما ينبغي اذا كان قريب العهد
 بالوضوء اما اذا بعد وجوب الوضوء فلا ينبغي والذي ينبغي بمرحاله حسوا القطن فحصل النجاسة على الامل مصدره
 ينسب عنده وبكسوة الخائف والنجاسة المفارقة فيها سمع وتعلق على الجسم نجس فعلى من عني ومن عارضه
 اي نوعين نجاسة غليظة اي شديدة من وجوب الصلوة وجملة حقيقة انما يترتب بالنسبة الى الغليظة اما النجاسة
 الغليظة التي بالقبول بيان النجاسة عن التعريف للاختلاف فيه بين انه ضئيف وما حبيبه فانجاسة المغالطة
 كالعدنة ومورجيه الانسان والبول اي بول الاكله كغير النجس والعلقه اعتقادا ما يذكره في بعضه فيقال
 الخفيفة والدم المستفوع ونحو الكلب ان رجيعه وكذا سائر سباع البهايم وطعم الخنزير وسائر اجزاء هذه
 الاشياء نجاسة معلومة في الدين بالضرورة لاحلاف فما الا شعر الخنزير لما ابيح الاستفاد به للمحز ضرره
 قال محمد انه لو وقع في الماء لا ينجس وكذا الحوم ما اي حيوان لا يؤكل لحمه اذا لم يكن ذلك الحيوان مذكرا
 اى مذبوحا بالتسمية حقيقة او كذا والذئب مسدودا وكذا فان نكل الحوم اذا ذاك نجس نجاسة غليظة
 اما ذئب اما اذا ذبح ذلك الحيوان الذي لا يؤكل لحمه بالتسمية حقيقة او كذا كذا وكذا الذئب مسدودا
 او كذا بيبه وصلى احد من اولادنا فبجوز ما صلي وقوله الا الخنزير كذا اي قوله فيجوز
 ان يجوز الصلوة مع لحم الا بول وجده اذا ذبح بالتسمية الا الخنزير فانه اذا ذبح بالتسمية لا يظهر لحمه ولا جلده
 لانه نجس العين ولما لو ذبح جلده الى جلد اخره ففوق ظاهر الرواية عن اصحابنا انه لا يظهر وعلمه عاتة المتأخر
 وروى عن ابي يوسف في غير ظاهر الرواية انه اي جلد الخنزير انما يظهر بالذباغ وجوز رجيعه والاستفاد به

وإذا كان من جنس النجاسة
 ولو كان من جنس النجاسة
 ولو كان من جنس النجاسة

الرجاء بالذئب
 الخنزير

اما الاورات جمع فخا ومورجيه ذي الحافر والاختفاء جمع خفي وهو رجع نوع البقر والغنم فلهما خفي بال
 غليظة عند انه ضئيف وعندما جارا الاورات والاختفاء سوى خفي الغنم وذكره غنيمة الفقهاء بول الحمار ضئيف
 وحده الدجاج والبط وكذا خراف الاوز والطياري وما اشد ذلك مما يحتمل المشق وفاد نجس غليظة بالما
 واما الجمل الطيفه فلهي يكون لا يؤكل لحمه من البهايم واما ما يؤكل من الطيور والوحش فحقيق في العرف برجيع الطير
 وكون خراف الا بول كونه نجسا فبيده انما هو رواية الهذلي عن ابي حنيفة وروى عنه انه قال نجاسة غليظة
 كذا في المنظومة وقال محمد كلاهما لا ينجس بول ما يؤكل اللحم وخراف الا بول كونه نجسا في طائفة من العلماء والعقيدة
 هو نجس نجاسة غليظة واما خراف ما يؤكل لحمه من الطيور سوى الدجاج والبط والاوز ونحوه فطائفة من العلماء والعقيدة
 ونحوها ولو وقع في الماء لا يفسد كونه طائرا وكذا بغير الماء اذا وقع في الدهن لا يفسد اذا كان قليلا بحيث
 لا يظهر طوره ولا ينجس فيه لعموم البلوى لقابل ان ينجس عموم البلوى في الدهن لان الغالب فيه النجس والحفاظ
 فتاوى فاضل خان بول الدابة نجس في اظهر الروايات يفسد الماء والنسب انتهى واحاد في الماء والنسب
 فافساد الدهن اولى لوجوب الضرورة فيها وانه خلاف ما لو وقع بغير الماء في الخلطة فنجس حيث لا ينجس ما يظهر
 اثره في الدقيق اذا ضره هناك كذا حتى انما يفرح فيها والاحترار عنه متعذر وخلافه في السور والذكر على ما مر
 لعموم البلوى في الاختيار وكذا بول الدابة وخرافها ينجس في الماء والاحترار عنه على الماء غير ممكن
 في الطعام والشراب فينجس عنه فيهما ومذاوا في ما ذكره منها فان الدهن من جملة الطعام المهم لان يحمل الطعام
 على الخلطة ونحوه والاحتياط اولى اليقظة اذا وقع من الدابة في الماء او في المنة لا تشده وكذا السائلة
 اذا وقعت من اثار رطبة في الماء لا تشده كذا في كتب الفتاوى ومذا لان الرطوبة التي عليها ليست بنجس كذا في فتاوى
 محله وكذا الاثنية بكبر الهمة وفي الفتاوى وقد تكرر ومن يكون في معدة الدجاج من اجزاء للبقى طائفة غريبة
 لا يفسد الماء ولا غيرا فخرجت من ثمة ميتة سواء كان جامدة او مائعة وعندها ما يوجب نجاسة الجامة متنجس
 يظهر بالبول فيفسد الماء وغيره الا اذا غسلت الجامة اما لو خرجت من مذقة فلا خلاف في طهارتها اما الماء
 المستعمل في نجاسة غليظة فانه ضئيف بول ما يؤكل لحمه من البهايم وخراف الا بول كونه نجسا في طائفة من العلماء والعقيدة
 ايضا للاختلاف في نجاسة ولتعدد من الثياب عنه فحق حكمه وعند محمد ورواية عن ابي حنيفة ايضا موطنه في غير

البلوى

في النجاسة والسائلة

مطل في الماء المستعمل في نجاسة

اي غير مطهر وبما اخذ اكثر المتنجس وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى لان الماء اذا استعمل في كل فاقه احواله ان يعطى
 له حكم ذلك المحل واعفاء المحل طاهرة حتى خلاصه من وجوبه جازت صلاته لكن لا يخل اذا الصلوة بيد من حدث
 فالما المستعمل بغيره من الصلوة فاذا اصاب الثوب جازت صلاته فيه ولو توفى به لم يفسد صلاته ولانه ما اديت
 به قربة بغيره من صفة كمال اديت به زكوة بغيره وسخا وحرم تناوله لغتي وهاشمي وايضا للفقير من وقتها
 صحت المينة لها فكذا الماء لم يفسد الا اذا كان الكافر لكن كفى في التشبيه غير ظاهر لان مال الزكوة حرم على
 الفتي والهاشمي قبل ان تؤدي الزكوة مرة لانه لا يكون موطوء الاعقاب للرفع والماء ليس كذلك فانه لا يخرج
 عن المطهر به قبل ان يستعمل ويحاط به على عدم لجاسة الماء المستعمل انه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الصحابة الخ من غير احتياط في الطهارة وتخرجهم عن قيل النجاسة وان خفت فدل على طهارته وكذا لم
 يرو عنهم حفظه ولا حمله في الاسفار سيما في الاماكن العذبة المياها ولم يرو عن احد منهم انه اذ الماء الذي
 سال من وضوءه غير او غدا فانا في وضوءه به دليل على طهارته غير مطهر ومن يتبع من اجابهم جعله
 بذكر علم ضروري ولا فرق في هذا بين ان يكون مستعمل محذرا او غير محذرا بان توفى به على الوضوء والماء
 المستعمل هو كل ما ازيل به حدث اصغر او كبر واستعمل في الدين على وجه القربة هذا هو الماء المستعمل على
 قولنا في صفة وانما يوسق ثم غاب بصير استعمالا اذا ازل عن البدن في الغسل او عن العفو الذر استعمالا فيه
 في الوضوء لغزوة التطهير والاستحاضة في مكان ليس بشرط قال الهداية الصبي ان كان ازال العفو واستعمل لان
 سقوط حكم الاستعمال قبل الاقمار للضرورة والاضرة بعد انقضى وكذا في المحيط ان الاجتماع في مكان ليس
 بشرط وهذا هو مذهب اصحابنا وفي الخلاصة والختار ما ذكرنا انه لا يصير استعمالا لم يستقر في مكان ويكون عن
 النوى انتهى قوله اذا استعمل في البدن اصرار على اذا استعمل في الثوب ونحوه بنية القربة فانه لا يصير
 مستوعلا ويدخل فيه الوضوء بدين قبل الطعام وبعد بنية اقامة السنة حيث يصير استعمالا ولا يتنوع
 على ما ذكرنا اسرعة الغسل في القصاص او غسل يدها من الوضوء او العجيبي لا يصير ذلك الماء مستوعلا
 هذا ان لم يكن على يدها حدث بالاتفاق لعدم وجود شيء من الاسرى والا فلو قول محمد فاقته لعدم
 الاستعمال وجه القربة في قاي فان حدث في اللب اذا دخل فيه والانا لا اعترف ولا يصير استعمالا

لا يفسد الماء بغيره لا يتنجس ولا يصير مستوعلا وكذا لو دخل يده في لبن الى المرفق لا يخرج الكور لا يصير مستوعلا وكذا الجنب اذا اخل به
 في البرزخ لم يفسد الماء ولا يصير مستوعلا المكان الضيق خلاصا لو دخل يده او رجله للبرزخ فانه يصير مستوعلا لا لعدم الفروغ
 ولو اخل الجنب الماء بغيره لا يفسد الماء ولا يصير مستوعلا عند محمد وقال ابو حنيفة لا يفسد الماء الا اذا اخل به
 اما لانه ما استعمل سقوط الوضوء ولانه طال البقاء فلا يكون له جوار وان اخل الجنب او المحرم يده في الماء لا يفسد
 الغسل ان اخل الاصاب دون الكف لا يصير مستوعلا وان اخل الكف لا يصير مستوعلا كذا في الخلاصة وفيما اذا اخل
 في البرزخ القربة افسده وان غشي لطلب دلوس على بدنه جازة ولم يدل فيه جده لم يفسد عندهم جميعا قول
 وكذا لو دخل جسد لانه لو شرب من لاي فده لان الفرض انه لم يروى في القربة ولو غسل المحرم غير اغشاء الوضوء
 فالاصح لا يصير مستوعلا في جوار الوضوء وكذا اذا غسل ثوبا طاهر وان اخل القربة يده في الماء وعلم ان ليس بها نجاسة
 التوضاء وان شرب طهارة يستحب ان لا يتوضا به وان توضا جاز هذا اذا لم يتوضا به الصبي فانه توفى به
 ناولا اختلف في المتأخرين وانما ان لا يصير مستوعلا اذا كان عاقلا لانه نوى قربة معتبرة وان استغفر
 غسالة الجنب لانا لا يفسد الماء اما ان سال فيه سبلا فانه يفسد وعنه خوض الحمام وعلى قول محمد وموختار
 لا يفسد ما لم يغلب عليه ما تقدم من فصل المياه وكبره شرب الماء المستعمل ونحو الانتفاع به وبالماء النجس في
 بل الطين وسقي الدواب وكل اهاب دبع فقد ظهر واذا طهر الاهاب بالذبح جازت الصلوة موقعا
 او موقعا او محولا الاجل الخ من الجلالة عينه والادبي كرامته وذكر التنزيه والمراد به شرب الاسجاني
 كل حيوان اذا ربح بالتسمية طهر جلد وظهره وجميع اجزائه سوى طهر سوا كان ما كونه اللحم او غيره
 اللحم جلد الادمى اذا وقع منه مقدار صغير من الماء لانه نجس في الحافاة كما كان سورا لا يفسد به
 جلد ما يتركوه وهذا مذهب بعض الناس في الاصل طهارة جلد دون لحمه وعلى محمد جلد الكلب والذئب يطهر
 بالذبح وعصب الميتة وعظمها وقرونها وشعرها وضوؤها وطفها وكذا اهابها ونخلها وكل ما اقله
 الحيوة سواها اذ لم يكن عليها دسومة واما جلد النمل فيطهر بالدابة كسائر البع وعظمه طاهر تجوز
 بيعه والاستئجار به الا عند محمد فانه يقول النمل نجس العبي وروى عن محمد امرأة صلت ووضعت قلادة
 عليها سقا اسدا وشعير كجارت صلاتها وكون الرواية عن محمد لا ينافي كونها اتقية في التناوي ذكرها

عاجل في النجاسة في الماء والارض لا يفسد به

في النجاسة في الماء والارض لا يفسد به

يفسد الماء

الثوب فقال المعرف على الخلاف ايضا فانه ان كانت الحالة يابسة بعيد ما يصب به من ثلثه ايام وليا ليلها وان كانت
 رطبة فخذ يوم وليا فلا يصح الاستحمام ولو سلمنا اتفاقا في الفرق ظاهر اذا الثوب يبرأ منه كل ساعة
 فلو كان فيه نجاسة فيما مضى لها والبر غائب عن جوفه والموضع موضع احتياط لكن هذا انما يتحقق في الرطبة
 اما اليابسة فينتفي ان يتجرى وقت اصابتها عنده وكذا اذا لاي يتحقق ان يقال تحتمل اصابتها تلك الساعة
 بعد بسبب الا ان يكون الزمان محتاطا ليلها بعد الاصابة واذا وقعت بجرة او بجرتان والبرق يبرأ الابل
 او الغنم لا يتجرى البرق الحما والقياس ان يتجرى لوقوع النجاسة في الماء القليل وان وقعت في البيرة او
 البعيران في اللبن وقت الحلب فافحيت حين وقعت ولم يبق لها لون لم يتجرى اللبن ايضا ان كمال يتجرى
 البرق من وقت الحلب فافحيت حين وقعت ولم يبق لها لون لم يتجرى اللبن ايضا ان كمال يتجرى
 ساعة ولم يبق لها لون ذكره شيخ الاسلام في السواور في معنى انه صنفه البيرة اذا كانت يابسة لم تتسقط
 اليها البرمالم يستكثره الناس لعموم اسلوب في هذه الرواية اشارت الى ان حكم الرطبة ليس كذلك وبيان
 هذا كثير وهو ما يستكثره النافذ فان في الكافي هو الصحيح وهو الرطبة والمنكسر الباب اختلاف بين المشايخ
 بعضهم في انها لا تتجرى وبعضهم سوى اليه بين الرطبة والباس والصحيح والمنكسر والارواح بمنزلة المنكسر تحتملها
 ورضا وفيه وكذا الاطباء والفقهاء في هذه المسألة لا يسلط التسوية في كل موضع بل يغير فيه الضرورة العلمية و
 البلوى ان كان فيه ضرورة يتعذر الاحتراز عنه ووقوع المخرج والنجس بالكلية كما في الفلوات الغير المحفوظة
 الكثرة الطارق والاستعمال لا يجرى بالجملة للضرورة وان كان الاحتراز غير عند ركايا البيوت والاماكن
 المحفوظة القليلة الطارق والاستعمال ففي بمنزلة الاناء لا يجرى فيه القليل وهذا الذي ينبغي ان يعتقد عليه
 فان المبرم يتبدلون بالضرورة فينظر الى ما فيه والروث اذا كان حديدا فهو بمنزلة البيرة في الحكم وان
 وقع في اللحم او العصفور البرم يفسد ماؤها وهذا مذهبنا وان وقع في الدجاج افسده لانه خفيف
 وليس فيه ضرورة لامكان الاحتراز وكذا البط والاوز الاحلح في خلاف البرم الطيار فان فيه ضرورة لانه
 يذرق من الهوى وكذا خراف الخفاش وبوله لا يفسد للضرورة وكذا ذرق ما يؤكل منه من الطيور فانه
 طاهر عندنا في رواية خلافا لمحمد وسويما في قوله لهما تقدم قال محمد كلاهما طاهر يعني بول ما يؤكل

في رواية محمد بن ابي جعفر

وغرما لا يؤكل من الطيور وقال بعضهم لا يفسد الماء الكثير لم يغيره كبر النجاسة وبعد الاواني وان قل
 لا يمكن صونها عنه وان كانت شاة او بقرة او غيرها ما يؤكل منه في البرج لا يفسد في الماء ويكن مومن
 البرق يقول مثل من احييت خلافا للطيور لربما ينحصر من الهواء الا عند محمد فانه لا يتجرى عند لان يؤكل
 طاهر عنده وان قطرت دم او عذرة البر ولو قطرت واحدة ينزح ماء البر كله لان ماء البر في حكم القليل ولو كان
 كثيرا لم يكن عذرة وعذرة قد تقدم ان القليل يتجرى بوقوع النجاسة وان لم يظهر اثرها في الرطوبة صبر
 من البرد ولو قصب على راسه لم يفسد ولو اخرج فطاف من جسد في البر لا يتجرى البرق انما يتجرى في جارية ماء
 المستعمل ايضا للضرورة لان النجاسة في مثل هذا من روث ودم او عذرة في البر او عذرة في الماء القليل
 يفسد لم ينو الفضل او الوضوء قال ابو حنيفة رواية الرجل جيب الماء في جيبه قالوا لا باق لملاقاة الماء مار
 مستعلا والمستعمل في فلاح فيقته الاعطاء وهو يخرج في مثل هذا الحدث فبي على جيبه وقال في رواية اخر
 من الجنب اذا تمضمض واستنشق ثم انه يتجرى نجاسة الماء المستعمل فعلى هذه الرواية انما فيه يجوز له ان يقرأ القرآن
 طويلا في الجنبه قال في الهداية وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يفسد في حكم الاستعمال قبل الانتصاف للضرورة
 وهو موافق الروايات عنه انتهى وهو الاصح وقال ابو يوسف الرجل جنب الماء طاهر وسويبي على ان ابا يوسف
 شرط الصب او ما يقوم مقامه في العصفور فالحل بوجوب الصب او ما يقوم مقامه من الجريان لا يجوز الفصل
 لا الوضوء عنه فلم يخرج من الجنبه بدخوله في الماء الركد فلم يفسد الماء مستعلا لعدم زلته الحدث وعدم
 القربة وقال محمد كلاهما طاهر الرجل جيب من الحدث اذا صب في النية ليس بشروط ذلك والماء لانه لا يفسد
 مستعلا عند الاقامة القربة وهي بالنية والنفق الا لانيته هذا كله اذا لم يجرى عليه بدنة او ثوبه على الوقوع
 والدخول جارية حقيقة وان كان على بدنة او ثوبه جارية حقيقة او كان مستعينا بنحوه دون ما يتجرى
 الماء بالاجماع ولو وقع الخفيفان كان بعد انقطاع الخفيف فمما كان في ان قبل فكا الطاهر ولو وقعت البرم في
 من قارة قد روي عن ابو يوسف انه قال الى اربع ينزح عشر ذلها او ثلثون في اربع حكم الواحدة
 وان كانت الفارة الواقعة حيا ينزح اربعون ذلها او ثلثون الى سبع حكم الزايد على اربع الى التسع حكم
 الدجاجة فاذا كانت البعيران عشر ينزح ماء البر كله بمنزلة الشاة وعند محمد الفاتان اذا كانتا كهذه الدجاجة

ولا يفسد ما في البحر
 لتعذر صونها
 عندنا

في رواية محمد بن ابي جعفر

ينزح اربعون وفي القوتين ينزح كل الماء اذا استجبت وهذا ليس قول انه يوقف بجوفه ان الاربعين
في الدجاجة وما قاربها والطامان ابايوسا غا اعتبر ذلك ايضا وساده الصغار التي يكون الخس في قدر الدجاجة
او نحوها فلا خلاف حينئذ في الحقيقة وان كان البرعيا لا يمكن نزحها الا بعصر وخرج عظم اخر صغارها كان فيها
من الماء وقت ابتداء النزع ثم ان المشايخ اختلفوا كيف ينزح ما في فيها اذ ذاك قال بعضهم في مغيرة
مثل حق الماء وطوله وعرضه ونقصه ينزح الماء حتى غلا الطعيرة وقال بعضهم يرسل فيها قصبه وتجعل
لمنح الماء علامة ثم ينزح منها عشرة دلاء مثلا ثم تعاد القصبه فينظر كم تنقص فينزع لكل قدر منها عشرة دلاء
وهذا القولان يريان عن ابي يوسف وعن ابن حنبل حتى يفيض الماء وقال بعضهم هو عن ابن حنبل ايضا
يحكم واعدل من اهل البصرة بالماء فينزع حكمها فان قلنا ان ما فيها ذلك الوقت الذي دلوننا نزع
ذلك قال صاحب الهداية وهذا لا اخذ بقول العدلين اشد البقرة وروى عن محمد بن قيس قال ينزح
منها ما يتدلوا في ثمانية دلو والمروى عن ابن حنبل انه اذا نزع مائه دلو يكتفي واذا نزع مائة دلو يوقع النار
عشر دلو او ثلثون دلو الدلو والدرابا كسر الماء ونحو الجبل وكذا يطهر البقرة ونحو احياء ويد
المستقي تبع الطمان البر وكذا في كل موضع نزع مقدار ما وجب روى ذلك عن ابن يوسف وفي وجوب
نزع الكل اذا وصل الى الحد لا يلاصق الدلو كان نزعها بكل واحد وكل طمان البقرة ونحوها ذكره
البنزاري وذكر ايضا انه لو نزعوا دلو حتى فان كان نزع فيه اكثر من نصفه فهو بمنزلة الصحيح وموت ما ليس
وهما لا يجزئ الماء ولا غيره اذا وقع في فمات او مات ثم وقع فيه وذكر ابن ابي العباس في الذباب والزنابير والنمل
والعقارب والحق في العلق وما شابه ذلك من الفرائض وصغار الطيرات وكذا موت ما يعيش في الماء اذا مات في الماء
او وقع ميتا فيه لا يجزئ ذلك كما شئكم والفقهاء الجرح والسراطين والحيمة المائية وان مات في غير الماء من الاشربة
والاطعمة فغيره تفصيل اما السمك فانه لا يجزئ جلا علقا واما الصفد اذا مات في الصغير ونحوه مما عدا الماء
فقد اختلف المتأخرون في كونه يفسد او لا قال المصنف والترمذي على انه يجزئ قال في الهداية لا يفسد المعدن
قال في الكافي انه تعليل بالعدم وهو غير صحيح وتاويله ان الموجب للتجس وهو الدم موجودا في اللؤلؤ والدم
والرقيق رقيقا والمائع وهو المعدن معقود وانما لم يفسد الماء لان المانع وجوده فعمل الموجب انتهى

كالباق

قال في الهداية وفي الكافي وقيل لا يفسد وهو الا ان لا يفسد ما عدا السمك ما يعيش في الماء غير الماء ايضا اذا مات
فيه الا ان كان لادم فيه لان الدبور لا يعيش في الماء والذي يظن انه دم فيليبس يدم حقيقة لانه اذا شتم في سيف والدم
الطعير اذا شتم يسود قال فيها وما يعيش في الماء ما يكون توالد ونحوه في الماء وما في المعاش دون
ما في المولود فسد في غير الماء وذكره الاسياني في شرحه ما يعيش في الماء مما لا يؤكل طما اذا مات في الماء وطمت
فانه يفسد في الماء وموروثي عن محمد بن قول المصنف وكذا الحية المائية اذا كانت كبيرة للماء مائة مائة
على غير الامح الذي ذكره في الهداية واما على الامح فلا يجزئ لان الدبور لا يعيش داخل الماء والدم الذي
فيها غير حقيقي بل هو وقوله وكذا الوزغة اذا كانت كبيرة ان بحيث يكون طها دم فانه غدا الماء الا انما
يعيش بالسكن في الماء لا يفسد مائة الماء ولا غيره ولو كان في دم لان ذلك ليس بدم حقيقة وانما لا يعيش
فيما كان في دم يفسد والا فلا وعرف في الخلاصة الماء فيهما لو استخرج من الماء يموت من ساعة وان كان
يعيش في مائة وروي في جعل بين الماء والبرق قسما اخر وهو ما يكون بريتا ليئا وبرتا لكن لم يذكره
حكيم طاعة والصحيح انه ملحق بالماء لعدم الدموية في الاس من جمع سور بالهزة وهو مطلق
البقية من الفم لغة وبقية الشراب الذي يفيضه الشارب غافا وقد يطلق على بقية الطعام في العروق وانما
الاسا حقت متفق على طارقه ومتفق على جاسته ومكروه وشكوكه في شؤرا لادنى طارقه بالانفاق
سواء كان مسلما او كافرا او حبشيا او عابيا او محمدا اظهرا جميع الاحداث لان السور يفسد حكمه للعاب
لا خلاصه وللعاب الانسان طاهر لتولد من طاهر اذا حرمت كرامته لا نجاسة اما لو تلوث به نجاسة
من غير اوميته او غيرهما فشر الماء ونحوه من فوره فان سور يفسد ما لو شرب بعد نزول الدبر في فمه
وذهب الاثر فلا يجزئ سور عند انه حنيفه الى يوسف خلافا لمحمد بن ابي ذر والنجاسة الحقيقة غير الماء وكذا
سور ما يؤكل لحمه من الحيوان طاهر بالاتفاق كالابل والبق والغنم لتولد للعاب من طاهر واما سور العرس
فعني انه حنيفه اربع روايات ذكرها في المحيط الا ان ما قال المصنف انه في رواية جليلي منها ولم
ان يفسد المصنف في المحيط على ما ذكره في الكفاية في رواية ابي ان يتوضا بغيره وموروثا في النجاسة
في رواية هو كسور الحمار شكوك ولا رواية في رواية الطوسي عنه انه كل من مكروه وحمل هذه الرواية على التحريم

مر

كما في صاحب الهادي في رواية الشيخ على كراهة التفرقة كما في الشيخ في رواية من رواية كتاب
 الصلوة انه لا يكره الكراهة وهو الصحيح من مذهبنا ان كراهة طهارة كراهة وشرفه بكونه آلة الجهاد واما عندنا
 فهو ظاهر بلا شك رواية واحدة لا يكره الا كراهة طهارة كراهة طهارة كراهة طهارة كراهة طهارة كراهة طهارة
 وسور الطيب والخنزير وسور سباء البهايم جسد بانفاق علمنا خلاف ما ذكره الطبري وسنأخذ واحدا
 فاما عند الطيب والخنزير وسور سباء البهايم كراهة طهارة كراهة طهارة كراهة طهارة كراهة طهارة كراهة طهارة
 من الخنزير وغيره مثل الخنزير والمغيب والوزغة والدقابة الخلات اي المخلوقة غير المحبوبة والهة
 مكرهه اي يكره التفرقة به عند وجود غيره وكذا شره كراهة تفرقة وان اكلت الحرة الفارة ثم شربت الماء
 على الفور غير ان تكثر وتكثر فيها يجزئ الا تعال انما النجاسة من لسانه اليه وان مكثت ساعة وطست
 فمما ذكره وليس في غير ذلك صنفه وانما يوسى خلافا لمحمد وسور طهار ولا يعمل الذمات انما تكون فيه قبل
 الشك في طهارته وقبل ظهور ريقه وهو الاصح وعرف كل من يميز سور الان عرق الحمار وكذا البغل لا يمسح
 انه صنفه في الروايات المشهورة كذا ذكره القدر في اي ذكر ان عرق طاهر في الروايات المشهورة وبين الاثنان في الحمار
 جسد طاهر في رواية عن اصحابنا الظنفة وروى عن محمد في النواذر انه طاهر ولكن لا يكره وهو الصحيح وعرف من الاثمة
 انه نجس طاهر في رواية عن اصحابنا الظنفة وروى عن محمد في النواذر انه طاهر ولكن لا يكره وهو الصحيح وعرف من الاثمة
 بحيث يكره لقاها وان اصاب الثوب والبدر شئ من السور المذمومة لا يمنع جواز الصلوة وان شئ من الاثمة
 انما يوسى ان قال من هذا شئ والصحيح ان الشك في طهارة لا يطرأ به في طهارة قطعاً وان اصاب الثوب والبدر
 شئ من سور النجس يمنع جواز الصلوة اذا دل على قدر الدرهم والاصرفه اي فيما يمنع جواز الصلوة ان النجاسة العظيمة
 اذا كانت قدر الدرهم او دونه لم يمنع جواز الصلوة عندنا وعند زفرات في كذا عندنا في واحد
 تمنع النجاسة جواز الصلوة وان قلت اي ولو كانت قليلة لان النص الموجب للتطهير لم يفسد من القليل والكثير
 فكراه النجاسة الحكمية ولنا ان القليل عفو جاء اذا الاستحباب بالنجاسة كاف بالاجماع وهو لا يتصل بالنجاسة ولان النجاسة
 عن القدر القليل مستعذر والتقدير بالدرهم مروي عن عطاء بن رباح وهو لا يعرف بالدرهم في الجمل على السماع واما
 النجاسة الحكمية فانه لا يتجوز فيمنع من مقدار معلوم منها ولا حرج في ان النجاسة في الحقيقة فافترقا ولكن ينبغي

في رواية
 في رواية
 في رواية

ان

ان يغسل وان كانت اي ولو كانت النجاسة اقل من قدر الدرهم على ما تقدم في الآداب انما اذا كانت اقل من
 قدر الدرهم يستحب غسلها وان كانت قدر الدرهم يجب وان زادت يفرض غطاء الثوب او البدر اذا اصابته
 من النجاسة العظيمة اقل من قدر الدرهم ولم يغسل ثم اصابته من مقدار ما لو جفت بقل النجاسة النجاسة او لا
 يجر جواب لو اي مقدار ما لو جرت النجاسة الاولى لصار ذلك المقدار مما اولها في الجوع اكثر من قدر الدرهم
 منعت تلك النجاسة حين جواز الصلوة بالاجماع لان المانع عمل النجاسة الزائدة على قدر الدرهم في الصلوة وهو
 موجود ولو جعلت الاصابة في زمانين او في مكانين اقل من قدر الدرهم في غير ذلك فطرة من فطرة دين الله
 ولكن لا بد ان كان ردها في غاية الوقوع والمحافظة على آداب الشريعة ولا يلزم من قوله ان غلبه يسوغ في ان لا يغسل
 فانه وانما لا يغسل دليل الفرض لم يفسد دليل السنة او الاحتياط والحق لا يترك سنة والاستحباب لا يفرض فلو كان
 من معنى ايمان المتقين ثم الدرهم المقدرة هو الدرهم الكبير التمهيلي منسوب الى الفضيل كبر او لا مع موضع
 ذكره في المستعفي عن الهادي وموسى بن عيسى الكفائي معترفين وهو داخل اصول الاصابع واخذ التقديرين
 موضع الاستحباب قال الشيخ في مقتبوه اذكر المقاعدة بما ليس فكيف اعلم بالدرهم الا ان التقديرين من حيث الماهية
 ليس بظلال في القيمة ما قاله الفقيه ابو جعفر العند وانه يقدّر الدرهم الى الدرهم الوزنة وهو ما يسهل وزنه مثلاً
 في النجاسة المستحبة ذات الدرهم كالعندة وطلم المية وخوماً ونحوها بالسط والعرق المذكور في النجاسة الرقيقة
 الى لاجرم لها كالبور والبر والدم المائع وخوماً وان اصابته اي الثوب دهن نجس فهو اقل من قدر الدرهم عند الاهلية
 ثم انما بعد ذلك من قدر الدرهم قال بعضهم بغير وقت الاصابة وح فلا يمنع جواز الصلوة بعد طهارة
 اكثر من قدر الدرهم وقال بعضهم بغير وقت الصلوة وح يمنع الصلوة وبه اي يقول الله يوطأ والتقنين ان
 المعبر في المقدار من النجاسة الرقيقة ليس جواز النجاسة في جود النجاسة الكثيفة فليسا من ان اصابته الدرهم
 النجس للجلد ونحوه الى سرس الدهن في الجلد او ادخل الدهن في السمن النجس او غيره من الاداء ان النجس والماء
 اغتسلت بالهواء النجس او غيره من الغضائبات النجس او الثوب اصابه بالصبغ النجس كس النجس من الاشياء
 المذكورة تترك مراقة طهر الجلد من النجس المسربة والثوب من الصبغ النجس واليد من الدهن النجس والحقا
 وان بقي اي ولو بقي اثر الدهن من الدسومة في اليد والجلد واثر الصبغ في الثوب واثر الطين في اليد

باب الدرهم

في بعض
 في اليد لان الاثر الذي يشق زواله لا ينفك عنه وما شرب لجلد من الدهن فهو عفو لذلك بل اولى اذ قد يتعنه
 زواله وذكروا ان الحيط يطهر الثوب اذ المصنوع بشي خفي بشرط ان يغسل عنه بصغوا الماء ويسيل منه الماء
 الا ينفي ان الحائط من لون الصبغ ولا يشترط في ازالة الاثر بشي اخر غير الماء بل وان غسل اي غير الثوب
 او القفاب او نحوهما بالماء بغير حرق ولا صابون ونحوها حتى لم يبق في الماء لون يطهر الا يبرأ الى ما روي
 عن ابي يوسف في تطهير الدهن الخبيث ان المتنجس اذا جعل الدهن في اناء فغبت عليه الماء فيجعل الدهن في
 على وجه الماء فيقع بشي ويراق الماء ثم يفعل هكذا حتى اذا فعل كذلك مرة يحكم بطهارة الدهن وغير
 محمول يطهر الدهن بوجه وقولنا حوط وقولنا يوسق اوسع وهذه الصورة هي صور تطهيرها لا ينعم وقد ذكرنا
 ان الفتوى على قولنا يوسق مطلقا وذكرنا الذخيرة رجل دهن رجله ثم نوضا وغسل رجله فلم يقبل الرجل الماء
 جاز وقوله ان الفرض الغسل ومواساة الماء على العضو لانه عليه وقد فعل ثوب بعض اصحابه فلهذا ربه
 بحالة اقل من قدر الدرهم فتفقدت الى بطانة فقار الخبيث باعتبار القدر الذي في البطانة مع القدر الذي
 في الظاهر اكثر من قدر الدرهم يخرج ذلك الخبيث قوار الصلوق عند عمد لان البطانة في حكم ثوب اخر فصار
 كما لو كان في جيبته اقل من درهم وفي قيمه كذلك ولو جعلا داء على الدرهم وعند انه يوسق لا ينفع لان البطانة
 مع الظاهر في حكم ثوب واحد فصار كما لو اصاب الخبيث وجه الثوب وهو اقل من الدرهم فتفقد الى وجهه الآخر
 بحيث لو اعتبر الوجهان لاداء قدر الدرهم فانه لا ينفع على ما افتراه قاض خان فكذا هذا وقيل ان كان الثوب
 ههنا لا ينفع بالاشفاق واذا ان الثوب المبلول الخبيث ثوب طاهر يابس ظهرت ثداوته اي ثداوتها الثوب
 المبلول على الطاهر ولكن لا يغير رطب يابس من شئ بالعمد بل كان بحيث لو غمر لا يسيل منه شئ ولا يتغاطر
 اختلن المشايخ فيه والاهم انه لا يغير خبيثا من اهل الخلافة وكذا الثوب ايا يابس اذا ابط على الارض خبيث رطبة
 بالماء فظهرت رطوبتها فيه لكن لا ينظر لو عصفانه لا يتنجس وكذا لو نشر الثوب المبلول الطاهر على خبيثا يابس
 فابتل منه لم ينظر عن الخبيث في الثوب وكذا ان نام على فراش خبيث فغرق وابتل الفراش من عرقه فانه ان لم
 يعب بل الفراش بالعرق بعد ابتلاله جده لا يتنجس جده وكذا اذا غسل رجله ومشي على البدر خبيث
 فابتل البدر لا يتنجس رجله وكذا ان مشى على ارض خبيث بعد ما غسل رجله فابتلت الارض من ببل رجله ولا يحد

بعض الثوب

في بعض

وجه الارض الى بالنسبة الى لونه الاول لكن لم يظهر اثر البطل المتصل بالارض في رجله لم يتنجس رجله وجازت صلاة
 بدون اعادته غسلها واما ان صارت الارض طينا رطبا من ببل رجله فاصاب ذلك الطين رجله فلهذا يتنجس
 رجله ولا يجوز صلاته ما لم يغسلها ان كان قد ملأ ما نعا وقس عليها ما قبلها قال في الذخيرة رجل رمدت
 عينه فومعت بكبر الميع فاجتمع رطبا تحتها وسوسا ينفذ في الموق اي في جانب العين مما يلي الانف قال في
 ان يتكلم في ايصال الماء يعني انه تحت الرمد ان لم يقره بقاءه كما يجب ان يشك في ايصال الماء الى العين في حال
 الصحا ايضا ومن المستد علم ما عت الوضوء والغسل اذا امت الرجل دهنا اذ ذكركم في مسأله بياض فم
 من اذنه فلا وضوء عليه لانه لم يصل الى جوفه والدماغ ليس محل الغسل وكذلك ان خرج من اذنه فلا وضوء
 عليه لما قلنا وان خرج من النعم فعليه الوضوء قال قاضي خان لان ما يخرج من النعم لا يخرج الا بعد الوصول الى الجوف
 وانه موضع النجاسة اقول قد نزل من الدماغ الى الخلق في غير ان يصل الى الجوف كذا البغم فينبغي انه اذا علم ذلك لا ينفي
 وان دخل ما في اذنه عند الاغتسال ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه وكذا ان عاد من اذنه وهذه المسائل
 محلها توافق الوضوء اذا برأت وارتفع قشرها وموطلد الذي كاحتته المادة ولكن اطراف القشرة ارجح
 موصله بموصله بالجلد المرتفع الا الطرف الذي كان يخرج منه القشر فانه متنجس غير متصل بالدم فوضوء اطراف القشرة
 فوق ذلك الجلد المرتفع جاز وضوءه وان لم يزل ولم يصل الماء الى الوضوء الى ما تحته الى تحت ذلك
 الجلد لانه لم يخرج من كونه طاهر بدنه وما تحته من كونه بالجلد ولو خرج من الرجل ثم طلق راسه وطينه او فم
 نظره لم يجب امر الماء على تلك الاعضاء وقد تقدم ذكره محل الماء يسيل من فم النائم فهو طاهر وذكرنا
 المحيط انه ان جوفه يملأ من بعد الخفاق انما روي اولون بان كان منتئا او اضر منه خبيث وجهه الاول
 ان الغالب كونه من البطم وموطلد عند خي خلافا لانه يوسق ووجه الثاني ان ما كان متنجسا فالظاهر كونه
 من المعدة وما خرج منها خبيثا وقال في المتنط سوطا لانه اذا علم انه من الخلق واما النجاسة الحقيقية وهي كقول
 ما يوكلم على وجهه مما تقدم فانه مقدرة في المنع جواز الصلوق بالكثر الفاضل الذي تستحقه الطبائع
 السدسية او الطبيعية المتكلم وروي عن ابي حنيفة مكذا في جمع السنن والروايات ذكره في الهداية وشرحها
 وسأله كنيث ان الرقابة انه مقدرة بشيئ في ثوبه انما يوسق وغرواية عنه ايضا انه مقدرة بذراع وذراع

الطال في جهن

ارجح

الذي

وروى عن محمد وهو مروي عن ابن حنيفة ايضا ان المقدور المانع يعتبر بالرجح قال في الهداية وموالاه وفي
الكافي وموالاه في الرجح اقيم مقام الكل في كثير من الاحكام كالشرب بالرجح اذا كان رجحا مبرا او طلق رجح الواسع الا
حرام وكشف رجح العوض ثم اختلف المتأخرين في كيفية اعتبار الرجح الى باي نسبة يعتبر فقال بعضهم بربع رجح
التوبة المصاب وقال بعضهم بغير الموضوع الذي اصابه ان كان في ذلك الرجح المانع للمعصية وان كان دونهما
او كما فرج الدخيل والكم وكان البعض القائلين بهذا المصداق ان رجح التوبة انما يبدل كذا وقد ر
بعضهم بربع او ثوب يجوز به الصلوة وهو ما يستلزم العوض من التوبة اما التوبة التي فيها الطمان
من الاجناس فثابتين الشرط الاول والظمان من الاعمال شرعا يثبت الشرط الثاني وهو الطمان من الاجناس وانما يثبت
بعض احكام الاجناس في طمان الاحزان استطراد اما في راسيها فاما في راسيها فاما في راسيها فاما في راسيها فاما في راسيها
اسم ولا تحفة التوبة وانما صفة تلحقه والاول استعماله في محض النجاسة الذاتية لا استعماله في ما توفى به النجاسة اما بالغة
كقوله تعالى انما المشركون نجس والآخر استعماله في الذنوب والعصية فهو اعم طلقا فيقال في العذر بغير الرجح وبخ
بالمر والفتنة بالفتنة والكر والانيان في الثوب الذي اصابه النجاسة بغير الرجح وانما يقال بالكر بغير الرجح في المصداق
من يبدل ان يعل قبل التوبة في الصلوة ان يزيل النجاسة المانعة عن بديته وتوبه والمكان الذي يعل فيه ان يعل فيه
قوله تعالى لا صلحكم جذوع النخل والمعاد المكان الذي يقع فعله الصلوة فيه وقدره طمان الثوب بقوله تعالى وثيابك فطهر
علا ان المراه حقيقة التطهير ويزاد فيها حال اعادة الصلوة ليكون الامر على حقيقة ايضا وما قيل ان المراه فقط في الاول
عن الحقيقة من غير ضرورة واذا وجب تطهير الثوب وجب تطهير البدن والمكان بالاولوية لانهما الذم للصلاة منه اذا انتفك
عنه وقد تنكر عن الثوب اذا لم يوجد وعلا ذلك اعتقاد اجماع الامة في غير حاله وكما يجوز ان يقال ان النجاسة الحقيقة
بالقاء المطلق فكذلك يجوز ان يقال ان النجاسة المقتضية للورد وماء البيطخ والخيار وسجل ما يعل في الثوب كالماء كالماء وكذا
وكذا يجوز ان يقال ان النجاسة فان المقصود قلع اثرها فاذا حصل باناء او بالتراب اجزاء وحصول ذلك هو ما هو
اذا تعلق السكين وكذا بالدم او بالقيح راسا مائة مثلا به ثم ادخل ذلك المعلق النار فاحرق الدم وزال اثره طهر الراس
والسكين وكذا ما باناء وحصول المقصود وكذا اذا اصاب السكين دم من غير النجاسة فلهذا روى عن محمد ان
اذا اصاب يد المسافر نجاسة قال محمد يمسح بالتراب ويخصف المسافر لان الغالب عليه عدم ما يزيل به النجاسة من الما

فبقلتها

و

انها

ق

فبقلتها بالتراب وليس المراد انما تطهر حيث يجوز ذلك من وجود المانع او انه لا يجب غسلها بعد ذلك اذا وجد روي وجوبه
فان ابا حنيفة وابا يوسف اذا جازا ذلك في الحق وكذا بالحدث ومحمد لم يوافقهما على ذلك فحين جوزه هنا فيجعل على ما قلنا
من التكيل لفوت عدم ما يزيل كذا قاله الشيخ كالدين بن الهمام وكذا اذا اصاب الحق وكذا من النعل والجرسوق ونحوها
نجاسة لها جرم كالعذرة والروث وكذا عن ابي يوسف انه قال اذا اصاب النجاسة بالتراب او بالبول على سبيل المسألة يطهر
عليه ان يعل قول ابي يوسف المذكور فتورث نجاسة كرهة في المحيط وعند ابي حنيفة ايضا يطهر باليد لكن اذا جئت النجاسة
لا اذا كانت رطبة وعند محمد لا يطهر الا بالانسل قياسا على سائر النجاسات وان لم يكن لها النجاسة التي اصابها الحق
جرم كالبول والروث وكذا عن ابي حنيفة لا ينافي في النجاسة انما كان اياها وكان القاع الامام ابو علي السني حكى عن الشيخ
الاسم انه لم يورد من الفضل انه قال فيقول اما يعل النجاسة باليد او بالرجل او بالتراب او بالبول وكذا عن بعض التراب او بالبول
بالنعل وكذا عن بعضه لا يعل النجاسة حنيفة وهكذا اي كذا روي عن الفضل عن ابي حنيفة روي الفقيه ابو جعفر
الهمداني عنه وقال انما يعل النجاسة باليد او بالرجل او بالتراب او بالبول وكذا روي عنه عن ابي حنيفة
الا انه اي ابا يوسف لا يعل النجاسة في النجاسة او حنيفة لم يورد ما استجد بالتراب او بالبول وكذا عن بعضه
اصلة ذات الجرم وكذا يجوز ان يقال ان النجاسة باليد او بالرجل او بالتراب او بالبول وكذا عن بعضه
اما الحكم والحق فانه الحق ونحوه فانه اذا اصابته نجاسة لم يمسح بها بل يمسح بها حتى يذهب عنها حنيفة
لم يورد ذلك في المحل ان محمدا رجع الى قولهما في طمان الحق وكذا باليد والحل بالرجل كما روي عن بعضه
في الخبر من اصابه الاورث وكذا الحق والنعل وفي الزمان الغسل ولعموم البول اثره التحقيق والتبشير ان النجاسة
البول على البدن او الثوب او المكان حاله كونه مثل راس الاثر بحيث لا يدركه الطرف فذلك الانتفاء في الحكم ليس به
معتبر بل هو كمال الانتفاء واما القول فيزيل النجاسة من المني فبغير التوبة في المني اي باليد اذا يمسح المني على الثوب
وكذا يطهر العفون المني اذا اصابه بالحق والحق بطريق الدلالة لان الفوت فيه انتفاء في البدن على ما قيل وان كان
اي ولو كان الثوب الذي اصابه المني اذا طهر في اي مبطنا فنقل المني الى البطانة فانه يطهر باليد وهو الصريح وكذا
وكذا يجوز ان يقال ان النجاسة باليد او بالرجل او بالتراب او بالبول وكذا عن بعضه
خلافا لمحمد واما اذا اصاب الثوب النجاسة من غير النجاسة فبغير التوبة في المني اي باليد اذا يمسح المني على الثوب

الدم يكن طهالون مخالي للون الثوب بغير ماء حتى يجلب طهالونه فظهر وهذا اذا لم يكن لها ذر فان كافيت بحج
الغسل بالزواله الاما ينق هذا الطم وقيل اذا غسل الثوب عن غير الملية مرة وعمر بالمياكة يظهر كما هو
قول ابن في واحد رواية وقيل انه لا يظهر ما لم يغسل ثلث مرة ويمر كل مرة وقيل والفتوى على الاول ويخرج
على هذا الاختلاف من اشتراط غلبة النقع من غير عمر او التثنية مع العصر كل مرة مساندة كثر في الحديث الشريفي ما روي
عن ابن عباس ان النبي اذا اترى في الحاح وصلى على جسد من حيث في جنة القدر والبطن حتى يخرج من الجنة
ثم صاب الماء على الارز حك بطان الارز وان لم يكن اي لولم يجعه وقال ابو يوسف في موضع اخر انه يروي في رواية اخرى
ان صاب الماء على الارز وامر الكافي في فوق الارز وهو احسن واحوط وان لم يفعل يحزنه ولا يمنع لولا العصر
على قول ابو يوسف ولو صاب البول لم يوجب ثمة واحدة في نه جاز وعمره يظهر وهذا قول ابو يوسف وذكر
في الاصل وقال ابو يوسف في ثلث مرات ويعصر كل مرة وعن محمد بن يعقوب ثلث مرات ويعصر مرة الثالثة
فقط فانه الثوب يظهر ثم في كل موضع ثلث العصر حتى ان يجب ان يبال في العصر حتى يصير الثوب بحاله لو عمر بعد ذلك
اي سئل الماء ولا يقطر ولا يغسل كل شيء قوة وطافه حتى لو عمر صاحبه حتى يبع قوته وصار لا يقطر لو عمر
موا لا انه ثبت لو عمر من مواقوى من يقطر يطهر بالنسبة الى صاحبه ولا يظهر بالنسبة الى الشئ الاقوى لا ذلك واحد مكلف
بقدر وسعه ولا يخلو احد ان يطلب من مواقوى من يعمر ثوبه عند غلبه ثم شرع في ذكره من قد حكم بطا من
غير عمر العصر او التغير فقال في فتاوى ابي الليث حق بطلانه ساقه ذكر الساق اتفاق ابي طهانه في الكواشي
قد طهر جوده هكذا وقع في جميع نسخ هذا الكتاب في جوفه اى في باطنه والذي في نسخة الفتاوى وغيره في كسبه في جوفه
ومواله اذ الماء ان النجاسة اصابته الحق وتقدت ابطانته في جوفه ومنه العبات توه انما دخلت في باطنه
ولم يظلم في غير جوفه من الظاهر انما صحب في ما تحت من نجاسة الكبرياء ايضا فغسل الحق وذلك ما لا يدع من الماء الحق
ثلاثا واهرافه الا انه لم يتصل به عمر الكبرياء في طهر الحق اى في جوفه جريان الماء وروى عن ابي القاسم الصفار انه
قال في رجل شرب وجعل ماء استنجاه تحت رجله من عبران يستنجى تحتها وهو متخفق فيجب لكر الماء هذه والحال انه
ليس عليه حق في غير طهره في ذلك الماء الى طهانه الحق في ان يطهر ذلك الحق لانه طاهر لان الشان الماء الاخير من
ماء الاستنجاء يظهر الحق تبعا كما يظهر موضع الاستنجاء استحسانا للضرورة وتكون البلوى في المنطق ان كان حقه

الحق المستنجى متوقفا واصاب الماء الاستنجاء رجل ولغافه رجوت سنة الامم بان حكم الرجل والغاف في طهره
ايضا تبعا لموضع الاستنجاء لان الماء جاز منه انما فاذا اصابها ماؤه النجس نجسا كما تزول نجاسته حتى يظهر ويظهر
الاخير كذلك حكمها كما اصابها شيئا فشيئا الماء الاخير الطاهر الا بغير الماء صرح به في الفتوى وغيره ان الباطن النجس
اذا جعل من غير تركه يوما وليمة هكذا في نسخة هذا الكتاب وفي بعض النسخ في قوله فان
والطاهر وعامة الكتب وتركه فيه يله وهو العصر ولعل الا في مسقط نوتك العبات والاصل يوما او يد يا ولا بالواو
فاذا ترك يوما او ليلة في النهر حتى جرى الماء عليه يظهر من غير عصر ولا تجفف هذا اذا لم يدرك النجاسة اثره لونه او تريح
او طعم ولا فلا يظهر ما لم يصل الى هذا المشقة ولو كان على يده نجاسة رطبة واخذ بنقل البدرعة النعقة الى الارض من النجس
وكذا غيره كما ثبت لما عليه فاذا غسل يده التي اخذها العروة ثلثا طهارة اليد وطهر العروة تبعا لليد والتعجيل
بالرطوبة لبي جتران الحمير في العباد اما بانه نجاسة تجف بذلك حتى تحت النجاسة ثم يغسل تلك النجاسة من غير احتياج
الى تجفيف وان كان اظهير من برون وما ائنه ذكر في التحليل والرفادة بحيث يشبه النجاسة كما يشبه الثوب يغسل
ثلاثا وجفف كل مرة بان يترك حتى ينقطع النفاذ منه فانه يظهر عند ان يوس على مكان طهارة لا ينقص عنه وعليه
الفتوى وعلى هذا قال في نوازل اذا اصابته الخراف او الايجي غير المفروضة نجاسة ان كان ذلك الخراف او الايجي
قدما اى مستعملا يظهر بالفضل ثلاثا سواء جفقا ولم يجفقا وان كان حديثا لم يستعمل حيث يشبه النجاسة فلا بد ان يجفقا
كل مرة وذكر في المحيط في الخراف والافراج المستعمل قدرا ما يمنع الكبرياء انه قد طهر وقد تقدم ان ثلث
قائمة مقام الكبرياء والنفرة صاحب المحيط مع ذكر ان لا يوجد فيه طهر النجاسة ولا لونه ولا رائحته ولا شدة رائحته
الشدة لا حقيقة الكبرياء في ما يدين فيه وان وجد احد هذه الاشياء المذكورة في اللون والطهر والرائحة لا يلزم طهارته
اي الخراف والافراج المذكور اللهم الا ان يشق زواله وعليه كثر ما لا ينبغي ان يكون فيه خلاف لاصد ولو موه
الهدى اى ما يعلم من الحديث من الآلات كلسكني وكف عنى بالماء النجس في ماء الطاهر ثلث مرات في طهره ولا
يوسن خلاف لمجد فان غلبه لا يظهر وانما يظهر مرة ذكر في المحل في الصلوة اما حق الاستعمال وغيره فانه لو غسل
بعد القوة بالنجس ثلثا ولو لا ثم قطع به بطيخا وغيره استنجى مقطوع وكذا لو وقع في ماء قليل او غيره لا يجنس
في الخفاف وكفوه اما لو لم يمس فان كان قبل التيمم بالطاهر ثلثا لا يجوز صلاته بالاتفاق وان كان بعد جازت

لا تجفف ثلث

عند ان يوصف الفصل بطه لاهرة اجاعا والقوية باطنه ايضا عند ان يوصف وعليه القوي وذكر المجلد في قوله
 السهم الارضي اذا جفت اي بعد اصابة النجاسة ولم يثبت ان النجاسة فيها شمس سواء وقع عليه السهم او لم يقع ان ولو
 اريد تطهيرها عاجلا فطريقه ان يصب عليها الماء ثلث مرات وتجفف كل مرة بخرق طاهرة وكذا لو صب عليها الماء بكثره
 حتى لا يظهر عليها اثر النجاسة وان كسبه بتراب القاه عليها فلم يوجد زرع النجاسة جازت الصلوة عليها ايضا وكذا الحق
 اذا نجست النجاسة وذهب اثرها فظهر ايضا اذا كان منذ احواله الارضي غير منفصل عنها لانه اذا ذاك ملحق
 به في اطلاق اسم الارض فيصطلي حكمها والحق هو ان يوصف بكونه ذكره وثانيه وكذا النبل بكثر المثلثة بمرات
 تحت ساكنة وفيه المثلثة وكسر المثلثة مثيرة وهو الخيل والحشيش وهو الطلاء ايضا وكذا سائر نبات
 والارض مادام هذا المذكور قابلا على الارض لم يخل فانه بطه راجعا في مطلقا سواء اخرج البشري او بدونه اذا
 ذهب اثر النجاسة ذكره الذند وسقى وغيره وذكر عن انه يكون محمد بن الفضل انه قال لما راى ابا ببال في النبل ان المكان
 الذي فيه النبل ووقع عليه على المثلث الذي الذي ثلث مرات ووقع عليه السهم فنجسته ثلث مرات فقد طهر النبل
 الذي فيها وكذا الحجر والاجر اذا كان مؤثرا اي مركزا ثباتا في الارض بطه راجعا في كل ما بالارض واما ان كانت
 الحجر والاجر موضوعة على الارض وضعا غير مثبتة فيها حيث تنقل وتحوّل من مكان الى مكان فحينئذ لا بد في طهارة
 من الغسل ولا تطهر بالحقاق وكذا البنية اذا كانت مرسومة اذا نجست جازت الصلوة عليها بعد الحفاق وذكره
 وذكره موضع اخر ان كان الحجر الذي تنقل وتحوّل من مكان الى مكان فحينئذ لا بد في طهارة
 وان كانت الحجر مائتة النجاسة كانه خامة لا تطهر الا بالغسل ثلثا والتجفيف كل مرة بالماء او بالكل ان يقطع النجاسة
 لعدم مفعول الماء والنسبة اذا اخطا وكان احد ما في الطين الحاصل منه نجاسة لا يفسد بالظاهر شيئا من
 الصبيح والطين النجس اذا جعل منه كوز او قدر او غيرها فطهر بكونه ذكر المعول طاهرا الاصل ان النجاسة بانوار
 ورواها وهذا اذا لم يكن اثر النجاسة طاهرا فيه بعد الطبخ ولو اخرجت العذرة او الورث طاهرا فحينئذ لا بد في طهارة
 او مات الحيوان النجس وكذا ان وقع فيها بعد موته وكذا الكلب والخنزير لو وقع فيها فصار ملحا او وقع الروث
 وغيره والابواب حارة زالت وطهر عند محمد فلا فائدة بكونه ذكره فان غلبه الحق لا يطهر العين النجس
 يبقى الروايات لانه اجزاء تلك النجاسة فبقية النجاسة في وجهه فالتحقيق بالنجس كل وجه احتياطا واختار

في نسخة
 او اورد

في نسخة
 او اورد

صاحب

صاحب الهداية في التجسس في الارض واكثر ما يشترط في قول محمد وعليه الفتوى لان الشريعة رتب وصق النجاسة
 على كل الحقيقة وقد زالت بالكلية فان المصلحة في العلم والعم فاذا صارت الحقيقة لما رتب عليه حكم المصلحة وكذا الروايات
 حتى لو اكل المصلحة وصار على ذكر التواجد جاز ونظيره النطفة نجسة وتغير صفته فطهر وكذا النجاسة فطهر ان النجاسة
 العيني تستمع زوال الوصف المرتب عليها وعلا قوله محمد في طهارة صابون صغرى من دهن نجس عليه يرفع يتغير عا
 وقع ان ذاك المصلحة في قدر القابون فصار صابونا يكون طاهرا المصلحة الحقيقة ولكن قال المصنف لو وقع ذلك
 التواجد في الماء العذب لم ينجس وهو ليس بمصلحة الا عند قول ابو بوسن وكذا الاجر المنفصل عن الارض اذا نجس بطهر
 بالغسل ثلثا والحقاق كل مرة كمن انما يطهر طهارة لا باطنه منه لو وقعت قطرة منه بعد ذكره الماء بغير ذكر الماء
 كذا ذكره المصنف لانه ذو مسك يثبت النجاسة الى باطنه حاربا في الماء فخرج منه رشاش فاصاب من ذلك الرشاش
 ثوب انسان ذكر الرشاش حوا الصلوة بذكر الثوب وان كثر حتى يستيقن انه اى ذلك الرشاش بول يوب هذا الفقيه
 ابو الليث سواء كان الماء حاربا او لا كذا لان الغالب ان الرشاش المتفاعل من صدم شيء الماء انما هو من اجزاء
 الماء لا من اجزاء الشيء القادح فينجس بالغالب ما لم يطهر فلا بد في وقاوتها فان فرق بين الجاري وغيره في
 بول الحمار بعد ما اطلق في رين العذرة فذكر في بول الحمار في الماء الجاري الحكم المذكور وذكره ابا ببال في الماء
 راكدا فاصاب الرشاش كثر من قدر الدھم انه يفسد الثوب ويغير حوا الصلوة به وذكر عن انه يركب محمد بن
 الفضل عكس اختيار الفقيه في الجارية والراكد وهو انه اذا كان في رجل الفرس نجاسة في العرقين
 اى الدون نشق ذلك الفرس في الماء فخرج منه رشاش فاصاب ثوب الراكب صابا الثوب اى موضع
 الاصابة من الثوب نجس سواء كان ذلك الماء راكدا وجاريا وان لم يكن في رجله نجاسة فلا يفسد
 ولا امره هو الاول لما قلنا ولتقاعد المطردة ان اليقين لا يزول بالشك وقد سد بوجه الدباس
 عن من يغسل الدابة فيصيبه من ذلك الماء الذي يسيل منه شيء او يصيبه من عرقها شيء قال لا يفسد
 قيل له وان كانت اى ولو كانت قد عرفت ببولها وروثها قال اذا جف وتناثر وذهب عنه
 لا يفسد ايضا وهذا يناسب اختيار الفقيه ابو الليث وذكره الذبيح اذا اخرج المستطير بالعدرة
 في الماء الجاري فارتفعت فترات فاصاب ثوب انسان النجس قدر الدھم قال ابو بكر بن الرازي

32

لا يجب غسل الا ان يظهر في الثوب لون النجاسة وقال ابن كثير حين ينجس عليه سكر الا ان يقول ان يكون
تقدما نقا ولو كان احد من شوائب حال كونه اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة لانه طاهر ظاهر الرواية
وموافقا وبما اخذ الفقهاء بوجوه الهندوان في القاسم المفسر وروى عن ابن حنبل في رواية شاذة
لانه لا يجوز الصلوة به الا نجس به اخذت فيه بغيره فان شرب الميتا اذ لم يكن نجسا فليكن يكون شرا لان
المكرم نجس وكذا العظم جرة البعير كبريته لانها لها محل النجاسة كالقار والبركة كسائر الجمل وقد يفرق ما بعده البعير
الابتلاء فينا طهنا والسرقين والسجين كبر ولعله الذيل كايضا كان وهو موب وكذا كل حيوان نجس
كالبعير والغنم والطيور وادرك حيوان كنبوة للاستحالة الى فساد بعد انتقاله الى محل النجاسة كالدوم والسودا
وتجسها من الفضلات سوى البلغم اذا وقع جلد الانسان في الماء مقدار قطر افسه اي تجس في ذلك الماء وان كان
دون القطر نجس استخفافا وفي الانسان الادنى اختلاف المشايخ بناء على اختلاف الرواية لكن الفتوى الذي هو ظاهر
الرواية انما طاهرة لانهما عظم وعصب ومما طامون من ما بالحيات سوى الشعر في الانسان المكرم اولى وذكر
في فتاوى الباقين في طهارة جلد الكلب ان يدبوع ولا مذكي الترق نجاسة في الراس اي جعل لونه فوق الجراحة بعيد
ما يصلح به اي بذلك جلد اذا كان اكثر من قدر الدرهم وحده او بانهاض نجاسة اخرى وهذا ظاهر وان صلح وسو
ستورا حية او كونه ما ليس سور نجس كجوز صلوته مطلقا ان جلس فيه واذا لم يكن عليه نجاسة لم ينجس من عمله
اما ان كان عليه نجاسة مائة اذ ذكر فلا يجوز صلاته كما لو جعل صيا لا يستمسك بغيره في شيا به او بدنه نجاسة مائة لانه حينئذ
هو الحامل للنجاسة بخلاف المستمسك فان العمل ليس حاشا للنجاسة عليه بخلاف جرو الكلب ونحوه مما سوره بخلاف العمل المصلح
حين لا يجوز صلاته لانه حاشا للنجاسة التي لم يعلها واذا حلت الهرة كن نجس او موضع اخر يذنه يكره ان يذم على فعل
ذكر الفحل وهو الحاشي بغيره مكره والتلوث بالكره مكره وكذا يكره ان ياكل ويشرب ما في مناهما احابه لعابها
من الاكل والما وسائر الاشياء لانه سور وسور مكره عن الاختيار وذكره موضع اخر انما ان نجس خطوان ان فعل
قبل ان يغسل ذكر العفو جاز في الصلوة والاولى ان يغسل وهذا الخالف ما قبله لان الكرامة لا تنافي الجوار
المكره سجن الكرامة وفصل المستحب من تركه وذكره الزهري اذا كانت النجاسة موضع النجاسة اكثر من قدر
الدرهم كالجحر او نجس ببلل الحمار او شاة اي موضع النجاسة ولم يغسل بالما وقال الفقيه ابو العباس في فتاويه جرية

بغير

منه في الكلب كونه

بغيره كرامته وان الغسل افضل قال صاحب الزيفه وبه اي بما قال ابو العباس ناخذ في هذا ان الى ان البعض
يخالف في ذكر الرجل اذا سجن بالما او خرج منه جرد ذكره قبل ان يبيس موضع النجاسة هل يجزئ من البيس الموضع
الذي يبريه الزرع ام لا يتنجس في المشايخ بناء على ان عين الزرع نجس طاهرة ولكن يتنجس بالما وكره الا ان الموضع
الذي قرب الزرع لا يتنجس واختار في النجاسة الحلو انه يتنجس وذكر ابن الطاهر في الهداية بترك الزرع بالعدوان واحدا
الثوب او جرد راحته نجس وما يصب الثوب في ثبات النجاسة قبل نجس قبل الا وهو الصبي انتم من ابناء على طاهر نجس
النجاسة كما هو الاختصاص وذكره موضع اخر ان عليه ان يغسل النجاسة لكن الا ان عين الزرع نجس فنجس في ذلك الموضع لانه كما
خرج منه الزرع جرد النجاسة يخرج مع الماء الذي دخل وقت النجاسة فانه نجس كمن سجد ان حقق او غلب على الظن خروج
الماء من الزرع وكذا الحال اذا كان ليس سر او لم حال كونه مبنية يخرج منه رطوبة لا يتنجس الا بالما واذا ارسل
بخار الكلب في الهواء نجس راحته اي المكان الذي تربي فيه الدواب ونزوث كالاصل في النجاسة في الجوارح جرد
الكلية التي في السقف والجدار او سجد في الباب ثم ابا جرد وقطع على اصاب ثوبه او بدنه فانه يتنجس ان ذلك الجرد اجتمع
في اجزاء النجاسة كلب منه على رطب قوت رجل قدمه على ذلك الطيب في رجل الكلب يتنجس في ذلك الموضع بانفعال رجل
الكلب به وكذا الحكم اذا شرب الكلب من القدر والحال ان القدر رطب فوضعه قدمه موضع شربه يتنجس وهذا كله بناء على ان الكلب
نجس العين والامر خلافه وان كان القدر الذي شرب عليه الكلب حاشا ليس فيه رطوبة طاهرة لان انتقال النجاسة الى جوارح
لا يتنجس الكلب اذا خضع لوان او ثوب لا يتنجس من غير رطوبة البطلان الطاهر لا يتنجس بالشكل سواء كان ذلك الكلب راحته
حال التلاعب او كان غبارا ذكره الملقط وقال في القيرفه هو النجاسة راحته اذا لم يصب عنقود العنب فليما
اصاب منه ثوبا يتنجس لعلها كما يغسل الاناء من ولونه ثوبا وكذا يفعل بعد سبي العنقود هذا عندنا ولو عمر رجل العنب
فادى وجعله ان خرج من الدم فبالدم على العنب والحال ان العنب سبي وان لا يظهر ان الدم فيه لا يتنجس وهذا
القول قول ابن حنبل وابن عمر وابن ابي شبة وابن ابي عمير اذا شرب من حمار نجس فكل لا يظهر وان
توما الرجل بالما المشكوك او بالما المكره ثم وجد ما خالصا من الشك والكرامة فيحيد ليس عليه غسل ما احابه
ذلك الماء المشكوك او المكره لان المشكوك والمكره طاهران الا انه يجب ان لا يراه كرامة كما تقدم فيما اذا
طست الهرة عضوان فانه يتنجس ان يغسله لوقى الدم السائل بالدم وهو نجس وبقي في الدم والعروق في الدم الخواص

منه في الكلب كونه

منه في الكلب كونه

فليس ينجس ولا اصل ان الغنى من الدم ما كان مسفوحا لقوله تعالى او ما مسفوحا فليس مسفوحا لا يكون نجسا
لان الاصل في الاشياء الطهر والطاهر الا ما حكم الشرع نجسه او نجس له هكذا ذكرنا في الفقيه عن ابن بكير العاصي
الدماء كلها نجسة مسفوحة او غير مسفوحة ودم قلب الناقة نجس وقال عبد الله القلاء من الدم الذي ليس مسفوحا طاهر
وفى الاصل في الدم النجس باق في العروق والطحام وعنى انه حنفية بمعنى الاكل دون الثياب والحال ان في
كون غير المسفوح نجسا اختلافا بين المشايخ والذي منه عليه فافهم فان وكبر انه طاهر وليس في رواية مخرجة
الا فمما قلناه بل قد يوجد ذكر من علم نفق الوضوء بالدم غلب من وان ما ليس نجس ليس نجسا امر الاحتمال
جوز ذلك غير خفي والله اعلم بالصواب وذكرنا في المحل صاحبنا ورايت في بعض كتب المحققين انهم اذا استقروا
منه دم ليس مسفوحا فليس نجسا اي ليس شئ يفسد وينجس ما اصابه وفي الخلاصة الدم الذي يخرج من الكبد ان لم يكن
من غير متحرك فيه فهو طاهر وكذا اللحم المزول اذا قطع فالدن فيه من الدم ليس نجسا وكذا اسفلج اللحم انتهى وقال
في المستطوع ولو صلح وهو ان الحال ان حامل رجل شهيد وعليه على الشهيد ما فده يجوز صلاته وذلك لان
دم الشهيد طاهر حكما مادام متصلا به ولذا لم يمسح عليه عند وقوفه صاحب المصنف في موضع اخر امرأة صلت وهي حاملة
متى وتوبه الصبي نجس جازت صلاته وقد قرنا ان هذا فيما اذا كان الصبي متمسكا بغيره لانه نجس ولو طاهر لم يمسح
لا في خلاف ما اذا لم يتمسك به اذا اصطحب من سائة ميتة بان زال عن النتن والف وجعل في بعض ما اى حوا
جازت صلاته لان ما مات كالجسد المذنب قال فافهم فان وكذا الواصل المذنب ودبرها وجعل فيها اللبن والسمك
وكذا الكرمي انتهى ولو صلح ومعه فاقه مسك في النجاسة جازت صلاته اذا كان في قبضه ان مذبح الطاهر اما ان
كانت من ميتة فان كانت يابسة فذلك وان كانت رطبة فلا قال فافهم فان والمسك طاهر على كل حال يؤكل
في الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال بان المسك دم لانها وان كانت قد تغيرت فيه طهر انتهى امرأة صلت
مما حثي به فان كالم يستعمل عند ولادته اى لم يموت والامداد انه لم يعلم صيانة عند الولادة فصلاته فكلدة
سواء غسل او لم يغسل لانه نجس على كل حال ولذا لا يمسح عليه وكذلك يكون صلاته فاسدة ايضا ان استعمل
بان علمت حياته بموت او حركته ولكن لم يغسل لانه نجس ان الانسان ينجس بموت كسائر الحيوان الا ان
المسلم اذا غسل فمطر طهرته كراته بخلاف ما في الميتات واما ان كان الصبي قد استعمل وغسل فقلنا حينئذ نامة

في المسح على النجس

ما جاء في المسح على النجس

للمسح طهارة ذكره العيون وذكره في رواية الوفا قال يعقوب بن ابي يوسف لو صلح جلد غير مذبوح جاز وقول
اسماء بنت عبد الله ان بطرس بالديانة عند في غير طاهر الرواية قال ابو حنيفة ومحمد لا يجوز صلاته فيه ولا يمسح عليه بالديانة
ولو صلح ومعه بيضه قد صار حرا بالباطل المهملة اي صفرا وما يجوز صلاته لان النجاسة ما دامت في معدته لا يمسح بها
حكم النجاسة ولو صلح ومعه قارورة فيها بول يجوز صلاته لان النجاسة في غير معدته فتغيب رجل صلح وتوب محسونا ارج
خشوه وجديفة فانه ميتة يابسة فافهم ان كان ذكر الثوب ثوبا او حرق يعيد صلاة ثلاثة ايام ولما لم
هذا عند حنفية واما عندنا فانه لا يعيد ما لم يتحقق من مات من الثوب كماء البر والاي وان لم يكن من الثوب ثوبا
ولا خرقا وكان ذلك في موضع اخر لم يمسح به وبيد من بعد جمع ما علم من الثوب من الصلاة اتفاقا ومن لم يجز
يزيل النجاسة او ما يغسلها من ما يصير من طاهر من طاهر لان النجاسة بقدر الوضوء ولم يعد ما يصير بعد هذه المسئلة المذكورة
ان الرجل اذا كان على جده طائرا وهو مسافر فليدبه باعتار الغالب الا فلا فرق بين المسافر وغيره وليس جوازا
او ما يصير من طاهر او كان ماء وهو خفاق العطش حلالا او ما لا على نفسه او من ثوبه مؤنثة فانه لا تترك النجاسة
وجوز له ان يمسح بها وان كانت النجاسة في الحاله المذكورة بالثوب وليس له يستعونه غيره فانه ينظر ان كان في
رجل الثوب طاهر او فيه نجاسة حنفية وانما يمسح ان شاء الله وان شاء الله لا يشترط بين مخطوئين
كشفت العروق والقلعة مع النجاسة فينجس واحد وان كان رجوع طائرا وثلاثة اربعة نجس اجماع الصلوة عينا لان الرجوع
يقوم مقام الكركانة خلق راس المحرم بل يصير به بالخلق وعنه محمد وزفر والقلعة يصير به بالوجهين ولا يجوز له ان
يصير حياته لعدم الثوب والنجاسة فانه يصير قاعا يومين بالركوع والسمي دايما براسه ويجعل سجودا اخفض من ركوعه
كله المريط ثم اذا صلح العارى كذلك فيكون يتعد قال بعضهم يتعد كما يتعد الصلوة قياسا على قعود المريط اذا
امكده وقال في الزخيرة يتعد ويمد رجله الى القبلة ويضع يديه على عورته العظيمة اي على ما يرتد ذكره سواء كان
او في ليلة مظلمة او في البيت الخال او في الصحراء ومعه هو المصحف وان صلح العارى قايما اجزاء سواء ركع او سجد
او اما بهما وكذا السجود ركع القاعد يجوز ان في كل فعل مزية وخلاص وجه فينجس الاول وهو الايام قاعدا
افضل لان السجود واجب في الصلوة وحق النكاح والركوع والسجود لحيي الا للقلعة وبقوا على شيخنا في وجوب السجود
اي اذا كان النجس في راسه او في يده او في رجله فذكرنا في راسه فانه نجس فانه كان ذلك المبطي نجسا اي نجسا

في المسح على النجس

ما جاء في المسح على النجس

بقدر على التوجه الا انه يخاف ان توجه من عدوا وسبب ياتيه من جهة اخرى فيفترق ما له ابدية وكذا لو كان خشيته
 في الخوف والفرق ان توجه فانه لا يلزم التوجه الى القبلة بل يميل الى جهة قدر على التوجه اليها من غير حصول ضرر عليه لان المكين
 بقدر الوسع والحرية مرفوع وكذا اذا حصل الزيف بالبعد عن الدابة بان كان لا يقدر على النزول او ان نزل لا يقدر على
 الركوب بلوجه الدابة او غير وليس غيره من يمينه او كان يخاف من عدوا وسبب لو نزل او وقف فانه يتوجه الى
 حيث قدر ويحيا بالايام ولو خاف النزول للطين والردغة مستقبل قال في التفسيرية وعندى من اذا كانت
 واقفة وان كانت سائرة يصح ما شاء قال وفي الخلاصة عن محمد اذا كان الرجل في السفر واسطرت السماء فلم يجد
 مكانا يابسا ينزل الصلوة فانه يتوجه الى دابة مستقبل القبلة ويصلي بالايام اذا امكنت ايقاف الدابة فانه لم يكن يصلي
 مستدبر القبلة قال صاحب الخلاصة وهذا اذا كان للطين بحيث يغيب وجهه او التاكلة تعطوف على الفريضة اي اذا كان يصلي في الدابة
 على الدابة بعينه رايضا فله ان يميل الى اي جهة توجه وهذا اذا كان خارج الموضع المأمور فلا يجوز عزاءه حينئذ
 ويجوز عزاءه ويكره وان استبنت على القبلة وليس بخبرته من اهل ذلك المكان من يسأله عنها اجتهد اي بذل جهده و
 طاقته في طلبها بما يجلب على نفسه من الامارات والدلائل والتحريم اي طلب ما هو الاحرى والاليق من الدليل والامارة
 عليها وصحها في الجهة التي اداه اجتهاده وتحريمها انها هي القبلة وفي قوله ليس بخبرته اشار الى انه ليس عليه طلب من
 يسأله وفي الخلاصة هذه في الغاية فان علم انه اخطأ بعد ما علم فلا اعاده عليه لانه انما ياتى وسوء موافقته في حق
 وفيه خلاف في الشافعي اذا اصابه غيره انه يعيد اذا اتفق الخطا بعد ما علم انما لو اجتهد في الوقت وصلى لم يتحقق
 انه صلي قبل والفرق لنا ان الاستنبال شرط قابل للسقوط وقد سقط بالاستنباه بخلاف الوقت فانه لا وجود
 للشيء قبل وجوده وان علم ذلك الخطا وهو في الصلوة استدار الى القبلة وبين عليه ما بقي منا وسواء استبنت القبلة
 في الغاية او في غيرها وسواء كان ذلك في ليلة مظلمة او في نهار فان حكم التوجه لا يختلف لان الدليل لم يفصل في الخبر
 ووقع تحريمه في جهة فتركها وصرح الى غير جهة اخرى بعيدة وان اصاب اي ولو علم انه اصاب في صلاة الى غير جهة اخرى
 البعد عزاءه حينئذ ويحرم وعن حنيفة يخفى عليه الكفر كذا في الخلاصة وقال ابو يوسف ان اصاب جهة القبلة لا يعيدها
 اذ لو اعادها فاما بعيدا الى منى الجهة فلا ياتى في الاعادة وطها ان فرضه عند تحريمه هي جهة التوجه وقد تركها
 فوقع في صلاة فاسدة ولو استبنت على القبلة ولم يختر في الصلوة ومدا لا يخرج عزاءه حينئذ ويحرم وقال ابو يوسف

لا يجوز صلواته لان التحريم يمتد
 فرضه عليه وقد تركه وان علم
 في خلاف الصلوة انه اصاب بالقبلة
 مستقبل الصلوة

ما تقدم من الحديث

بين ولو استبنت على القبلة وكان يخبره من بين يديه عن اهل ذلك المكان فلم يسأله فيحي فاصاب القبلة جاز صلواته
 طهوانا هو المقصود من السؤال والا اي وان لم يصيب القبلة فلا يجوز صلواته لترك العمل بقوى الدليلين في الوصول الى
 المقصود فاما الى اضعفهما الذي لم يحصل به المقصود وكذا الا على اذا توجه الى جهة وعند من يسأله فلم يسأل ان
 اصاب القبلة جازت صلواته والا فلا ولو كان من يخبره بسبب اهل ذلك المكان لا ياتى بخبرته ان لم يوافق في جهة
 لانه يجتهد مثل ولا يجوز له مجتهد تقليد مجتهد آخر ولو سأل من يخبره عن اهل المكان عن القبلة فلم يجبه بها عن حنيفة
 وصلى من اجتهاده ان القبلة غير الجهة التي صلي اليها لا يعيدها لان صلواته صحيحة لانه انما ياتى وسوء ولم يفتر ولو سأل
 في القبلة فوجهه صلى ركعة الى جهة وقع عليها تحريمه ثم شك في موضع القبلة وتحريمه فوقع تحريمه على جهة اخرى فصلى اليها
 ركعة اخرى ثم وثم حنيفة ان اذا صلى ركعة الى اربع ركعات الى اربع جهات بالتحريم جازت في الفتاوى لما قال في حقه
 لان الاجتهاد المتجدد لا ينسخ حكم ما قبله من تمامه انما ينسخه فيما يستقبله وذكره امال الفتاوى ان علم المصلي ان
 ان قبلة الكعبة ولم ينو في وقت الشروع جازت في الفتاوى انما تقدم ان نية الكعبة ليست بشرط وذكره الحاقا في ان نوى المصلي
 في وقت الشروع القبلة محراب مسجد الجوز لانه علامة على جهة القبلة وليس بقيد فيكون موقفا عن القبلة ميتة
 وان كان متوجها اليها ولو حول صدره عن القبلة بغير عزاء فسدت صلواته قبل هذا قولهما اما عزاءه صنف
 فينفي ان لا يفيد ولو حول وجهه عنها كان عليه واجبا ان يستقبل القبلة من ساعته ولا يبدل صلواته بذلك التحول ولكن يكره
 اشتراكهما ولو لم يكن المصلي انه احث في تحول عن القبلة للوضوء ثم علم انه لم يحرث قبل ان يخرج من المسجد لم يجد صلواته
 عزاءه حينئذ لان استدارته لم يكن للرفض بل لغرض الاصلاح وان علم انه لم يحرث بعد اذ خرج من المسجد فسدت صلواته
 بالاتفاق لان اخلاف المكان مبطل للابعد والمسجد مع تمامه في الاكثاف وتناسل اطرافه مكان واحد ولا كذلك
 اذا خرج من المسجد ولو لم يكن انه افترقا لا وضوء فاضطر من علم انه كان متوضعا فسدت صلواته وان لم يخرج من المسجد
 لكونه اضطر من سبيل الرفض وان صلي في الجهة فان كان بجواره مكان المفقوف له حكم المسجد وان كان منفردا اعتبر
 بجواره قدر موضع سجوده وعدمه في شرح الطحاوي الكعبة اسم للوجه فان الحيوان لو وضوء في موضع آخر
 فصرح اليها لا يجوز ولو وضوء في الكعبة او على سطحها جاز ولو صلي الى الحقيقة وحده لا يجوز ومن صلي في السفينة فلا بد
 من الاستقبال اذا كان قادرا كما في خارجا ولو صلي جماعة بالتحريم متخالفين في الجهات ان صلي منفرد في جازت صلوة

حنيفة

الكل وان صلا الجماعة لم يركب صلوته من خالف امامه عالم به حال الصلوة لان اعتقاده ان صلواته الى غير القبلة وجازت
صلوة غيره ان لم يعلم ان امامه خلق والصلوة المستطيلة والصلوة المستطيلة والصلوة المستطيلة والصلوة المستطيلة
ومكان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وفيها من الآيات اول وقت الصلوة اذا طلع الفجر والصلوة المستطيلة
الباقى من النور المستطيلة الى المنتصف الا في وقت نواحي السماء فتلوع الفجر الاول للمسلمين الكاذب وهو الباطل
الذي يبدو طول امتداد وجهه الا في غير اخذ عرض الافق ثم تعقبه الظلمة لا يخرج وقت الضياء ولا يدخل وقت
صلاة الفجر لانه من حكم الليل حتى لا يحرم الا على الصائم فيه حديث سمعته بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يخرج من سجدة اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطيل الافق رواه مسلم وابوداود والترمذي
والشافعي وقال في الحديث اما الفجر الكاذب وموان يرتفع ليليا في وقت ضياء واطرة ثم يتلاشى فلا يخرج به وقت الضياء
ولا يحرم الا على الصائم وهو امر محقق عليه واخر وقتها قبل طلوع الشمس الفجر والصلوة المستطيلة والصلوة المستطيلة
هذا ايضا خلافا في حديث الامم واول وقت صلوته الظهر والصلوة المستطيلة والصلوة المستطيلة والصلوة المستطيلة
من الزمان وهذا ايضا لا يجمع واخر وقتها عند انقضاء وقتها اذا صار ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال الذي يكون للاشياء
عند الزوال وقال الامم ابو يوسف ومحمد وهو قول الاية الثالثة الخ وقتها اذا صار ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال
قال الشافعي ينبغي ان لا يصح العمل حتى يبلغ الثلثين ولا يؤخر الظهر الى ان يبلغ الثلثين يخرج من الظل وقتين موقوتين
وقت الزوال وفيه ان ترسم دائرة في الارض مستوية وينصب في قلبها قايمة طوطا مثل ربع قطر الدائرة فواصل القايمة
اول النوازل انك خارج الدائرة ثم ينتقل الى ان يدخل فيها فلو توضع علامة على مدخل من محيطها مثل ان الظل ذلك ينقص
الى اخرتها ثم ياخذ في الزيادة الى ان يبلغ محيط الدائرة فيخرج منها فلو توضع على محيطها ايضا علامة ثم ينقص
بين مدخلها ويخرج ويرسم من نقط النقط الى مركز القايمة خط مستقيم وخط نصف النهار فاذا كان ظل القايمة
على هذا الخط فهو من النوازل من طلوع الشمس فاذا نزل عنه فهو وقت الزوال واول وقت الظهر والظل الذي في قايمة
حينئذ هو في الزوال فيغير مبرور في ظل القايمة مثله او من انما ذكره واول وقت صلوته العصر اذا خرج وقت
الظهر على ما بين فاعلم قوله اذا صار ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال وعلى قولهما اذا صار مثله سواء واخر
وقتها ما لم يركب الشمس الى الفجر والصلوة المستطيلة والصلوة المستطيلة والصلوة المستطيلة والصلوة المستطيلة

اذا ركب الشمس لا يجمع ايضا واخر وقتها ما لم يركب الشمس الى الفجر والصلوة المستطيلة والصلوة المستطيلة والصلوة المستطيلة
اي المراد بالصلوة هو الباطل الذي لا يجمع الا في وقت الضياء والصلوة المستطيلة والصلوة المستطيلة والصلوة المستطيلة
ومحمد قول الاية الثالثة ورواية اسد بن عرو عن ابي حنيفة ايضا المراد بالصلوة هو الباطل الذي لا يجمع الا في وقت الضياء
واول وقت صلوته العشاء اذا غاب الشفق على الفيلين واحده ما لم يطلع الفجر والصلوة المستطيلة والصلوة المستطيلة
ووقت الوضوء اي وقت الذي هو وقت العشاء الا انه الى المصلي ما سوره بتدبير العشاء عليه لوجوه الترتيب اعلم
ان الوقت كما هو شرط لاداء الصلوة فهو كسب لوجوب فلا يجب بدونه ومن جملة ما بناه هذا السلسلة وردت قولي
في زمن الصدر يكون الاية انا لا نجد وقت العشاء في بلدتنا هل علينا صلاة فكتبت عليكم صلوته العشاء وفيه
افتح ظهير الدين امر غيباني ووردت هذه الفتوى ايضا في بلدنا فان الفجر يطلع فيها قبل غروب الشمس
في اقصاها الى السنة على غنى الاية الحلواني فافتح بقضاء العشاء ثم وردت بخوارزم على الشيخ الكبير سنن الترمذي
الباقى فافتح بعدم الوجوب فبلغ جوابه الحلواني فارسل من بيانه عامة بجامع خوارزم ما تقول فيمن اخذ
من الصلوة الخمس واحدة هل يجوز فسالوا احسن الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع يده مع الفريقتين او رجلاه
مع الكعبين كم فرائض وقوله فقال ثلث لغوات محل الواجب قال فكذا الصلوة الخامسة فبلغ الحلواني جوابه فاحسنه
ووافقه كذا ذكره نجم الدين الذي هدى في مشرق القدوس وهو الذي اخبره الشيخ خافض الدين النسي ووجب
في صلوته الفجر الاستسقاء بان يهله وقت ظهور النور وانك في الظلمة والغلس بحيث يرى الراعي موطئ يديه
عزنا حلفا في ثلثة لقوله على الصلوة والسلام اصفر وبالي فانه اعلم لاجل الازمنة كلها الا انه صلوته الفجر والصلوة
بمزدلفة وسبب ايضا عزنا الابرار بالظهر في الصين وسبب تقديمها في الشتاء وسبب ايضا عزنا في حرم الكعبة
الازمنة الا يوم النحر ما لم يتغير الشمس ذلك لانه يومه وقت النوافل اذا توافل بعد ما كرهه وبكره ان يؤخره الى ان
يتغير قرص الشمس ليلا والشمس بيضاء وسبب ايضا تعجيل المغرب في كل الازمنة الا في النحر وتأخير صلوته العشاء الى
قبل ثلث الليل مستحب وما خبرها الى ما بعده بعد ثلث الى نصف الليل ما كان من حيث كونه ينفع الى تغليب الجماعة
يكون مكره ومن حيث كونه ينقطع به السهر المنع عنه يكون مندوبا وذلك لان السهر ينقطع بغير نفع الليل غابا فصار
دليلا للندب والكره فصار قاطعا فيفتت الاباهة هذا ولكن احبب العلماء السهر حله والخير وتأخيرها الى ما بعده الى جد

نصف الليل الى طلوع الشمس مكره اذا كان بغير عذر واما اذا كان بعذر فالفرورات تتبع المحلورات واما ان كان غير
 في الوقت فالاصل ان الاصل ان كان لا يتيق بالانتهاء او ترك قبل التمام اخذ بالاحتياط واذا كان يتيق بالانتهاء
 فتأخيره المأخوذ افضل واذا كان اليوم يوم عظيم فالمستحب التحريم والمغرب تأخير ما يقع بالتأخير عن التحريم
 اقل الوقت قال في المحل الحد من تأخير المغرب قدر ما يحصل التيق بالمغرب والمستحب في يوم الغيم كل من العزم
 والعشا والتجمل المراد بتجمل العزم ما يقع عنده ان لا يقع حال تحريم الشمس وتجمل العشا التحميل قليلا على وقت
 المعتاد كذا في المحل اما الاوقات التي يكره فيها الصلوة فحسب كوزان يرد بالكره ههنا المعنى الذي في حديث
 عدم الجواز وغيره مما هو مطلوب العدم وان براد المعنى العرفي والمراد كراهة التحريم اذ انتهى الظن بالنيوئ سالم يعرف
 من ظاهره يقتضي كراهة التحريم والقطر المذهب يقتضي التحريم مقابل للفرض وكراهة التحريم مقابل للواجب والنية
 مقابل للمندوب والنهي الوارد ههنا في قبل الاول وكراهة التحريم في الصلوة ان كانت لتفصان في الوقت صنعت
 الصلوة فيما سببه كالمندوب نادى ما وجب كمالا بالنقصان والا فادت الصلوة الاساءة فلذا قال تلك الاوقات
 من تلك المكره فيها الفرض والصلوة والكره في الفرض كالنوازل يمنع العتمة لوجوبها بسبب كمال وكذا الواجبات
 الثانية كسجدة تلاوة ووجبت في تلاوة في وقت غير كراهة وجازت صفات فيه والوتر لا وجبت كماله فلا
 تؤذي ناقصة بالنقصان القوت وهو النقصان الذي هو من صفات الوقت لشدة اتصال الفعل بالوقت لدخول
 الوقت في هاتين بقلا في النقصان الذي ليس كذلك كالنقصان بسبب الاعمال ببعض الواجبات او بسبب المكان كالصلوة
 في الارض المقصودة او بسبب شيء آخر من المجاورات كالصلوة في النوب لغيره فان ذلك لا يمنع الصحة لعدم شدة اتصال الصلوة
 بهذه الاشياء كما تعالها بالوقت اما لو وجب الفرض او غير بسبب ناقص وادى فيه بجزء كعمر يومه وذكر المذكور وهو كراهة
 الفرض والصلوة ثابت وكابن عبد طلوع الشمس وعذره وبما لا عذر يومه ووقت الزوال وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في الرواية المشهورة عند انه جواز الطلوع وقت الزوال يوم الجمعة اي من غير كراهة والاطلاق جواز الطلوع بجميع
 في جميع الاوقات ولا يبعد فيها في الاوقات المذكورة صلاة جيزة ولا يسجد لتلاوة اذا كانت تليق بوقت
 غير مكره مما تقدم ولا يستجد ايضا في السهو لانه من اجزاء العتمة ولو وقع فيها فترى ان صلوة مفروضة بعينها
 اي يرضى اعلاها لعدم محتمل ما قد مره من اننا وجبت بسبب كمال فلا تقاضى بسبب الناقص وان تلاها اي وان تلاه

وقت

وقت من الاوقات الثلاثة آية سجدة فالأفضل ان لا يسجد بها فيه ولا يغتسل في الاوقات الثلاثة وان صحت
 لوجوبها بالسبب الذي ادعى به الا ان الكراهة موجودة في حصول الفعل السببه بعبادة الكفار مع ان تأخيرها لا يؤذي
 الاوقات وصيرورتها قضا لان ما ليس بقيدا بوقت لا يتاخر في الغفلة بل يتاخر فعل فهو اداء وسجدة التلاوة من
 هذا القبيل فان سجدة كذا في الوقت لا يبعد الصلوة اذ انما واجبا عن التلاوة واما الوقتان الاخران في السنة
 فانه يكره فيهما التطوع فقط ولا يكره فيهما الفرض لانهم عملا فشمع الواجب ايضا فلذا قال يمنع الغفلة وصلوة
 الجيزة وسجدة التلاوة وهما ان الوقتان المذكوران ما بعد طلوع الفجر الى ان ترتفع الشمس فانه يكره فيهما
 الوقت النوافل كلها الا السنة الفجر وما بعد صلوة العصر الى غروب الشمس وما بعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب ايضا
 التطوع فيه مكره لا يمنع في الوقت بل لتأخير المغرب بسببه من استحباب تحجيله ويؤيده ما تقدم عن ابن عمر انه
 اعتق رقية لتأخير المغرب بها بخم وكذا يكره التطوع اذا اخرج الامام اي بعد صلاة المنبر للخطبة يوم الجمعة ما اخرج
 ابن ابي شيبة عن علي وابي عباس وابن عمر انهم كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام وذكر ابو يعرب
 عبد البر في شرح الموطاء والشافعي في بيان في الاكمال عن ابن عمر وعثمان بن رضي الله عنهم انهم كانوا ينهون عن
 الصلوة عند الخطبة وما ذهب الشافعي حجة بغير تقليد عندنا اذا لم ينفذ في آخر من السنة واخرج موايضا عن
 عدة قال اذا قعد الامام على المنبر فلا صلاة على ان ما رواه السدي عن انه هزيرة عنه عليه الصلاة والسلام قال
 اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والامام خطب فدخلت فغير بدلالة منع صلاة السنة ونجدة المسجد ان المنع
 من الامر بالمعروف وهو اعطى من السنة ونجدة المسجد منع منها بالطريق الاولى وكذا يكره التطوع عند الاقامة الى
 يوم الجمعة موثقا في خان ولطفا منه وغيرها واما ما ذكره الجرح فلا يكره يجوز الاخذ بالاقامة ما لم يشترط
 الامام في الصلوة وبعد منعه ايضا لا يكره سنة الفجر اذا علم انه يدرك الركعة الثانية او التشهد على ما في من الخلاق
 وكذا لا يكره بقية السجدة اذا علم انه يدركه قبل الركوع في الركعة الاولى ذكره السروجي وفراه الى الخلف لكن
 يكره في جميع ذلك ان يصلي على الاصل والصلوة الصلوة من غير جازي بل يبعد في المسجد الصلوة ان كان الامام في الشنوي
 او في الشنوي ان كان الامام في العتمة او خلق السلطنة والظاهر ان هذا هو السبب في كراهة عند الاقامة يوم الجمعة
 يوم اجتماع وان دعاه فلا يكره غايبا ان يخلو من مخالفة الصلوة وقيل كرهه وصل السنة بالبرية في مكان واحد دون

يمنع الصلوة عند الخطبة

ان يفصل بينهما بشي فان كان قد مشى في صكوة الطلوع قبل خروج الامام للخطبة ثم خرج الامام لم يقطع بل
بتمام ركعتين ان كانت حجة المسجد او غلا مطلقا وان كانت سنة لم يقطع بل يركعتين وقيل بتمام اربعين
وحكي عن القاضي الامام علي رضي الله عنه ان قال كنت اخطي رصانا بجزيرة اربعين قبل الظهر لم يزل صكوة واحدة ولذا
لا يصح في الغنم الا قول ولا يفتي اذا قام الى الثالثة وكذا في الطلوع ايضا قبل صلاة العيدين وعند خطبتها
وكذا بعد خطبتها في المصلى على الامم لما روى الشيخان حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج فخطبهم بعد
لم يصل قبلها ولا بعدها وقيل لا يكره بعده الخطبة في المصلى ايضا وكذا في الطلوع عند خطبة المسوق وعند خطبة الاستسقاء
للاظهار بالاعتناء والاهتمام كما يلاحظ في الحاصل انه ذكر وفيه التناهي ان اوقات الركعة اثنا عشر ولكن
يستدرك عليهم بعد خروج الامام قبل ان يخطب وقبل صلاة العيدين كما ذكر المصنف وكذا بعد صلاة العيدين في المصلى على
ما هو الامم وكذا ينبغي ان يكره ايضا عند خطبة الحج الثالث كما يلاحظ في هذا يكون اوقات الركعة اثنا عشر سوى
الثالثة الاولى ومما لم يثبت عنه ولو لم يثبت في صكوة الطلوع في الاوقات الثلاثة فالأفضل ان يقطع ثم يفتي في وقت غير
مكروه فخصا عن الركعة والنقطة الى الكمال وليس هذا الجواب لان القطع لا كمال لا يكون ابطلا من غيره
في الغرض من هذا وقت الجماعة فان الأفضل ان يقطع وقتي لا احتراز فيمنع الجماعة وكان حكم المسجد بتجديده
وفيه ذكر ولكن هذا هو المصنف بل ثم شفعنا فقد استأذنا له النهي الواجب الامتثال ويكون اشيا كانا ركع الواجب
بالامم ومع هذا الاستسقاء ان ليس عليه قضاء تلك الصكوة لانه قد اذبحها كما وجبت عليه ولو شرع في الثالثة والوقت
اي بعد طلوع الفجر او طلوع الشمس بعد صلاة العصر في جميعها ثم الحسد فيهما القضاء ولو اتم في الثانية وقت
مستحب لم يفسد او فسدت في بقدره متى استعمل الماء او في مدة ما سحر ويحذر ذلك لا يفتي فيها بعد العصر قبل
الغروب او بعد الفجر قبل ارتفاع الشمس يكره ان يقضيها ولو افسد سنة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى الفجر لما رآنا من كراهة
ما نزل به في ركعتين وبما نقل عن الغيبة لهما عمل الزاهد من ان خطب ان صلى ركعتي الفجر ان لا يركع
الامم انه يشتر فيهما ثم يقطعها فيجوز القضاء فيمكن من القضاء بعد الصكوة وقبل يقضيها ولو شرع في اربع ركعات قبل
طلوع الفجر فقام ركعتين منها طلوع الفجر ثم قام بعد طلوعه وصلى ركعتين من غير ان سلم شوب صكوة هاتين الركعتين
عن ركعتي الفجر عنهما اي عند انه يوسق ويحمد وهو اي قولهما احدا كمالا واثنتين عن انه حينئذ وهو ظاهر الرواية بناء

وفي

علا ان السنة تؤدى بطلق نية الصلوة من غير احتياج الى تعيين كونها سنة وهو المتيقن وذكره الزهري ولو صار ركعتين
على الكيفية اي ان لم يطلع الفجر وقد تبين اي بعد ذكر انه ان كان قد طلع الفجر عند الفجرين بحجبة تلك الركعتين
عن ركعتي الفجر ولو شرع بعد صكوة تلك الركعتين فطلوع الفجر لم يفسد سنة ولا يجزيه عن ركعتي الفجر بالاتفاق وهو ظاهر
طلعت الشمس حتى ارتفعت قدر ركعتين او قدر ركعتين في حاج الصلوة بعد ما كانت حرا على الطلوع ولو طلعت الشمس والمصلى
في ظلال اي في الظل في وقت الفجر بعد صكوة الفجر ولو وضع النعنان على ما وجب السبب كالمسك ولو غربت الشمس وهو
في ظلال صكوة الصلاة بعد لوضو الكمال على ما وجب بالسبب الناقص وذلك كما ذكره في الاصول ان الوقت متى لم يوجب
الصلوة ولا ينبغي ان يكون كالمسبب لانه يؤدي الى عدم جواز الاداء قبل غامه فيلزم ان لا يجوز الصلوة الا بعده وموافق
الشريعة فليزم ان يكون جزء من السبب وح فليزم الاول هو الاول في السبب فان حصل به الشروع انما تفرقت له
السببية والا انتقلت الى ما يليه ثم ومثم فاني جزء الفصل في الشروع في الصلاة الذي لم يطر عليه الفساد تفرقت له السببية
بهذا الماخرا الوقت فان خرج الوقت ولم يجل فيها في الوجوب المجمع الوقت لوزال الفوت التي لا اجزاء لم يبق اي لم يطلع
ولعدم اولوية بعض الاجزاء اذا علم هذا فليجاء الذي انقلبه الشروع في الفجر كان كاملا فبوضو النعنان ومطلوع الشمس
يقع الف والجزء الذي انقلبه الشروع في العمل كان ناقصا لكونه وقت الاضمار والتفتيق للوجوب وليس كان كاملا
بان شرع قبل ذلك او في اول الوقت فوضو الغروب لا ينقض فيه بل به يخرج وقت الركعة السادسة والسابعة والاشياء
في هذه الصلوة مطلق القصد وفيه الشريعة فقد كون الفعل لا شرعية له والعبادات انما شرعت لنيل رضا الله سبحانه ولا يكون ذلك
الا باخلاص له فغالبية في العبادات قصد كون الفعل له تعالى ليس غير قال تعالى وما امروا الا بعبادة الله تعالى وحده لا شريك له الذين
والآيات والاحاديث في ذلك كبره جدا اذا علم هذا فتقول المصنف اذا كان منفلا سوا كان ذلك الفعل سنة مؤكدة
او غيرا بحيث يطلق نية الصلوة ولا يشترط تعيين ذلك الفعل بان سنة الفجر مثلا او تراوح او غير ذلك ولكن التراوح
اختلف بعض المشايخ المتأخرين فانهم قالوا الامم انه اي فعل التراوح لا يجوز بطلق النية بل ابدن تعيينها والمذكور
في فتاوى ورجال فان الاختلاف في التراوح وفي السنن وذكر المشايخ ان التراوح وسائر السنن تتأدى
بطلق النية وهو احتياط صاحب الهداية والامم انه اي التراوح لا يجوز بطلق النية والاحتياط بين التراوح
ان ينوي القرائن نفسها او ينوي سنة الوقت فانما هي السنة في ذلك الوقت او ينوي قيام الليل ليكون خارجا من

في تراوح وسائر السنن

والاحتياط للفرق من لفظ في السنة التي ينوي الصلوة متابعة لغيره على الصلاة والسلام
ولو نوى في صلوات الوتر أو في صلوة العيد فانه ينوي صلوة الوتر فيصيرها كذلك ينوي صلوة الجمعة
وصلوة العيد ان يشترط فيه التقين ولا يمكن مطلق النية وكذا جميع الواجبات من المنذور وقتها
ما لم يشرع بالشروع لان مطلق الصلوة يحفل بالنفل وغيره ولا صلوة الجبارة ينوي الصلوة له سماعا والدعاء
للميت اذ هذا متعين على غيره من الصلوة والمفترض المنفرد لا يكفيه نية العرض لانه شتمل افرادا كثيرة
متفقة ومختلفة فلا يجوز ان يكتفي بنية الظهور والعصر مثلا فان نوى فرض الوقت ولم يعلم ان ظهر
او غيره ولم يكن الوقت قد طرأ اجزاء ذلك الا ان يفتحه فانه لو نوى فرض الوقت لا يصح له ان يفرض الوقت
عند الظهور للجموع ولكن قد لا يصح له ان يفتحه عند الظهور ولا الوصل الظاهر قبل ان يغتفر الجماعة عندنا
ولا يشترط نية اعداد الركعات لعدم الاحتياج اليها لكون العدد متعينا بتعيين الصلوة ولو نوى
الفرض والتطوع معا جازت صلاته بتلك النية عن الفرض عند ان يترسخ لقوة الفرض فلا يترسخ الفرضين
خلافا لما ذهب اليه من ان الفرض عنه ولا عن التطوع بل بطل نية بالكلية فلا يصح صلاته ولو اتمته المكتوبة
التي اتمها ثم نوى ان يتطوع فصلى على نية التطوع مسمى حتى فرغ صلاته ففعل صلاته هي تلك المكتوبة التي
شرعنا وبالله وبما نرى على ان النية انما شرط في الابتداء لا في البناء المستصحب بالزوم والخروج من ذلك
ولو كبر ينوي التطوع ثم كبر ينوي الفرض بغير رعا في الفرض وبطل نية التطوع لان النية في الافعال بغير تبديلهما
اذا قارنتها كما يصح تبديلهما في التزويك بحده وحاصلهما اذا قارنت النوى فضلا او تركا سواء تقدمتا معا
او خابرا ولم يتقدما شيئا فتشترط فيهما ان يقرأهما في هذا الصل بنى عليه جميع الفروع المتعلقة بالنية فاعلم
ولو صل ركعتين الظهر ثم نوى فيهما العصر او التطوع بجمعة ينسحب فيهما فقد نقص الظهر وصح شرعه فيما
كبرنا وبالله من العصر والتطوع بناء على الاصل المذكور وكذا اذا شرع في المكتوبة التي مكتوبة كانت ثم كبر ينوي
الشروع في النافلة اي نافلة كانت بغير ناقضا للمكتوبة وصح شرعه في النافلة الاصل المذكور وهذا من ذكر
العام بعد الخاص وكان من شرع في المكتوبة منفردا فكبر ينوي الاقتداء بالامام فانه يصير شارعا فيما كبرنا وبالله
من الصلوة بالاعتداء رافضا لما كان فيه من الصلوة منفردا لما ذكرنا من الاصل وذكرنا ان الصلوة بالاعتداء غير

مع الاخذ حكمنا فيما من الالتزام المتابعة والزيادة سبع وعشرين درجة وان صلى ركعة من الظهر ثم كبر ينوي الظهر
لما ذكرنا لانه نوى عين ما فيه فيكون مقرا له وهذا اذا نوى بقلبه اما اذا قال بلسانه نويت ان اصلي الظهر طرقت
تلك الركعة كذا في الصلاة وكجرت اي يكتفي بتلك الركعة لعدم بطلانها ويكمل عليها باقي الظهر حتى انه لو كان مقبلا وصلى
اربعة اخرى جازة كركعة الكبر على ان الركعة الاولى قد انتقلت ولم يفتقد على راس الركعة الواجبة من صلاة الله في
ثالثة بعد الكبر فثبت صلاته بركعة فخره وهو العتق الاخرة ولو نوى مكتوبتين معا في ركعة واحدة لا يفتقد على ركعة واحدة
بالسبق وان لم يكن صاحب ترتيب لو نوى قايمة وركعتين معا بان فاته الظهر فنوى وقت العصر الظهر والعصر معا ففعل
النية للقايمة اذا كان في وقت سنة الا ان يكون في آخر الوقت فيكون النية للوقت بشرطه ولا يحتاج اليها الا في وقت
النية بالامام حتى لو شرع على نية الاخذ فافتدى به يجوز الا لا يحق جوازا اقتداءا فان اقتداء من به لا يجوز ما لم
ينو ان يكون اما ما لم يمتن او لم يتبعه عموما واما المقدري فينوي الاقتداء ايضا ولا يكفيه حتى الاقتداء نية الفرض والتعيين
اي تعيين الفرض وان نوى الاقتداء بالامام ولم يجزئ الصلوة بغيره في ذلك الفعل وكذا الحكم اذا قال نويت ان اصلي مع الامام
وان نوى ان يصلي صلوته بالامام ولم ينو الاقتداء به لا يجزئ بشرط نية الاقتداء وصحة من قال اذا نزلت الجبل بالامام
ثم كبر بعد بغير شروعه صلوته بالامام كذا في الفتاوى فيجوز لو وجدته الانظار فقط ان يحضره نية الاقتداء عند الكبر فيجوز
الاخذ وتقوم الانظار مقام النية وحسن وان نوى في صلوته بالامام فقد اخطأ في الشارع فيه والاحكام بغيره قال الامام
خواهر زاده عن كشافه اذا اراد المتقدم ان يسجل الامر على نفسه يقول شرعت وصلاة الامام قبل ينبغي ان يترتب
على هذا ويقول لوالله اني قد فعلت به وان نوى ان يصلي الجماعة ولم ينو الاقتداء بالامام جاز عند المتبعين وهو المختار
وان نوى الاقتداء بالامام ولكن لم يجزئ بالامام هو ان يرام عروجه الاقتداء بالاطلاق وعدم التقيد كذا ان نوى
الاخذ بالامام وهو يظن انه اي الامام زيد فاذا هو عروجه الاقتداء ايضا اذ ليس في نية تعينه وانما هو نية
فلا عبرة به مع حقيقة الاطلاق اللهم الا اذا قيد بنية وقال اريد بنية زيدا ونوى الاقتداء بزيد فاذا سجد وفاته
لا يصح اقتداءه والا فضل ان ينوي الاقتداء بزيد ما قال الامام اسم اكبر ليصير مقتديا بحصل كذا ذكره في المحيط
وهو طار كذا انما يصح على قولهم لان الاصل عندنا عند حيفه ما قد ثبت تكبير المتقدم لتكبير الامام ولو نوى الاقتداء
حين وفق الامام وفق الامامة جاز عند اكثر المشايخ وان لم يصح نية عند الشروع ولو نوى الشروع في صلوته

وأيضا في نية التطوع
وأيضا في نية الفرض

نيتة الصلاة

الامام وكبر ذلك انه اي الامام قد شرع وهو اي الامام لم يشرع بعد اختلاف فيه ومن قبله سبقت ومن
لم يعرفنا فله من التوفيق وانما يفعل كما يفعل الناس فانه ينظر الى طهارة المكان الذي كان فيه صلى فيه
جاء فعله وسفاهة الغرض وان كان الرجل شاك في بقاء وقت الظهر فلا يقف في ذلك الوقت فاما الوقت كان قد خرج
جوز الظهر بانه ان فعل القضا بنية الاداء وفعل الاداء بنية القضا كما اذا قال وهو في الوقت نويت ان افعل
ظهر اليوم يجوز وهذا هو المختار كذا ذكره المحقق اما جواز القضا بنية الاداء وعكس وجه عليه عدنا واما بنية ظهر
الوقت بعد خروج الوقت فالصحيح ان لا يجوز وليس من القضا بنية الاداء ولو نوى في وقت اليوم جواز لا خلاف
وان لم يعمل بخروج الوقت هكذا في نسخ المتن وموافقا سهولا ان فرض اليوم بعد خروج الوقت محتمل للوقتيه
والغايه فلم يجعله بتعيين والصواب لو نوى ظهر اليوم فانه هو الذي يجوز لا خلاف لقطع احتمال الغير بالحكمة
ومن قبله الظاهر ان ظهر اليوم الذي هو فيه ونوى ان هذا من ظهر يوم الثلاثاء اي ظن ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء وان
الظهر من قبل ان ذلك ظهر من يوم الاربعاء اي يتبين ان ذلك اليوم يوم الاربعاء والظهر من جاز ظهره و
الظلم انما هو بتعيين الوقت وذلك لا يضرنا حصل تعيين الفرض بان لم يكن عليه غيره من نوعه اما اذا
كان عليه ظهر من ظهر ونوى الظهر ولم يجز احداهما ان ظهر ان يوم فانه لا يجوز ولو شرع في صلوة تامة من الصلوات
في عليه ظن انما سبقت من صلوات يوم السبت فاذا ادى الى ظهور ان تلك الصلوة التي شرع فيها انما هي احدية
المن صلوات يوم الاحد بان عليه ظهر يوم السبت فله ان يتكلم بنية ظهر ان لم يكن عليه الا ظهر يوم الاحد اجمع
تلك الصلوة ولا يجوز عن ظهر يوم الاحد ان عليه لان صلاتها قبل وقتنا بنية حيث نوى اضافتها الى يوم وجوبها
والصلوة قبل وقتنا لا يجوز ولو كان بالعكس بان شرع في صلوة عليه ظن انما احدية فاذا موسمية يجرى وجوبها
عنه والمستحب في النية ان يتوكل ويقصر بالقلب ويتكلم باللسان بان يقول املا صلوة كذا ولو نوى بالقلب لم
يتكلم باللسان جاز لا خلاف بين الامه لان النية عمل القلب على اللسان فالظاهر ان حضور النية القلب من غير
اجتماع اللسان افضل واحسن وحضورها بالتكلم باللسان اذا تضمن بدونه حسن والاكتفاء بغير التكلم في
غير حضوره والقلب رخصة عند الضرورة وعدم القدرة على التحدث كذا ذكره في الدين الزاهدية في النية وكثير
القدور في جواز الاكتفاء بغير التكلم عند الضرورة لان التكلم بقدر الوضوح لا يلحق الله نفس الا وشهدوا بالاحكام

في

في النية من حيث الزمان ان يتوكل حال كونه متارنا للتكبير والخطا الى ان يكون النية موجودة في التكبير
مذهبنا في ذلك انما هو في الاجناس ان من خرج من منزله يريد الغرض بالجماعة فلا يشترط ان الامام يهر ولم يحضر النية
في تلك الساعة ان كان حاله لو قيل له ان صلوة يصليها انما يجب من غير تأمل جواز صلواته والا فلا وان لم يكن حاله
يمكنه ان يجب من غير تأمل لا يجوز صلاته وعندنا جاز الصلوة بنية متقدمة اذا لم يفصل بينهما وبين التكبير على السبيل للصلاة
وان تأخرت النية ونوى بعد التكبير لا يصح الصلوة بتلك النية المتأخرة وقوله الرواية خلافنا لغيره فيل جوازها التوضيح
وقيل ان الركوع واسما فرائض الصلوة اي ان كان الله توجها هتيا مجموعا فاما ان فرائضها كانت فرائض
على الوقوف بين اثنى عشر شتا في صريفة ان يكون على الاطلاق بينهم وفيه ان الفرائض الست المتفق عليها تكبر
الافتتاح والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخرة مقدار الشاهد فراءة الشاهد لقوله تعالى وقوموا
له اقروا ما تيسر من القرآن واسجدوا واسجدوا فاما اوامر ومقتضاها الا فرائض واما القعدة الاخرة والواجب
فلان الصلوة بحملها بينا النبي صلى الله عليه وسلم بفعله وقوله وهو لم يفعله قط بدون القعدة الاخرة والمواظبة في
غير ترك مرة دليل الوجوب فاذا وقعت بيان للفرض الجمل كان متعلقا فذلك ما يفرض اما الخروج من الصلوة
بغيره اي بالفعل الناشئ من المصلي ففرض عندنا حذيفة خلافا لهما اعلم ان كون الخروج بغيره فوضا لم يرو عن
انه حذيفة صرحا وانما التزمه بعض علماء المذهب به استدلالا من جوابه في المسئلة الاثنى عشرية وهي المسئلة
برؤية النبي صلى الله عليه وسلم في القصور قدر التشهد على ما يجب تفصيله فقالوا انما فسدت الصلوة عند هذا
المسئلة ان الخروج من الصلوة بفعل المصلي فرض عندنا وتعديل الاركان وموافقا نية وزوال الاضطرار
عن جميع الاعضاء واقده قدر تسبيح فوض عندنا يوسف والاية الثالثة حديث ابن مسعود المروي
في السنن الرابع انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزى صلوة لا يتيم رجل فيها ظهره في الركوع
والسجود قال القمي حديث حسن صحيح وعندنا حذيفة ومحمد التعديل واجب وسياتي الكلام
عليه ان شاء الله تعالى ولما ذكرنا الفرائض اجمالا شرعنا تفصيلها فبدا سريتها فقال ولاد حول في الصلوة لا بتكبير
الافتتاح واجتماع الامه على ذلك في كل زمان فانهم قد اجمعوا على ان لا دخول في الصلوة الا بتكبير الافتتاح
وهي قوله اي قول المعبود الله كبير ولا خلاف في ان الله اكبر وخالف فيه ما كوا واحدا والله الكبير والله كبير وخالف

في تعديل الاركان

فيها الشافعي ايضا ثم قال ابو جعفر ان كان في التكبير لا يجوز بغير هذه الاربعة وقال ابو حنيفة ومحمد ان قال
 بدلا عن التكبير الله اجل واكبر والرحمن اكبر والاله الا الله وبارك الله الوحيه الى غير المذكور من اسماء
 الله تعالى وصفاة الله للشارك فيها كالرحمن والظاهر والرازق وعالم الغيب والشهادة وعالم الخفيات والقادر
 على كل شيء والرحيم لعباده اجزاء ذكر عن التكبير ولو اتى في الصلوة بالبرهان او بقوله اللهم من غير زيادة او قال يا الله
 يصح ان شاء الله ان المقصود بذكر اسم الله العظيم في الصلاة هو ما هو في التكبير وهو التظيم ولو قال بدل التكبير اللهم اعظم
 او اللهم ارزقني او قال استغفر الله او اعود بالله او لا حول ولا قوة الا بالله او يا الله لا اله الا الله لا يغير شروعه
 الصلوة لان المقصود بهذه الاذكار ليس محض التظيم بل يشوبه تفرج او تروفا وهو غير المذكور قال عليه السلام
 والسلام فيما يترعى ربه عز وجل من شغل ذكرى عن مسائله اعلمته افضل ما اعطى الله للمؤمن وفيه الكفاية اللهم
 الا ان الشروع بحمل بكل اسم من اسمائه تعالى كما ذكره الكوفي واقتضى به امرنا في انتمى ولو قال الله في غير زيادة
 شيئا يصير شرا عتدا حقيقه فلفظ روية الحسن في الرواية لا يصير شرا عتدا كما ذكره في الخلاصة عن الجيزي وذكره
 خلق محمد وان قال الله اكبر يا ذوالالقين بنى الباء والراء لا يصير شرا عتدا وان قال ذكر في خلال الصلوة ففسد صلاته
 قيل لانه اسم من اسماء الله تعالى وقيل لا يصير شرا عتدا ولو قال الله اكبر بالحق اي الرضوخة كما تطلق بكاء البدو واختلف فيه
 البصريون والكويتيون والاصحاب لا يصير شرا عتدا ولو ادخل في التكبير اسم ما يدلف في قوله تعالى كما اساءه اذن لكم وشبهه
 ففسد صلاته ان حصل في اثنا عشر اذكارا لا يصير شرا عتدا ولا يصير شرا عتدا ويكفر لو تعدد لانه الشك في مقتضاه
 الشك في كبريائه تعالى وقال محمد بن مقاتل ان كان لا يغير شيئا من المدة وعدمه لا فسد صلاته ولا يستفهم بحيث ان
 يكون للتبديل لكن الاول احول لان مثل هذا الجمل لا يصير عذرا والاشارة لا يصير ان يترقبه وان قرر غيره لزم الغش
 ايضا لانه خطاب وعلم هذا لومدة اكرام الله انما تعبد ايضا واشباع حكمة الهاء خطأ من حيث اللفظ ولا يصير
 وكذا سكتها واما ما لا يصير فواب ولو اتى في اي اسم من الاسماء وخرج من قوله الله قبل فراغ الامام من قوله الله
 لا يصير شرا عتدا المعلق في اظهر الروايات كذا في الفتاوى ولو قال الله مع قول الامام الله او جده ولكن فوج
 من قوله الله قبل فراغ الامام من قوله الله لا يجوز شروعه ايضا لانه انما يصير شرا عتدا بكل الى مجموع الله
 اكبر فيقع الكل فورا اذا كان كذلك يكون قد وقع فرض التكبير فيل الامام وكل فرض او وقع قبل الامام فهو غير معتبر

ولم

ولا معتد به فصار كما لم يكبر فلا يصح شروعه وكذا لو ادرك الامام ركنها فقال الله حال القيام ولم يرفع
 من قوله الله الا وهو الركوع لا يصح شروعه لان الشروع في الركوع لا يصح في القيام ولو كبر قبل الامام حال كونه
 مقديا به لا يصير شرا عتدا صلوة الامام اتفاقا كما مر وكذا لا يصير شرا عتدا صلوة نكس ايضا روية النوادر عنه
 لو وقع منه لا ينقض وضوءه وقيل يصير شرا عتدا صلوة نكس ولو ادرك الذي كبر قبل الامام كبر بعد ما كبر الامام يصح كبر
 ثانيا ونوى بهذا التكبير الشروع في صلوة الامام والافتداء به يصير شرا عتدا صلوة الامام وقالوا لما كان في غير مقدير
 انه هم شروعه في صلوة نكس لمطابقة ما شرع فيه ثانيا لما شرع فيه اوليا عما تقدم والافضل ان يكون تكبيرة المقدير
 مع تكبيرة الامام لا بعدا عندانه حقيقه لانه فيه سارعة الى العبادة وفيه شدة فكان افضل وقالوا لا يصير شرا عتدا افضل ان
 يكبر المقدير بعد تكبيرة الامام لينزل الاستثناء بالكلية ويكون ابتداء التكبير وانما هو اداء فدا بنى موطن الصلوة
 واذا لم يكبر مع الامام ثم كبر قبل فراغه من الفاتحة احوز ثواب تكبيرة الافتاء واذا شك المقدير انه هل تكبر الامام
 او بعده يحكم بما يراه اي بما يظنه فان العمل بما يظنه في مثل لازم فان استوى الظان فانه اي التكبير او الشروع
 الذي وقع الشك فيه يجزئه خلا لاسره على الصواب والاحوط ان يكبر ثانيا ليقطع الشك باليقين والسنة فيمن الغوايبي
 القيام ولو حصل الغرض في قاعه على القدرة على القيام لا يجوز صلاته بخلافه فانما يدعى ما يملكه ان شاء الله تعالى وان
 المريض عن القيام عجزا حقيقيا او حكميا كما اذا قدر حقيقة لكن يخاف بسببه زيادة مرض او سطو او ويجد لما شديدا
 يصلي قاعا يدرك ويسجد لحديث عمر بن حصين اخرج الجماعة الاسماء قال كانت في بواسير فسال النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الصلوة فقال صلى قاعا فان لم تستطع فقل بسم الله الرحمن الرحيم فان لم تستطع فقل في جنب زاد السائق فان لم تستطع فاستلقيا لا يخلو
 الله الا وسعها اما اذا كان يقدر على القيام لكن لم يستطع من غير شدة ولا خوف او زيادة مرض او بطور
 فلا يجوز له تركه القيام ولو قدر عليه مكانا على عشاء او خادم قال الحلواني الصحيح انه يلزم القيام شكنا وقد روى بعض
 القيام لا كله لزمه ذلك القدر حتى لو كان لا يقدر الا على قدر الخبز لزم ان يحزم قايما ثم يقعد فان لم يستطع الركوع و
 السجود قاعا ايضا او بما يراه الله تعالى جعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع الي وجهه شيئا يسجد عليه
 من وسادة او غيره لقوله عليه السلام في ركعتي اعاده اذا قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فاقوم برأسك
 ولو رفع شيئا من غير وجهه فان كان يخفف رأسه ويكون صلاته بالايما لا بالركوع والسجود ولو كانت الوسادة

التكبير مع الامام

قال كان اصحاب محمد لا يرون شيئا تركه كفر غير الصلوة ورواه الترمذي وعنه عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الصلوة يوما فقال من حافظ عليها كانت له نور او برهان او خاتمة يوم القيامة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برهان ولا خاتمة وكان يوم القيامة مع قارون وفرعون وهامان واقر بن خلف ورواه احمد بن حنبل ومحمد بن عبد الله بن المبارك والاطبر في الكبير والاصغر وابن حبان وصححه الاحاديث في ذلك كثيرة ورواه ذكر كفاية ومن لم يجعل الله له نورا فانه من نور وان على الصحيح بعض صلاة قايما قد ثبت به في اشياء اخرى فيجب له القعود او عذر من عذرها وبغيره فمما قلنا يركع ويسجد ان قدر على الركوع والسجود او من قاعد ان لم يستطعهما او مستظيلا او عجزا ان لم يستطع القعود فاطمأنا ان الحكم في اتمام الصلوة اذا ابتلاها صحبا على قدر الاستطاعة فالحكم فيما اذا كان العجز ابتداء وان كانت المصلحة قد صلا او صلا في قاعدا يركع ويسجد لم يضر شيء من ذلك امر في اشياءنا وقد روي في القيام بن صلاة واما قايما عندهما اي غدا في صيغة ولا يورس وقال محمد يستقبل الصلوة من اولها ولا يجوز له ان يبنى ما يبطله قايما على صلاها قاعدا وان صلى بعض صلاته بايما ثم قدر على الركوع والسجود قاعدا او قايما يستأنف الصلاة ولا يجوز ان يبنى على ما صل بالاتفاق بناء على عدم جواز اقتداء من يركع ويسجد عن بطله بالايما اتفاقا لكونه بناءا القوي على الضيق وهو غير حايض وجوز التطوع ان يقطع التطوع وسائر النوافل قاعدا بغير عذر لما اخرج الجماعة الا سيما عن ابن جهم قال سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن صلوة الرجل قاعدا فقال من صلى قايما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نفق اجر القيام ومن صلى بايما فله نفق القاعدا قال النووي قال العلماء هذا في النافلة اما في الفرض فلا يجوز القعود فان عجز لم ينقض من اجزائه انتهى ولكن لو العدم نقص اجر العاجز كحديث البخاري في رواية واذا مرض العبد واسافر كتب له مثل ما كان يعمد قايما صحيحا ثم من قوله يجوز التطوع الى اخره يستثنى منه سعة الفرض فاما في قاعدا بلا عذر والكلام في منه القعود كما مر في الميض وان افترق التطوع قايما ثم اعتجب ان كل وقتب كلاما من ان يقولوا ان يعتمد على عاصا او على حايطة او يؤخذ ذلك او يفعله انه عذر فيجوز ولا يكره اتفاقا اما لو اتكا بغير عذر فانه يكره اتفاقا ما في من اساءة الآداب اما القعود بغير عذر بعد الافتتاح قايما فيجوز عندنا حنيفة لكن مع الكراهة على اختيار صاحب الهداية وبلا كراهة على اختيارنا للاسلام وهو الاصح ثم لا فرق بين ان يفعله في الركوع الاول والثانية لاطلاق ما ذكرنا

وتجوز صلاة التطوع على الدابة ايما، لا اتفاق ولا تعميم عندنا فيه صلاة التطوع على الدابة بالايماء الى
الاتجاه توجهت جارية لمن كان خارج المصلى بين ابنيه سواء كان مسافرا او غير مسافر عند جمهور العلماء وغير
مالك فانه كونه مسافرا وذكره في الدخيل عن محمد وليس مشهورا عنه وعن ابو يونس ان في المصلى بالركعة وعن محمد
يجوزهما ولا يجوز عندنا فيه حنفية في المصلا فان ذكره المصنف غير سديد القل ايضا صلاة التطوع على الدابة فتجوز ايضا
لكن لا اعذار التي ذكرنا في فصل التيمم خوف السج او العذر او المرض او الطين فاذا خاف على نفسه او دابة من سجع
او لقن او كان في غيب الوجه فيلجأ مكانا جافا او كان مخاضا بالنزول والركوب بزيادة مرض او بطور حازله
الايماء بالغرض على الدابة واقفه مستقبل القبلة ان امكنه ذلك والا فقد لا مكان وكذا شيخ ركب دابة ولم يتقدم على النزول
او كان بحيث لو نزل لا يقدر على الركوب او امرأة ليس معها محرم ولا يستطيع النزول والركوب بلاعين فانما هي عيطان
عليها اي على الدابة وكذا اذا كانت الدابة جوحا لو نزل لا يمكنه ركوبها بالبعناية ولا تنزه الاعاذة عند نزول العذر
في جميع ذلك والمصلحة على الدابة بوس الركوع والسجود ويجعل السجود اخفض من الركوع كما يرضى المصلحة قاعدا بالايماء كما ذكر
في الاحاديث المتقدمة ولو سجد على شئ وضع عنده على ظهر الدابة او على سجدة على سرجه لا يجوز ذلك السجود والملاذنة
لا يباح له ان يفعل ذلك وليس المراد فساد الصلوة به لانه ايماء وزيادة ولو كان سرجه نجاسة كثر قراؤه ركابه
فانما لا يمنع جواز الصلوة وقيل منع والاول هو ظاهر الرواية وعن انه حنفية انه ينزل سنة الفجر ولا تصلح على الدابة
لا عذر فاعلم كما تقدم ان لا تصلح قاعدا بلا عذر ولو على الغرض في السنة قاعدا من غير عذر يجوز عندنا حنفية
وقالا يجوز ان لا ينزل عذر كان يحصل له دوران الراس بالقيام او غيره من الاعذار لان القيام ركن فلا يترك الا
بعذر وله ان دوران الراس فيما غالب والغالب كالمحقق فافهم فانه كالسفر اقيم مقام المشقة والقوم مقام الخش
والقيام عنده افضل وان استطاع الطرود والصلوة على الارض فاطرود افضل لانه اسكن للقلب واجمع للفكر والخطاف
في السابرة اما في المروية فان كانت في البيت والريح نحو كذا في كذا شربا فافهم كالسابرة وان لم يكن الا عذرا شربا او
مروية بالخط ففهم موافقا على الخلاف والصحيح عدم الجواز قاعدا اتفاقا قيل وعلم ما ذكره بعض الكتب ينبغي ان
لا يجوز الصلوة فيها اذا كانت سابرة مع امكان الطرود البر ومن المستد التماس حثها فلو لم يتم المصلحة فيها يلزم
استقبال القبلة عند افتتاح الصلوة وكما دارت السنة لانا في صحة كالبث بخلاف ركب الدابة كذا في الكافي

والثمن الفرائض القراءة وهي تجميع الحروف بلسانه بحيث يسمع صوت فان لم يسمع من غير ان يسمع
لا يكون قراءة في اختيار الهند والى والفضل لا يجد حركة اللسان لا يسمع قراءة بلا حسم صوت لان الكلام اسم وسموع
مفهوم وقيل اذا تجميع الحروف تجوز وان لم يسمع منه وهو اختيار الكرخي لان القراءة فعل اللسان وذكره بقائه لظروف
دون القمحا لان السماع فعل السامع لا القاري وفي المحيط الاصح قول الشيخين وفي الكافي قال ثعلبي لانه لظروف
الاصح ان لا يجزيه ما لم يسمع اذناه وسمع من غيره قال الشيخ كمال الدين بن الهمام واعلم ان القراءة وان كانت فعل
اللسان لكن فعل الذي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض للصوت لان النفس في تجميع الحروف لا تتو
ايماء الى الحروف بصفات المخارج لا حروف فلا كلام بقى ان هذا يقتضي ان يلزم مفهوم القراءة ان يعطى الى السمع
كونه بحيث يسمع ولهذا الماد يقول الهند وان بنا على ان الظاهر ما بعد وجود الصوت اذ العين ممانع انتهى
وعلى هذا التلاق كل ما يتعلق باللفظ كالطلاق والعناق والاستثناء والتسمية على الذبيحة والاباء والبيع و
جوب السجدة بركعة حتى لو استثنى ولم يسمع منه لا يجمع عند الشيخين خلافا للكرخي وكذا لو قال ان دخلت الدار
بعد قوله انت طالق جهر ان اسم تفرع التعلق ولا يقع الطلاق اجماعا والافضل الملاق وقيل الصحيح ان في بعض
التفردات يكتفي بسماعه وفي بعضها شرط سماع غيره كمنه البيع لو جمع البايح بنفسه ولم يسمع المشتري لا يكتفي واسماهم
بالعوب واليه المرجع والمير والمآب وعليه التكلان والقراءة تفرض في جميع ركعات النفل لمساواة الركعة الفاجدة
لركعة الاولى في القراءة على ما سبقت وكذا ركعتين من النفل مكنة واحدة وكذا في جميع ركعات الوتر لانه سبقت
بالسنة وشبهها بالفرض من حيث شبه بالفرض تفرض القراءة في ركعتين فقط ومن شبهها بالسنة تفرض في جميع الركعات
في الجميع احتياطا لان اداء ما ليس عليه اول من ترك ما عليه وكذا تفرض القراءة في كل الفرض في ركعتين
كمنه الفجر والمغرب والمساء وعمره وعشائه اما في ركعات الاربع كظهر المعيم وعصره وعشائه وكذا في ركعات
الثلاث كالغروب ففرضها القراءة انما هو في ركعتين من كل منها حال كون الركعتين غير عتبتها اي سواء كانت
في الاوليتين والاخرتين والاولى والثالثة والاولى والرابعة والثانية والثالثة والثالثة والثالثة
والرابعة وهذا عندنا وعندنا في القراءة تفرض في جميع ركعات الفرض ايضا وعن مالك في الاكثر وقال زفر
والحسن البصري في واحدة وقال ابو بكر الامام واسماعيل بن علية والحسن بن صالح وسفيان بن عيينة ليس بفرض

في قراءة الفرائض

في الصلاة

في الفتوة بل هي مستحبة والافضل ان يقرأ في الاوليتين هكذا ذكره القدوري في شرح مختصر الكرخي وهو
يفيد انه لو لم يقرأ فيها لا يكره له ذلك لان ترك الافضل ليس بمكروه والصحيح انه يكره ان كان ذلك عدلا وجب
سجود السجود ان يقرأ في القراءتين في الاوليتين واجب واذا قرأ في الاوليتين فهو في الاحسين بخير
ان شاء فقرأ وان شاء سجدت في ركعتين وان شاء سجدت مقدار تسبيحة على ما في النهاية وذكر الزيلعي
في شرح الكنت قدر تلك تسبيحات واما التقدير اي بيان ما هو فرض من مقدار القراءة لنفسه فالقارئ
قراءة آية واحدة في كل ركعة فرضت فيها القراءة وان اي ولو كانت تلك الآية قصيرة في قوله تعالى لم ينظر
وهذا عندنا حجة في احدى الروايات عنه وهي المشهورة قانا عندنا وهي رواية عنه ايضا فانها في ما قبل
ثلاث آيات فقرأ في كل ركعة ثم غلب على نفسه وبسرعه ادبر واستكبر او قواه آية طويلة مقدار ثلث آيات فقرأها
اذا قرأ آية في كل ركعة واحدة في قوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون فانما آيات عن بعض القراء
فقد اختلف المشايخ فيه ان لا يجوز ان يكون ذلك المقدار مجزعا عن فرض القراءة عنده والاصح انه لا يجوز
لانه لا يثبت قاريا وعدن في حرمه فاغلب بل الحرف مستمرك وليس المقروء وانما المقروء والاصح وهو كلمة لاحرف و
احد وان قرأ آية طويلة كآية الكرسي وآية الملائكة يعني قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نسيتم دين
الى اخرها ولكن يثبت تلك الآية في ركعة واحدة بل قرأ البعض في الركعة الواحدة ركعة والبعض الاخر في الركعة
الاخرى فقد اختلفوا فيه ايضا قال بعضهم الجوز لانه دون آية والاصح انه يجوز في قول انه حبيبة في وعط
قوله ايضا لانه يزيد على ثلاث آيات فيصير قاريا حقيقا وخفا وهو هكذا
وهذا بيان مقدار الفرض المتعلق جوار الفتوة به اما مقدار الواجب الذي يخرج به من الكراهة في ذلك
فيما لم يثبت ان شاء الله تعالى بيان مقدار الفتوة فالافتقار لهذا المقدار مكروه للترك الواجب والذي لا يجز
ان يقرأ الآية واحدة لا يثبت التكرار كما تكرر تلك الآية عند اي عندنا حذيفة وعندهما يكره ان تكرر ثلاث مرات
بناء على ما تقدم والرا بعبارة من الفرائض الركوع وهو الركوع المفروض طاعة السرا في خفضه
كن مع انحاء الظهور وان طاعة راسه قليلا اي قدرا قليلا من الطاعة ولم يبعد ان لم يعمل
الحمد الى حد الاعتدال منه ان كان الى الركوع اي الكمال اقرب منه الى القيام جازي ركوعا لانه بعد

في صلاة الفرائض

راكما لغة وعرفا اذا ما قرب من الشئ اعطى حكمه وان كان الى القيام القربان لم يحسن ظهور بل طأ طأ راسه ميلان
في شعبة لا يجوز ركوعه لانه بعد ركاعا بل فاما اذا قد يكون قيام جفرا ان من كذلك رجل اشهر الى الامام وموراجع
فكثير ذكر الرجل ووقع تكبيره وهو في حال انه الى الركوع القرب من ان القيام فصلاته فاسدة لعدم صحته
ما تقدم ان الشرا ووقع التكبير في محض القيام ولم يوجد رجل احب بلفظ حروبه الركوع بخفض راسه الركوع
تحتنا لا انتقال من القيام الى الركوع وليس عليه غير ذلك كما قالوا وذكره عيون الفتاوى اذا ادرك الرجل الامام
واخذ في ركعة سجدة سجدة الامام فلكل الركعة سجدة فركعتي المفدي وسجدة سجدتين سجدة وحده وسجدة مع الامام
تفرد صلاة لانه انفراد بصلوة ركعة كاملة في موضع فرض عليه في الاقل ولما انه ادرك الامام سجدا ركعا وموجود
في السجدة الاولى فركع وحده وسجدة السجدتين مع الامام لا تفرد صلاة وان كان لا تحسب له تلك الركعة وانما لم تفرد
لان زيادة ما دون الركعة غير مستلزمة للصلاة لان ما دون الركعة لا يبيح صلاة واذا ركع المفدي قبل ركوع الامام
فرفع راسه قبل ان يركع الامام لم يجز ذلك الركوع ولم يحسب له فان ادرك الامام اي ركعة الا ان ركع المفدي قبل الامام فادركه
الامام وموعد الركوع بعد اجزائه الى المفدي ذلك الركوع غرضا ولو ركع الامام اولا وشاركه المفدي في اخر جزمته
او ركع على ان الامام ثم رفع قبله بجواز اتفاقا ولكن ذلك مكرره انتهى عنه قال النبي عليه الصلاة والسلام انما جعل الامام
ليؤتم به فلا يختلفوا عليه فاذا اكبر فكبروا واذا ركع فاركعوا الحديث متفق عليه وقال عبد الصلوة والسلام اما
بخش الذي يرفع راسه قبل الامام ان جعل الله راسه راس حار شفق عليه واذا اشهر الى الامام وهو في حال
ان الامام راكع فكثير المتكبر في الافتتاح ووقف حتى رفع الامام راسه من الركوع او لم يبق بل كبر ورفع مع الامام
رأسه الى حال القيام القرب لا يجزئ المفدي مدارك تلك الركعة بل يكون مسبوقا بمدرك الامام في الركوع لا يحتاج
تكميلين خلافا لبعضهم ولو نوى تلك الركعة الواحدة الركوع لا افتتاح جان ولعن النبي كذا ذكره الشيخ كالذي في العلم
ولا تغفل عما سبق لانه لا بد من وقوع تلك الركعة في حال القيام والا لا يصح الشروع وركبته الركوع متعلقة بما فيها
ينطلق عليه اسم الركوع لغرضه في حقيقته وهو خلاف من شرط الثانية على الثانية ويأتي ان شاء الله تعالى وذكره الشيخ
ان نوى السجدة انه ان لم يجل ثلث سجرات او يكثرت بمقدار ذلك لا يجوز ركوعه وهذا قول ثلثه وذكره في ركبته
السجود متعلقة بما فيها من السجدة وموضع الجبهة على الارض وذكره في زاد الفقهي وغيره ايضا

في ركعة واحدة
مؤيد

ان ادنى تسبيحات الركوع والسجدة الثلثة وان الاوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات وامر ادى ما يتم
تحقق السنة فلما روى عن محمد كراهة النقص عن الثلث والخمس ستة من الفرائض السجدة وهي فريضة ثلث
بوضع الجبهة على الارض او ما يتعلق بها بشرط الا تخاف من الزاير على نية الركوع من الخروج عن هذا القيام لانه لا بعد ساجدا
لغة وعرفا بما دونه ويعتد به وامانا تديه على وجه الكمال فهو بوضع الجبهة والاثني واليدين والركبتين
لما في المصنفين من قوله عليه الصلاة والسلام امرت ان اسجدوا سبعاً عظم على الجبهة واليدين والركبتين واطراف
القدمين والاثني داخل في الجبهة لان عظمها واحد وهذه العظام المذكورة هي الكمال وان وضع جبهته دون الله
جاء سجوده بالاجماع ولكن ان كان ذلك من غير ركن من الركوع وفيه الاثني يكره وان وضع الله دون جبهته فذلك
يجوز سجوده ولكن يكره ان كان بغير ركعة عند انه حقيقته فالحجوز امام من انما عظم واحد وقال لا يجوز السجود
بالاثني وحده الا اذا كان بجبهة عذر ومورد رواية اسدين عن وعن ابنه صيفيه في الزاهد ذكر الاثني وموافق ما سلب
دليل على انه لا يجوز السجود على الاربعة وان عليه ان يكن ما نصب منه قال وفي كفاية المجالس عن ابنه صيفيه اذا وضع ارضه
اغنه لا يجوز واذا جاز اذا وضع عظم الله انتهى ولو وضع خلقه في السجود او ذكره وهو ملحق بالمجتهدين من اهل البيت لا يجوز
بالاجماع لانه لا يبيح سجودا في اي ولو كان ذلك من عذر ما من لزوم السجود على الجبهة والاثني اذ لم يرد في مخالفة
السجود على الخدا والذوق مقام السجود على الجبهة والابال لا نصب بالثاني بل اذا عرض العذر لما من من لزوم
السجود على الجبهة والاثني بوضع المصلي حيثما يسجد اياها ولا يسجد على خلق ولا ذنقه لستقسط فريضة السجدة عنه
ووضع اليدين والركبتين في السجود ليس بواجب بل يفيض الى حورية غرضا خلافا لغيره والاشقي ما كان ذلك فرض
عندما ولو سجد ولم يضع قدميه على الارض في سجوده ولو وضع جاز كما هو قوام على قدم واحدة المراد بوضع القدم
وضع اصابعها ومن وضع اصابعها توجيهها قبله كقول القائل كما فهم من كتبهم وهذا مما يجيب البتة لانه فان اكثر الناس احاديثهم
عنه فافلون ولو سجد بسبب ازدهام على تحذره جاز وكذا لو كان به عذرا اخر منعه عن السجود او على الخبز كوز
سجوده على الخبز على المختار ولا يجوز بغير عذر على المختار كذا في الطائفة ولو وضع كفه على الارض وسجد على ركوعه
الصحة ولو بلا عذر وهو جاز السجود على الخبز حال العذر قوله انه حقيقته والظاهر انه روى
عنه ولم ترو عن الامامين فلا فقه بالذكر وان سجد على ركبة لا يجوز سجوده وان سجد على ظهر رجل وهو

واما ان ذكر الرجل المسجود على ظهره في الصلاة لا يجوز سجوده وان سجد على ظهره رجل لم يسجد في الصلاة لا يجوز سجوده
 المراد من الصلاة صلاة الساجد حتى لو كان في صلاة اخرى لا يجوز ايضا لان الفروع قد تدعو الى ذلك للضرورة وانما
 تحقق عند الاستئذان في الصلاة ولو كان في موضع السجود ارتفع اي اعلم من موضع القديين ان كان ارتفاع مقدار
 ارتفاع لبنتين منقوبتين جاز السجود عليه والا وان لم يكن ارتفاع مقدار لبنتين بل كان ازيد فلا يجوز السجود
 واراد باللبنة في قول لبنتين لبنة تجاركي وهي ربع ذراع عرضها اصابع مقدار ارتفاع اللبنتين المنقوبتين من
 ذراع طولها ثلث عشرة اصبا ولو سجد على كور عمامته وهو ذراع يقال كور العمامة وكور اذا ادرك ولها
 وهذه العمامة عشرة اكواري واربعة اوسجود فاضل ثوبه الذي موابه حال وضع كور العمامة او فاضل الثوب
 على شئ ظاهر جاز سجوده عند اخلافتك ثم واحد فان عدلها لا يجوز والذي ينبغي ان يكون اذا كان بلا عذر ولا
 فلا ولو سجد على شئ من غير السجود عليه لا يجوز سجود الا على وجهه او راسه او يديه او رجليه او راسه او يديه او رجليه
 كذا او برأسه او يديه او رجليه او راسه او يديه او رجليه او راسه او يديه او رجليه او راسه او يديه او رجليه او راسه او يديه او رجليه
 على الكفين فقد قدما الكلام عليه واما على الخفة ونحوها فالصحيح عدم الكراهة والحاصل انه لا كراهة في السجود
 على شئ مما في الارض مما لا يتحرك كحركة المصطفي بالاجماع ثم ان البسط كدفع الحارس ١٤ والبرودة لا كراهة فيه
 لانه يحصل بالظهور وزوال الاضطراب واما دفع التراب فان كان قد دفع عن جبهته ووجهه يكره لان فيه نوع
 ترفع وهو غير لائق بالمصلي وان لدفعه عن عمامته وغوبه لا يكره لانه صيانة للمال وتحريم عن افاتة وفي الخلاصة واذا
 اراد ان يصلي على الثياب يجعل الكف تحت رجليه ويسجد على الذيل فقد عن الخلوان وان سجد على الثياب فانه ان لم
 يلبسه بان يركب حتى يندخل ولم يركب بعض اجزائه ببعض وكان الثياب بحيث يقيب وجهه الى وجه الساجد فيه لم يجر
 سجوده عليه لعدم استقرار جبهته على الارض او ما يعل بها وان لبسه حتى صار بحيث يجد صلابته ولا يغيب وجهه فيه
 ونظا لم ان لا يستقل بالثياب في سجوده عليه ولا اذا التفت الى الرابطة واليا بسجود عليه
 ان لبسه حتى لا يستقل بالثياب في سجوده ولا اذا التفت الى الرابطة واليا بسجود عليه
 او نحوه ان لم يستقر جبهته بتمام التخميل لا يجوز سجوده وكذا كل محشوش كالفرش والوسائد وكذا كور العمامة
 ما لم يمسح به حتى ينتهي تسفله وتجد الصلابة لا يجوز سجوده ولو سجد على الارض او على الجوارس ومنوع من الارض

المستحب
 في سجود
 على الارض

او على الذرة لا يجوز سجوده لان هذه الحبوب للاستسقاء ولا تستقر بعضها على بعض ولو سجد على الخشب او
 الشجرين يجوز لاجل انهما يستقر بعضهما على بعض خشونة ورخاوة في اجسامهما اما الارض وكونه من الحبوب او الخشب
 وشبهه من الثوبين اذا كان شئ منه في الجوارس في السجود عليه اذا كان غير متخلف في الجوارس لا مكان استقرار الجبهة
 ووجود الصلابة لتماثل اجزائه الجوارس في سلك نصير من جيب عن يضع جبهته على وجه صغير هل يجوز سجوده ام لا قال
 ان وضع الكف الجبهة على الارض اي من ذلك الجوارس من جمل الارض يجوز والا فلا كذا في المحيط والجبهة من الصدر الى الصدر
 طولا ومن الجاهبين الى حرف الخنق عفا وان لم يمسح ركبته في السجود على الارض يجوز سجوده وسأله عن السجود على ما تقدم
 ان وضعه في السجود سنة وليس بغرض خلافا لما قاله الفقيه ابو الليث على ما تقدم والسادس من المراسم
 القعدة الاخيرة اي التي تكون في اخر القعدة وقد رخص في القعدة القعود مقدار اربع قرات التشهد ومواسع
 ما يكون من تعجيل الاذان والتشهد النجاسات لله اليه بعده ورسوله والصلى لا يرفع اليه لانه لفظ الشهادتين فقط وتظهر
 فرضيتها ان قوة فرضية القعدة هذه المسألة الا في ذكرها الا في رجل على ظهره وكذا بان في الخامسة
 بالسجدة ولم يتعد على راس الرابعة بطلت فرضية ان فرضية صلاة الترك الفرض على وجهه لا يمكن تداركه لزيادة ركعة
 تامة بالسجدة الخامسة وتكون صلاة ثلاثا عناء حيفة وان يركب وسأله عن السجود فيبطل اصل الصلاة ويخرج من كونها
 صلاة وهي قاعدة ان كل صلاة بطلت وصحت من اوصاف بطلت اصلها لا غرضها لان بطلان الوصف لا يستلزم
 بطلان الاصل والنجاسة انقضت لاصل لان الوصف تابع والشروط والاركان لا يكون له قصر او علة هذا ولم
 يتعد على ثالثة المذهب وسجد الرابعة او على ثالثة الجوز وكذا وسجد ثالثة والثالثة من المسائل المسألة اذا اقتضى
 بالمقيم في صلاة فابتدأ بقراءة الاولي فرضه حق المسألة فرددون المقيم فيكون اقتداؤه به
 حثيثا اقتداء المفترض بالمتفعل وموغيه جاز عزنا على ما سببه ان شاء الله والثالثة من المسائل ان ترك المصلي
 بعد تمام القعدة والقعود قدر التشهد ان عليه سجدة التلاوة فعاد اليها ان الى سجدة التلاوة بان يسجد بها
 ارتفعت الازالت القعدة لعوده الى شئ محله قبلها فان محل السجود سواء كان للقعدة او للتلاوة الصلاة
 قبل قعود الاخير اما سجود الصلاة فظاهر واما سجود التلاوة فلانه من احكام القراءة فيخلق بالخلق السجود للسجود
 فان محله آخر الصلاة فلا ترتفع به القعدة حتى لو لم يتعد قدر التشهد بعد سجوده للتلاوة فسدت صلاة بخلاف ما لو سجد

الطريق ما بين العين والاذن

للسهول لم يقعد بعده قدر التشهد حيث لا يخلو صلاته لما قلنا والمراد من المسائل انما المصلحة في القعدة الأخيرة
كلها فلما ثبت ان تخمين انبثه يفرض عليه ان يقعد قدر التشهد وان لم يقعد فسدت صلاته وذلك لان الافعال في الصلوة
حالة النوم لا تختص ولا تعتبر لحدورها من اختيار فكان وجودها كعدمها كما اذا قرأ في الصلوة نائما او قام او ركع
او سجد نائما ومنذ ان القيام والقراءة والركوع والسجود مقرروا اما القعدة فلا نص فيها وهذا المسئلة وهو وقوع بعض
الافعال في الصلوة حالة النوم يكثر وقوعها لا سيما في التراويح خصوصا في ليالي الصيف والناس عن هذه المسئلة غافلون
والسابعة من الفرائض ما فرغ من بيان الفرائض الست المتفق عليها شرعا في بيان الفرائض المتخلفين فيها
احديهما هي السابعة وهي الخروج من الصلوة بفعل المصلحة فانه فرض عند انه حنيفه خلافا لهما على ما ذكره ابو جعفر
البرقي كما تقدم حتى ان المصلحة اذا احدثت خلافا بعد ما قد قدر التشهد او تكلم او عمل على بناء الصلوة كالاموال والشه
وغير ذلك غنت الصلوة بالاتفاق لتمام جميع فرائضها عند ذلك وكذا عذره لوجود الخروج بصفته ايضا وان سبقت الحرك
من غير عمد في هذه الحالة فذلك كغنت صلاة عند ركعها ولم يبق عليه الا شيئا واجب وهو السلام واما الفرائض فقد ثبت
جمعها وقال ابو حنيفة بنوفها وتخرج عن الصلوة بفعل فقد تكون فرضا قد يقعد من فرائضها حتى لو لم ينوها
ولم يخرج من غير علمه بانها في الصلوة من غير متعلقات العزم تبطل صلاته لفعل فرضا من فرائضها وهو الخروج منها
بغير طهران وينتفي عن هذا الاصل وهو كون الخروج من الصلوة بفعل المصلحة ففرضه لا يخرجها سائر تلك بالاش
عشر وهو المتيقن ان المصلحة قد روي في التشهد او كان المصلحة ما سجد على الخنق فانفتحت مكة
بعد ما قد قدر التشهد او وقع حقيقة او احدها حقيقا وحكما جعل سبب بحيث ان من رآه لا يظن خارج الصلوة بسبب ذلك
وقيد به لانه لو وقع عمل كثير لا يبان الاطلاق لوجود الخروج بصفته او كان المصلحة ما فتحة سورة بعد القعود قدر التشهد
بان تذكرها او اراك مكنونة ففهم من غير شك ان كان المصلحة عاريا فوجدت بوجوبها بعد ما قد قدر التشهد على سبيل التوفيق
عليه التوب فلم يخلو في السبب او كان المصلحة ما سجد على الركوع والسجود قدر على الركوع والسجود بعد القعود قدر
التشهد او تذكر المصلحة في هذه الحالة ان عليه صلوة قبل هذه الصلوة وهو صاحب الترتيب او احدث الامام القاري في هذه
الحالة او دخل وقت العصر ومعه صلوة الجمعة في هذه الحالة او كان المصلحة ما سجد على الجيرة فستفك عن برائه هذه الحالة
او كان صاحب العذر فاقطع عذره في هذه الحالة في هذه المسائل الاثني عشر فسدت صلاة عند انه حنيفه لخروج من الصلوة

السابعة من الفرائض

باب اخر غير متضمن ان الخروج بصفته فرض فقد يفرض من الصلوة لا يمكن تداركه فتفسد وقالوا ان صلاة
لان الخروج بصفته ليس بفرض وانما من الفرائض ومن الثانية المتخلف فيها تعديل الاركان فانه
عند انه بوسن فرض وكذا عند الشافعي ومالك واحمد رحمهم الله كما ذكرنا في قول ذكر الفرائض وغيرها
اي عند انه حنيفه ومحمد رحمهما الله سجد تعديل الاركان من الواجبات لان الفرائض في تركها ترك
الاخذ بالركوع والسجود فقال في اخاف ان لا يجوز صلاة وكذا انه حنيفه وعن السرخسي ترك
الاخذ بالركوع والسجود بلفظه الاعتزال اي يلزمه ان يعيد الصلوة بالاعتزال ومن المشايخ من قال
يلزمه ويكون الفرض سواها والاحتياط لان الفرض هو الاول وانما جبر للخلل الواقع فيه بترك الواجب
قال الشيخ كالدين بن الصمام لا اشكال في وجوب الاعادة اذ هو الحكم في كل صلوة اذ ثبت مع كراهة التحية
ويكون جابرا الاول لان الفرض لا يترك وجعله كما يقتضيه عدم سقوطه بالاول وهو لازم ترك الفرض
للايجاب انتهى وكذا القومة من الركوع والجلوس بين السجدين والطائفة بينهما كلها فرائض عند ابو حنيفة
للحديث المذكور وعندهما حسن على ما ذكر في الهداية وغيره قال الشيخ كالدين بن الصمام وينبغي ان
يكون القومة والجلوس واجبتين للمواظبة ولما روي اصحاب السنن الاربعه والدارقطني والبيهقي من حديث
ابن مسعود عن النبي عليه الصلوة والسلام لا يجزئ صلوة لا يقيم لرجل فيصاخره في الركوع والسجود قال القر
مدي حديث حسن صحيح ولعله كذلك عندها وبطل عليه ايجاب السجود والسهوية فلهذا فافح خان
في فصل ما يوجب السهوت قال المصل اذا ركع ولم يرفع راسه من الركوع حتى يخرج ساجدا ياجها يجوز صلاة
عند انه حنيفه ومحمد وعليه السهو انتهى وشبهه ما ذكره القنية من قوله وقد شد القاض القدر في غرضه
في تعديل الاركان جميعا شديدا بليغا لقان اكمال كل ركن واجب عند انه حنيفه فيمكن ترك الركوع
والسجود في القومة بينهما حتى يطأ ثلث كل عظمه فلا هو الواجب عند انه حنيفه ومحمد حتى لو تركها
او شيئا منها ساهيا يلزمه السهو ولو تركها عمدا يكره اشتدا كراهة ويلزمه ان يعيد الصلوة ويكون معتبرا
في حق سقوطه الترتيب وكونه كمن طاف جينا يلزمه الاعادة والمعتبر هو الاول كما هذا انتهى ثم ما فرغ
المصنف من ذكر الفرائض اتبعها ذكر الواجبات فقال وسكواه اي ما عدل تعديل الاركان من الواجبات جملة التكاليف

مصلحة الاعتزال ان كان

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

منها تعيين قراءة الفاتحة فان قراءتها واجبة عندنا خلافا للثلاثة ومنها تعيين قراءة المزمور في الصلوة في
الركعتين الاولى والثانية منها المواظبة عليه السلام عليه من غير ترك ومنها الاقفار فيها اربعة الركعتين الاولى والثانية
على مرة واحدة في كل واحدة فانه واجب حتى لو تكررت ركعة كرهه ان عدل او وجب سجود السهو
لوسهوا ومن الواجبات تقديم او تقديم الفاتحة على السورة للمواظبة ايضا ومنها رفع الصوت او ما يقوم
مقامه من الايات التي تعدل سورتها اليها ان الفاتحة للمواظبة ايضا ومن الواجبات اظهار بالقراءة
فيما يجهر فيه بما لا يجره الجهر والعبد واليسر للمغرب والفتح وكالتراويج والوتر فان لم يجهر في جميع
ذلك واجب على الامام ومنها ان الواجبات المتخلفة بالقراءة فيما يخافه فيها كغير ما ذكره فان
الجهر والمخافة في كل واحد واجب للمواظبة منه على الصلوة والسلام على ذكر ومنها قراءة القنوت في الوتر
ومنها قراءة التشهد فانها واجبة في القنوتين الاولى والاخيرة وفي رواية هي واجبة في القعدة الاخيرة
فقط اما في الاخرى ففي سنة والرواية الاولى ظاهر الرواية وهي اظهار للمواظبة في جميع ذلك من غير ترك
مرة وفي الواجبات القعدة الاولى لما مر من سجود التلاوة فانها مع كونها واجبة في نفسها
فمن الواجبات الصلوة ايضا اذا نلت فيها لو اخرج عن محلهما سبوا على التسهول لانهما من كمالات الركعة
وهي الزيادة وكل فرض واجب ومنها سجود السهو لان سجود السهو جبرما وقع من الخلل في الصلوة بسبب ترك
الواجب والكمال لها ورفع الخلل من الصلوة واحكامها واجب ومنها تكبيرات العبد للمواظبة عليها من
غير ترك والامداد التكبيرات الزوائد ومنها الانتقال من الفرض الذي هو فيه الى الفرض الذي بعده فان
ذلك واجب حتى لو اخل بها كما اذا ركع ركوعين بجب عليه سجود السهو وكذا اذا سجدت سجدة ونحو ذلك
ما يتخلل فيه بين الفرضين شيء ليس بغرض وبقى على المصداق ان لم يذكرها وهما رعايتا الترتيب
فما شرع من الاعمال في كل الصلوة او في كل الركعة والافراج بلطف السلام وهو واجب عند المواظبة
عليه الصلوة والسلام عليه وعند الاية الثالثة موفرض فلو تركه فسدت صلاته عندهم لا عندنا واسميان
صنعة الصلوة من ابتداء الى انتهائها على الترتيب الموارث فهو انه اذا اراد الرجل ان يدخل في الصلوة نزل
ومن شرطهما ما روي في يديه من كية عند التكبير لان اخراجها بعد ذلك في الصلوة فوضي في الصلوة بغيره

لا بد من الصلوة

وهو ادب وليس بغرض في شيء من الصلوة ولا اعتبار لما قاله بعض من شراح الكفر من التركه اذ انما
قيد بقوله عند التكبير لان اخراجها بعد ذلك في الصلوة فرض يفسد الصلوة بتركه ثم استدل على ذلك بحديث
موضوع انه عليه الصلوة والسلام قال اخرجوا ايديكم من اكمالكم من اخرج يديه من كية فالجنة عليه حرام
او لوى ان هذا الجمل العظيم بالحكم وبلا استدلال اما الحكم فانه لم يوجد لعل صحيح ولا ضعيف ولا يصح ان يوجد اما الاستدلال
فانه لو فرض ان هذا الحديث له اصل لم يند غير الراحة ولم يكن ذا بداعضه خبر القديس الاركان وخبر الفاتحة وبغير
ذلك علم يثبت بها صحة الوجوب ثم اذا عوى كبر تكبيرة الاحرام ورفع يديه وموسسه والا فقل كونه الرفع
مع التكبير بان يكون ابتداء عنه ابتداء التكبير وذكر في الهداية انه يرفع يديه او لا ثم يكبر فانه قال فيها
ويرفع يديه مع التكبير وموسسه لان النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه وهذا اللفظ يعني لفظ المعية يشتمل الى
اشتمال المقارنة وهو امر وترى عن انه يوسن والحكمي عن الطحاوي والاصح انه يرفع يديه او لا ثم يكبر لان فعله في التكبير
عن غيرهما سكا والنبي مقدم على الالباب انتهى حقه كما دى اي يقابل بابها مية شجتي اذنية وفي فتاوى قاضي خان
يمس طرفا يها مية شجتي اذنية واصابعه فوق اذنيه ويرفع اصابعه حال الرفع لكن لا يرفع كل الترفع ولا يرفع
كل الضم بل يتركها على العادة ويوجه حال الرفع بطن كية نحو القبلة كما لا اقبال عليها واما المرأة فانه ترفع يديها
عند التكبير هذا ترتيبا بحيث يكون رؤس اصابعها خد اشكها لان ذلك كسر لها وامر لا يمتنع على الترفع والمقدي يكبر
تكبيرا متقاربا تكبيرا الامام عنده حنيفه وعندهما يكبر جدا الامام والمطابق ان ما هو من الافضلية لا في الجواز وقد غلبت
المسئلة وعندهما يكبر جدا بدليلها في جث التكبير ولا يترك رفع اليدين عند التكبير لانه سنة مؤكدة ولو اعتاد تركه
باشم لنفسه الترك بل لانه استحبابي وعدمه بمبالاة بسنة وطلب عليه النبي عليه الصلوة والسلام مدة عمره اما الترك
بعض الاحيان من غير اعتناء فلا ياتى وهذا مقرر في جميع السنن المؤكدة ثم يضع يمينه على يساره بعد التكبير
ولا يرسلها عندها خلافا لما ذكره بقبض يمينه اليمنى راس يده اليسرى او السنة ان يجمع بين الرفع والقبض
فكيفية الجمع ان يضع كفي اليمنى على كف اليسرى ويخلق الابهام والمخضر على الراس ويبسط الاصابع الثلث على الذراع
ويضعها الوجه تحت السرة وغداثا في على الصدر وهو رواية عن احمد ومالك واما المرأة فانه تضعها
تحت ثديها بالاغناق ثم وضع سنة بكل قيام فيه ذكر سنون عنده حنيفه وان يوسن ويرسل في القنوت بين الركوع

في كل صلاة

والسجود وبين تكبيرات العبد بين انفا قام يقول سبحانك اللهم وبحمدك الى اخره وان زاد في دعاء الافتتاح
بعد قوله وسبحك لفظ وجعل ثانيا ولا يجمع من زيادته وان سكت عنه لا يؤمر به لانه لم يذكر في الاحاديث
المشهره ويقول بعد ثانيا وقبله الله وتجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيئا وما انا من المشركون
الاخره عند يوسف بن زكريا عن ابي يوسف يقول التوجه قبل التكبير والنية وفي رواية بعد التكبير وعند
يقول التوجه ان شاء الله قبل الافتتاح يعني قبل النية ولا يقول ذكر بعد النية قبل التكبير بالاجماع وهو الصحيح لانه يكون
فصل بين النية والتكبير بعد الافتتاح يتعوذ اي يقول اخذ بالله من الشيطان الرجيم والافتتاح عند صاحب الهداية
ان يقول استعذ بالله الى اخره فلو سجد في قربة الفاتحة لا يتعوذ بعد ذلك كذا في الملاحه وبهم منه انه لو تذكر
قبل اكمالها يتعوذ وحيث ينبغي ان يستأنفها اما التعمد من حيث المحل فتبين للناس عند يوسف فكل من ياتي
بالثاني ياتي به سواء كان يقرأ او لا لانه للثاني لا القراءة لدفع الوسوسة والكل محتاجون اليه حتى انه ياتي به المقدس
كما ياتي به الامام والمنفرد وفي العبد بين يات به قبل التكبيرات بعد الثناء لانه تسبحة ولا يؤخره عن التكبيرات وعند
ان حنيفة ومحمد التعمد للقراءة فلا ياتي به المقترن لانه لا يقرأ ويؤخر عن تكبيرات العبد بين لان تحمل القراءة
بعد السجود ياتي بالثاني اذا ادرك الامام حالة الخفاقة ثم اذا قام فقاما سابقا ياتي به ايضا كذا في الملاحه
وجه ان القيام الى قضا ما سبق تحريمه اخرج للخرج به من حكم الافتداء الى حكم الانفراد ومخاراك شرفها و
مولاه تبع للقراءة وبها أخذوا اذا ادرك الشاهد في الصلوة عند الشروع الامام ومواي والمحال ان الامام يحجب
بالقراءة لا ياتي بالثاني بل يسمع وينت لآية وقال بعضهم ياتي بالثاني عند سكات الامام حال كون الثناء كله مكتوبة
او مكتوب كالتين بحسب ما يمكن لانه المكي الا تبيان بالسنة مراعات مقتضى الامر وروى عن الفقيه ابي جعفر
الصفواني انه قال اذا ادرك الامام في الخفاقة بين بالافتاق وان ادركه في السجدة بين عند ابي يوسف لا
عند محمد بن كزيمه والذخيرة وهو بعيد اذا قلنا قوله سكا فاذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية بين الفاتحة وغيره
بل الاجماع هو القول الاول انه لا ياتي به قطعا لا لطلاق النقص اما في الجملة والعبد بين التقيدهما بناء على الغالب
لان السجدة عن الامام يقع فيهما في الغالب والا فغيرهما ايضا كذلك اذا كان المعذور حال الجهر بالافتاء سجد عن السلام
بحيث لا يسمع صوتة فقد اختلفوا في ذلك كما اختلفوا في وجوب الانصات على العبد والخطيب فخطيب قال بعضهم يجوز

القراءة والذكر ولا قال بعضهم يجب الانصات فيلزم ان لا يسمع فكذا ينبغي ان يكون هنا لانه ان لم يكن الاستماع فاما
لانصات ممكن فيجب ما هو ممكن ولا يسقط سقوطه عن الممكن لعدم الملازمة وجودا وعلميا وان ادرك الامام
الركوع فانه يتخير في الاتيان بالثاني ان كان اكثر رايه يجوز اكبر بابا الموقرة وبالثناء المثلثة الغالب
رأيه انه لو اتي به يدرك الامام في سجد من الركوع ياتي به قريبا لا مكان احراز الفضيلتين معا فلا يفتوت احدهما
ومحل الثناء هو القيام فيفصل فيه والآي وان لم يكن غلب ظنه انه لو اتي بالثاني يدرك الامام في سجد من الركوع
بل غلب على ظنه انه لا يشتغل به لا يدرك شيئا من الركوع مع الامام وشك في ذلك بركوع وبنجاح الامام وتبكر الثناء لان احراز
فضيلة الجماعة في تلك الركعة او في من احراز فضيلة الجماعة الثناء لان سنية الجماعة اكد وقوى من سنية حتى ذهب
وجوب كثير من العلماء وكذا الحكم اذا ادرك الامام في السجدة الاولى ان غلب على ظنه انه لو اتي بدركه في سجد
اي يدرك الامام في سجد من السجدة الاولى ينشئ والاثير الثناء ويسجد لاحراز فضيلة الجماعة في السجدة الثانية و
قيده بالسجدة الاولى لانه لو ادركه في الثناء يات به فلاول ان لا ينشئ على سنية ولا ياتي بالركوع فيما اذا ادرك
بعد الركوع لان الواجب على المسبوق متابعة الامام فيما ادركه فيه ولا يجوز له ان ينصرف عنه قبل ان يتم صلاته على
انه لا فائدة فيه لانه لا يجتنب له ولا يكون مدركا لتلك الركعة ما لم يشارك الامام في الركوع كله او مقدار شيئا
منه وفي الذخيرة قال وان سوى ظهر في الركوع يعني حال كونه الامام راكعا صار مدركا اي لتلك الركعة قد علم
النسج او لم يتدراى لاشروط المشركه قدرا التسمي وهذا هو الاصح وان ادرك الامام وموئدة القعدة الاولى
او الاخرة قال بعضهم كبير ويعقد من غير ثناء وقال بعضهم ياتي بالثناء ثم يعقد الاول او لا يتعوذ
الا بعد الثناء في النوادر ان كبر وتعوذ وشئ الثناء لا يعيد وكذا ان كبر وشئ الثناء والتعوذ والتسمية
بناء على الثناء غير واجبة ايضا كالثناء والتعوذ وسبأه الكلام علينا ان شاء الله تعالى فربما تم بعد التعوذ بتمثال
يقراء بسم الله الرحمن الرحيم فيلزم ان بالتسمية في اول كل ركعة بقراءة فيها احتيالا لان اكثر المتكلمين يقرأون
بوزوانه عن ابي حنيفة ان محمدا اقول الصلوة والصحيح ان محمدا اقول كل ركعة يقرأ فيها اما الامام اذا جهر فلا
يأتي بها سواه لا ياتي بها جهرا واما سرا فياخذ بها واذا خافت ياتي بها اي محمدا فالتقيده بالامام في جهر احتراز فان
المنفرد كذلك ولا المقترن لا يقرأ واما التسمية عند ابتداء الصلوة بعد الفاتحة فانه عند ابي حنيفة لا ياتي بها الا حال

في ادراك الامام

الجهر ولا في حال الخفية وكذا عند بوسن وغيره من بدعيات في أول السورة إذا خافت بالراءة لا إذا
 جهل ان المشروع في الخفاء كما تقدم ثم بعد التسمية بقرأ الفاتحة وإذا قال الامام في آخره والظاهر ان يقول ان
 الامام امين والمؤمن ايضا يقولها والثاني من مسند لقوله عليه الصلوة والسلام اذا امن الامام فاستوفاه من
 وافق تاسيئة تامين الملايكة عنقر له ما تقدم من ذنبه متفق عليه وبه ثبت تامين الامام بطريق الاشارة لانه
 لم يسبق له الكلام وكفى في الخفي الامام والمقدمون امين ثم يتم الى الفاتحة سورة او ثلث آيات فصار قدر
 اقص سورة وتقدم ان ذكر واجب كالفاتحة فان قراءته الفاتحة آية قصيرة او اثنتين قصيرتين لم يخرج عن قدر
 الكراهة لكرهه التحريم لافلا به بالواجب فان قراءته ثلث آيات فصار او كانت الآية او الايتين تعدل ثلث
 آيات فصار خرج عن هذا الكراهة المذكورة ولكن لم يدخل في هذا الاستحباب وحيد ينبغي ان يكون فيه كراهة
 تنزيه لان ترك المستحب يكره تنزيها كما ان ترك الواجب يكره تحريما على ان المراد من الاستحباب هنا السنة على
 ما خرج به من اكثر الكتب ان الواجب موضع السورة او الايات اليها في الفاتحة في الاوليتين والمستحب على
 ثلثة اوجه ان يقرأ في السفر حال الضرورة من خوف او عجلة لم يذكر في الفاتحة الكتاب واي سورة شاء او مقدار
 اقص سورة من اتي محل نيت والوجه الثاني ان يكون في السفر حال الاختيار من الامن والعجلة فينبذ بقراءة صلو
 الجهر الفاتحة بسورة البروج وشمل او قريبا منها في المقدار ويقرأ في الظهر كذا ويقرأ في العصر والعشاء
 دون ذلك نحو سور الطارق والشمس وفيها وفي المغرب بقراءة ما بقصار جدا كالعصر والكوثر والوجه
 الثالث في الظهر اذا خاف فوت الوقت يقرأ قدر ما لا تقوته الصلوة كالفاتحة في السفر حال الضرورة وان لم يخف
 فوت الوقت فالسنة حقه انه يقرأ في صلوته الفاتحة في الركعتين بارجعتين آية وسلم وهو الادنى او عشرين
 او اثنين آية وموالا وسط والاعلى الزيادة على سنتين الى المائة ففي صحيح مسلم عن حديث جابر انه عليه الصلوة
 والسلام كان يقرأ في الجوفاق وخوفه في الصحيحين عن انه بردة كان عليه الصلوة والسلام يقرأ في
 الجوفابين السنين الى المائة آية قبل يقرأ بالواحد مائة وبالك في اربعين وبالا وسط مائة بين خمسين الى
 سنين وقيل ان كان الليالي قصارا فارجعتين وان طولها فمائة وما بينهما ما بينهما وقيل ليظهر ان طول
 الآية وقصوة وتوسطه وتيسر في الظهر مثله اي شلها بقراءة الفاتحة او بقراءة آية دون ما يقرأ في الجوفاق هكذا

في

ذكر في الاصل لان وقت الظهر وقت الاشتغال بالكسب لتطويل فيه مؤدة السجدة بخلاف وقت الجهر
 ويقرأ في العصر والعشاء كذا ذكر ودون ما يقرأ في الجوفاق والقدوري يقرأ في الجوفاق في كل ركعة
 بطوال المفصل اي بسورة من طوال المفصل وفي العصر والظهر والعشاء ما وساطة المفصل وهذا من
 من قدوري اختيارا لرواية الاصل في الظهر حيث جمع مع العصر والعشاء لا مع الجوفاق ويقرأ في المغرب
 بقصار المفصل اما الطوال اي طوال المفصل فمن سورة الحجرات الى سورة البروج اما الاوسط فمن سورة
 البروج الى سورة لم يكن واما القصار فمن سورة لم يكن الى اخر القرآن هذا هو الذي عليه الجمهور في غير
 طوله واوسطه وقصاره والمنفردة كالا مائة في جميع ذكر وبطل الامام في صلوته الفاتحة في الركعة الاولى على الركعة
 الثانية وهذه الاطالة مسنونة اجماعا اعانة على ادراك الركعة الاولى وقد راطلة ان يقرأ ثلثيها
 ستن فيهما في الاولى وثلث في الثانية وهو معتبر من حيث الاية ان تساوت او تفاوتت طولها وقصرها
 فان تفاوتت اعتبر من حيث الكلمات والوقوف كذا في الكفا وفي شرحه الطحاوي يقرأ في الاولى ثلثين
 آية وفي الثانية عشر او عشرين مائة بيان الاولوية واما بيان الحكم فلو قراء في الاولى اربعين آية وفي
 الثانية ثلث آيات لا بأس به كذا في الكفاية وركعتي الظهر وما سواها اي سوى الظهر من بقية الصلوة وفي
 بعض النسخ وما سواها سواء في قدر القراءة من حيث السنة وقال محمد بن ابي ان بطيل الاولى على الثانية
 في الصلوة كما اعانة على ادراك الركعة الاولى كما في الجوفاق ان الوقت فيها سواء وقت اشتغال ايضا
 بالكسب كما ان الاشتغال في الجوفاق باليوم واما اطالة الركعة الثانية على الركعة الاولى فمكروه بالاجماع كمن
 لا سلق الاطالة بل ان كانت تلك الاطالة ثبتت يا شاعرا بما فقهه نكره وان كانت تلك الاطالة آية او اثنتين لا كره
 لما روى انه عليه الصلوة والسلام صلى الصبح بالمعوذتين وثانيتها اطول من اوليتها بآية اما في السن وفي
 سائر النوافل فيسوي بين الركعتين فلا يطيل احدهما على الاخرى الحالة بنية الطهور لعدم الترجيح اذا كان ما يقرأ
 في السن او النوافل يتروا عن النبي عليه الصلوة والسلام وما تروا عن الصحابة رضي الله عنهم فانه عند بعض كاجا
 في الرواية والاثر ثم اذا تم القراءة فلما اي حين فرغ من القراءة يجترأ كذا وهذا غير انه بطيل خاتمة الخرافة
 بالركوع من غير تراخ وقوله يكبر تكبيرا جده حاله من ضمير تحت او ركعا وهو غير غارة التكبير الركوع ثم قرع به

في كيفية القراءة في وقت الجهر

في كيفية القراءة في وقت الخفاء

قال وينبغي ان يكون ابتداء الكبرية غدا والحرور والغدا من غدا الاستواء راعيا وقال بعض المشايخ
يكبر قائما ثم يركع وكذا في المحيط مستدلا بقول محمد اذا اراد ان يركع يكبر ويصلي اي بعض المشايخ قالوا اذا
اتم القراءة حالة الحرور لا بأس به بعد ان يكون سابقا من القراءة وحدا واحدا او كلمة واحدة لا أكثر من ذلك فلا
يكون قاربا في الركوع والقول الاول وموافقا له في الاقوال ويضع يديه في الركوع على ركبتيه متعامدا بهما
ويؤخر اصابعه ولا يندب الى التفريح الا في هذه الحالة ولا الى الغم الا في حال السجود وفيما سواهما يترك عليهما
عليه العادة ويبسط ظهره ويسوي راسه ويجعل راسه الى اليمين ويقول في ركوعه سبحان ربك العظيم
ثلاثا وذكر ادناه وان زاد على الثلاث فهو في الفعل الذي هو الزيادة افضل من تركه ولكن اذا زاد فاستد
انه يحن على وتر لان الله سبحانه وتعالى انما افترض التسبيح على مرة واحدة او ترك التسبيح بالكلية جازت صلاة لعدم
ركبته ولكن يكره ذلك وهو التكرار والاقطار على مرة وكذا الاقطار على مرتين لا خلاف بالسنه وروى عن ابي
مطعم البلخي ان سجد الركوع والسجود ركن لو تركه لا يجوز صلاته وقد تقدم الكلام عليه في الفرض الرابع ولا ينبغي
للامام ان يلبس التسبيح او غيره على وجه يعل به القوم اذا اتي بقدر السنه لانه في التطويل المذكور سبب التغير
عن الجماعة وانه اي التغير عن الجماعة مكروه لانه مؤذي الى حرمان المسلمين الثواب الموعود على الصلوة بالجماعة
واعلم ان التطويل المكروه هو الزيادة على قدر ادنى السنه غرض ملل القوم حتى ان رضوا بالزيادة لا يكره وكذا ان
متواصلي قدر ادنى السنه لا يكره ولا يكونون حذو رئين في الملل والتخلف سبب ذلك فانه صلى الله عليه وسلم نهى عن
التغير بالتطويل وقد كانت قراءته وسائر افعاله على وجه السنه فلا بد من كون ما نهى عنه غير ما كان دأبه وغير
الضرورة واما حال الضرورة فهو مستثنى كما في تحقيق علة الصلوة والسلام ليلتي وليلى المراد بالتحقيق الاطلاق
بانواب او السنه لغير ضرورت كما يفعله الكثير من المذاهب في حقين بطول الحديث مع الغفلة عن معناه وموانه روى
انه عليه الصلوة والسلام قال اذا صلى احدكم بائنا فسليخفق فان فيه الضيق والسيقم والكبر واذا صلى لنفسه فليطول
ما شاء ونظرا للمسلم العنيد والكبير والصغير وذو الحاجة وفيها معنى انس ما صلبت وراها امام قط اعطى صلوة
ولا اتم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان يسمع بها العنق فيحقق مخافة ان تفنق امته ولو اطلال الامام
الركوع لا درك الجاني الركوع لا تقربا اي لم يطل الركوع لاجل التوب به لله سبحانه فهو اي غفلة ذلك مكروه

كراهه

هذا الحديث في السنن
وغيره في صحيح البخاري
وغيره في صحيح مسلم

كراهه تحريم حتى قال ابو بكر بن سالم ابا حنيفة عن هذا فقال اكوله ذكر واخبر عليه امر اعلينا وكذا روى عن
عن محمد ولقب قاضي خان هذه المسئلة بسند الرواية لانه قد عرفت انه سبحانه وسبحان ما من ثناء ان يقرب به اليه ولكن من هذا
لا يكثر بسبب هذا الفعل واكثر العلماء حملوا الكراهه وكذا امر من على ما اذا كان الامام يعرف الجاني بعينه اما اذا
كان لا يعرف فقد قالوا لا بأس به لانه اعانة الله الطاعة لكن بطول مقدار لا يشغل على القوم بان يتركوا سببا ويستحيين
على الحقاد وعلى طول القراءة في الركعة الاولى على الثانية ليدرك الناس تلك الركعة لا بأس به اذا كان مقدارا
لا يشغل واعلم ان لفظ لا بأس به في غير الطالب ان تركه افضل وينبغي هناك كذلك فان فعل العباد لا مرفعه بسببه عدم
اخلاصه له سبحانه لاشك ان تركه افضل لقوله صلى الله عليه وسلم من سجد لغير الله لم يركب له الا برسك واما لو اطل الركوع عند جني
الجاني تقربا لله سبحانه خافه من غير ان يتخير في قلبه شيء سوى التوب حتى ولا الاعانة على ادراك الركعة فلا بأس به
اي بفعله لا طالة وعلى ما قلناه يكون لفظ لا بأس به بمعنى انه لا افضل لا بالمعنى الغالب لكنه غاية الندرة وقال بعضهم
اذا احتسب الجاني بطول التسبيحات بالتالي في القلق بما من غير ان يتركه عدوها ولا فرق بينه وبين زيادة
العدد والكلام في طالة الركوع انفس التسبيحات حتى لو كانت ساكنا فالحكم كذلك ثم بعد اتمام الركوع برفع راسه
يستوي قائما ويقول الامام حال الرفع سمع الله مني جملة اي قبل يقال سمع الامير كلام زيدا اي قبله وهو دعاء
بقبول الحمد وان كان المصلى مقتديا فانه ياتي بالتحميد بان يقول اللهم ربنا لك الحمد اللهم ربنا لك الحمد وربنا لك
لك الحمد وربنا لك الحمد وافضلها على شريتها كذا في الكافي ولا يات المقتدر بالتسبيح غرضا خلافا لما في قوله
عليه الصلوة والسلام اذا قال الامام سمع الله مني جملة فقولوا اللهم ربنا لك الحمد فانه من وافق قوله قول الملائكة
غزله ما تقدم من دونه متفق عليه من حديث ابي هريرة وان كان المصلى منفردا يات بها قائل الحمد لله والمنفرد
يجمع بينهما الا في رواية الامام نيات هذا التسبيح بالتحميد ايضا على قولهما وفي ظاهر الرواية عن انه صنفان يات بالتسبيح
بالتحميد وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يترك ما قدمناه عن الكافي وانه سبحانه اعلم ورسالة الدين في القومة بعد
الرفع من الركوع بانفاق المشايخ كذا قال الصدر الشهيد صاحب الدين في اوقاته اما على قول محمد فلا لانه قيام لا قراءة
فيه واما على قولهما فانه وان كان فيه ذكر مسنون في حق المنفرد وفي رواية وفي حق الامام على قول لكنه غير مقتدل هو
قوله ربنا لك الحمد وكونه وهو شيء قليل لا يتركه لانه على ريان التفتن والتحلية فلا فائدة في الغفلة وكذا السيد الامام

درس

اذا قدموا الشهد وفيه كفة اليمنى على هذه اليمنى وقبض اصابعها واساد باصبعها على الابهام والمروى
 عن كيفية الاشارة قال يقبض خضفوه ولقمة يديها ويخلق الوسط والابهام ويقبض السبحة وكذا عن ابن يونس
 في السالم وعن كثير من المشايخ لا يشرع الاصل ويحذف الملامة قال نجم الدين الزاهد في العمل بالاشارة او
 وصلة الاشارة عن الطوائف انه يرفع الاصبع عند النسيء اي عند قوله لا اله الا الله ويضعها عند الاشارة اي عند
 قوله لا اله الا الله ايها ويكبر ان يشرع كذا سبحة ثم اذا قعد على الصلوة المذكورة ينشدها اي يقول الشهد
 ويؤمن تسمية الصلوة باسم حزبه ويقول عطف قلبه على الشهادتين لله والصلوات والطيبات الى قوله اي الى ان
 يقول عبده ورسوله ومواسلح عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين الشهد
 ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله والنجاة في حجة اسم من حتى فلان فلانا اذا دعا له عند
 ملاقاته واستشفاه من قول العرب عند ملاقاته بعضهم جفا حياك الله اي ابتكأك وكل قوم حجة يحيى بها بعض
 بعضا عند الملاقاتة وحجة الاسلام والملازمة بالحيات ههنا جميع الاشهاد والعبادات التولية والولاية
 العبادات البدنية والطيبات العبادات المالية يعني ان هذه العبادات مخففة بانه سكا لا يتجملها غيره واهله
 انه عليه الصلوة والسلام لما اختلف في الموضع المستوي سمع فيه حرق الاقلام وقام مقام الذي اراد الله تعالى
 للمخاطبة فصار ان يجيب به سبحانه وتعالى كما يجيب الملوك فاعلم انه سبحانه ان قال النجاة لله الى اخره فلما قال ذلك في
 عليه وحياء بان قال السلام عليك ايها النبي ورحمة وبركاته ثم قال سبحانه السلام عليك الى اخره قال النبي صلى الله
 عليه وسلم السلام علينا اي محض الامنة وعلى عباد الله الصالحين شريكا لانه وليس بالصلوات من الملازمة
 الانبياء وصلى الله على النبي صلى الله عليه وسلم قال الله لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده
 ورسوله ثم الشهد على هذه الصفة هو شهادتي مسعود لما روى عنه ولا يزيد على هذا القدر من الشهد
 الاول فان زاد على قدر الشهد قال بعض المشايخ ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابيهم محمد
 وعلم ان جنته فيما رواه الحسن بن علي ان اراد حرقا واحدا فعليه سجدة السهو قال المعنى اكثر المشايخ على هذا
 اي انه يلزم السهو بزيادة حرف واحد وهو الملامة والنجاة رانه يلزم السهو ان قال اللهم صل على محمد و
 الصلوات ان قدر زيات الحرف وكوه غير حيزه فيجب سجد السهو وانما المعنى قد راى يؤدى فيه ركن كانه
 الجهر

لما

في الجهر فيما خافت وعكس وكما في الفكر حال الشك ونحوه على عرفه باب الشك السهو وقوله اللهم صل على
 محمد وشغل من الزمان ما يمكن ان يؤدى فيه ركن بخلاف ما دون ثلاثة من قليل يعمل حرا زنة ويعلم انه لا
 شرط في الشك بذكر بل لو كانت مقفلا ما يقول اللهم صل على محمد بحسب السهولة اخر الركن بقدر ما يؤدى فيه ركن فاذا
 قام بعد الشهد الاول الى الركعة الثالثة لا يعتمد بيده على الارض كما في رواية داود عن ابن عمر ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يعتمد الرجل على يديه اذا نهض في الصلوة وان اعتمد لا يمكن به ويقتضى الحديث
 انه يركع اذا لم يكن عزرا لطلق النهي ويكتفي عند هذا النهوض ذكره في شرح المختار وقد عرفت خزانة الفقه
 ونظم الزند وستي كبريات فرايض اليوم والليلة اسبعا وسبعين ولا يكون كذلك الا اذا كان في القيام الى
 الثالثة تكبير وان كانت تلك الصلوة فربما ثلثه او رابعة فهو محتار فيما بعد الا ولين اذا كان قد قرا
 فيها بين ان يقرأ وبين ان يسبح ومن ان سكت والقراءة افضل وقد مر الكلام فيها وان قرا يقرأ
 الثاني حسب ما يكون السين مبتدئا على الضم يفتح فقط ولا يزيد عليه شيئا فان من السورة الى الثانية ساهيا يجب
 عليه سجدة السهو في قول ابن يونس في الشك في الركوع عن محمد بن عتيق الثاني اما اذا كانت الصلوة سكتة في المنحنى
 الرواتب او خلا غير الرواتب فيبتدئ في القيام من الشهد كما ابتداء في الركعة الاولى يحضنه يات بالثنا
 والتعوذ ولا يرفع يديه لان كل شفع من الفعل صلوة واحدة وهذه الاستدلال يقتضي ان يرفع يديه و
 يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الشهد وقد مر في الصلوة غير المنقضية ان اطلاق السجدة تشمل
 الاربع قبل الظهر وقبل المغرب وسجدة ايضا وقد تقدم في بيان اوقات الكراهة الصريح بانه لا يصل فيها
 في الشهد الاول ولا يستغفر اذا قام الى الثالثة وكذا اسما بر ما يقتضي انما صلوة واحدة والاصح انه لا
 يصل ولا يستغفر في سنة الظهر والمغرب ويستغفر في القعدة الاخير من مثل ما تقدم في القعدة الاولى عننا من غير
 فرق والمراة تقعد على اليدين اليسرى والقدمين الاولى والاخيرة وتخرج كذا رجليه من الجانب الاخر
 اي الايمن لان ذلك اشترطها وايضا يسن ركعة السجدة واليسرى تشهد اي ويستغفر في الشهد في القعدة
 الاخير فاذا اتم الشهد في قول عبده ورسوله صل على النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنة في الصلوة عننا
 وعننا وغدا للجهر وقال الكافي في فرض ولا خلاف انما تفرض في العمرة وقال الطحاوي يجب كذا وكذا وقال

ما في الشك في الركعة
 بعد ذلك

السجدة في الصلوة

الكوني للجب وجعل في الخندق قول الطحاوي اجمع وهو المختار لقوله عليه الصلوة والسلام رغم ان رجل ذكرت عنده
عليه رواه الترمذي وقال حديث حسن وقوله عليه الصلوة والسلام الخيل من ذكرت عنده ولم يصح على رواه
الترمذي وقال حسن صحيح والا حديث في ذلك كثيرة جدا بعضا اي يبيد الوجوب وبعضا اذم على الشك فيفيده انه
انما ولو تكررت ذكره عليه الصلوة والسلام في مجلس واحد قال في الكافي لم يلزمه القنوة واحدة في الصلوة غير انه قد
تكرره بخلاف السجود اي سجود التلاوة فانه لا يندب تكراره بكمالات التلاوة في مجلس واحد والتبعية كالصلوة
وقبل في التسمية في كل مرتبة الى الثلث قال الزاهد في نظم ولو تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد وفي مجلس
يجب لكل مجلس على حدة ولو تركه لا يفي ديننا عليه وكذلك الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام لكن لو تركها
يفي ديننا عليه لانه لا يخلو عن جود نعم الله تعالى الموصية للصلاة للشأن فلا يكون وقت للفناء قضاء الفاتحة في الاخيرين
بخلاف الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم انتهى والمختار في هذه الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم على ما ذكره في الكفاية و
الزاهد في القيمة وشرح القدر في قال سئل محمد بن عيسى عن الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صل
على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وهو الموافق لما في الصحيحين وستفتقر بعد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
وسمى بطلب المغفرة لنفسه والوالدين اذ كانا مؤمنين وجميع المؤمنين والمؤمنات فيقول ربنا اغفر لي و
لوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ويؤخذ من ذلك ويدعو بالدعوات الماثورة اي الملقولة عن النبي صلى الله
وسلم كما في الصحيحين عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال لسؤال الله صل
الله عليه وسلم عظمي دعاء ادعوه به في صلاتي قال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت
فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي انك انت الغفور الرحيم وكان في صحيح مسلم عن ابي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شهد احدكم فليستعذ بالله من اربع يقول اللهم ان اعوذ بك من عذاب
جهم ومن عذاب القبر ومن فناء المحيا والممات ومن شر المسج الدجال ويدعو بما يشبه الفاتحة القرآن
كما تقدم وكفوله سكا ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ربنا لا تزعج قلوبنا
بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ويؤخذ من ذلك ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس ومما

في التسمية

في التسمية

في التسمية

لا يستعملوا عليه منهم نحو قوله اللهم اكسني او اللهم زقني فلانة او اعطني مالا او متاعا وما شئت ذلك حتى لو قال في كل مرة
وسط الصلوة قبل القعود الاخير قدر الشهد تفسد صلاته واما بعد الشهد فانه لا تفسد لكن يكون ناقصا لترك
السلام الذي هو واجب وروى عن بعض المشايخ انه قال لا يقول في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وارحم محمد
فانه نوع من تنقيح الانبياء ونحن امرنا بتعظيم الانبياء وتوقيرهم واكثر الناس على انه يقول وارحم محمد وآل
محمد للتواريت قال المستغني ويكون معنى قولنا وارحم محمد ارحمته محمد في الشهادتين راجع الى الامة كمن حباية
وله ابي شيخ كبير فارد السلطان ان يقيم العقوبة فيقول الناس ارحم هذا الشيخ الكبير فان ذكر الرمح راجع الى الابن
المباذ حقيقة كذا في الحديث ولكن الاثبات بما في الاحاديث الصحيحة اولى واخرى ويقول فيما اذا ان بقوله وارحم محمد
وال محمد كما صليت وباركت ورحمت لموافقة وارحم ولا تقول ورحمت لانه لم يكن قد قال ورحم واما ان قال
في ذلك ورحمت ما كان الراي فهو خطأ اذ ليس في اللغة ترحم ترحمة وتقول بعد قوله ورحمت ورحمت
بالاستعداد بتدبير الخاء من الفعل يجوز ان لا يحسن محبة في اللغة يقال ترحم عليا فادعاه بالرحمة وذلك ان
الله سبحانه نفس الرحمة ولا يقول بعد قوله في العللين ربنا انك حميد مجيد لعدم وروده في الاحاديث ولو قال
ذلك لابس به اي لكونه اذ هو زيادة ندا لله ولا ضرر له ولا تغيير في المعنى وان كان الاول تركه لعدم الوجود
اذ الاول المحمدي على الاثبات بما قاله صلى الله عليه وسلم من غير زيادة ولا نقصان وبغير التسمية اذ انتهى
الى الشهادتين وقال في الواقعات لا يشرع والاول المختار فان استرعى في بعض المنصور والنبير وحقق
الوسطى بالاباء اي يجعلها حلقة وقد ذكرناه في بحث الشهد فاذا فرغ من الادعية بعد الشهد يسلم عن يمينه
ويقول السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول في هذا السلام في خروج من الصلوة سواء كان عن اليمين او
اليسار وبكاته كذا ذكره في المحيط بخلاف السلام الذي في الشهد ويقوله السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله
وبكاته حيث يقول ابتاع له للمروقي في الموضعين اذ في سلام الشهد قد ورد ذلك على ما تقدم بخلاف سلام
التحليل وينبغي بالتسمية الاولى في خطابه بعلبك من موضع يمينه من الملائكة والمؤمنين المشار اليهم في صلاة
دون غيرهم ويفعل في السلام عن يمينه مثل ذلك اي يقول السلام عليكم ورحمة الله وينوي به من هو عن يساره
من الملائكة والمؤمنين ثم قبل الثانية سنة والامحانها واحدة كالاولى واعلم ان الواو لا يقتضي الترتيب

في التسمية

كما هو مقرر فلا يظن من تقديم الملائكة في الذكر اعتقاد افضليتهم على المؤمنين بل مذهب اهل السنة والجماعة ان
رسل البشر افضل من رسل الملائكة وسائر الانبياء من المؤمنين افضل من سائر الملائكة لقوله تعالى ان الذين آمنوا
وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية وقوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا وال ابراهيم وال عمران على العالمين
والملائكة داخلون في جملة عالمين وفي البرية وقال بعضهم ان بعض العلماء ينوي من الحفظ الذي وكلوا الحفظ
خاصة والاعم البنية وقال بعضهم ينوي جميع من موعى الملائكة على سبيل العموم لانه ان كان قد اختلف الاخبار قيل
ان كل مؤمن حسن كما وقع نسخ المتن بلا ثناء والاو ان يقال ان من الملائكة باق ما خرج من النكاح
وهذا القول من ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مع كل مؤمن خمس من الملائكة واحد عن
يمينه يكتب الحسنات وواحد عن يساره يكتب السيئات وواحد امامه يلقنه الخيرات وواحد وراءه يدفع عنه المكروه
وواحد عن يمينه يكتب ما عليه من الذنوب ويبلغه الرسول وقيل مع كل مؤمن ستون ملكا وقيل مع
كل مؤمن مائة وستون ملكا
وينوي القنذلي امامه في السجدة الاولى من
نوى فيها ان كان الامام عن يمينه او بجذانه في السجدة الاخرى ان الثانية ان كان عن يساره والامام ايضا
مع الحفظ وينبغي للمصلي من طريق الادب ان يكون منتهى عبادة في حال قيامه الى موضع سجدة ولا يتجاوز وفي
حال الركوع الى ظهر قدميه ولا حال السجود الى الارض انما الى طرفه وفي حال قعوده الى حجره بفتح الحاء وسكر
ووما على جميع فحده من ثوبه وذلك كله مقتضى الخشوع فان الخشوع لا يتطرق حركته عينيه ازيد مما هي عليه واذا تركت
العين على ما هي عليه لا يتجاوز نظر في الحالات المذكورة الى غير المواضع المذكورة وينبغي ان يكون بين قدميه
في حال القيام قدر ربيع اصبع مضبوطة كناية الطهارة ومذاك ادب ولو ترك لا ياتع والسنة الامام في السلام
ان يكون التسليم الثانية اخفض من الاولى من حيث الصورة وهذا بناء على ان السنة
في حق المبرهن فاذا كانت الاستغالات جميعا لاجل الاعلام ولا احتياج في الثانية ومن المتابعين من قال بخفض الاولى
من الثانية مراده تخفيفها ولا يجرى بها اصلا فاذا كانت صلوة الامام فهو مخفية ان شاء الله في عن يساره وجعل
القبلة عن يمينه وان شاء الله في يمينه وجعل القبلة عن يساره وهذا اولى وان شاء الله اذهب الى حوايجهم لانه في
صلاته وان شاء الله استقبال الناس بوجهه ان وجلس في حال اذا لم يكن سجدة ان سجدة الامام ان في مقابلة مقتضى

في حال الركوع الى ظهر قدميه ولا حال السجود الى الارض انما الى طرفه وفي حال قعوده الى حجره بفتح الحاء وسكر

من الثانية مراده تخفيفها ولا يجرى بها اصلا فاذا كانت صلوة الامام فهو مخفية ان شاء الله في عن يساره وجعل

وان كان مقتضى فلا يستقبلهم بل يخرج يمينه او يساره سواء كان ذلك المصلي في الصلوة الاولى قريبا
من الامام او في الصلوة الاخرى بعد اعنه اذا لم يكن بينهما حاجز والاستقبال الى وجه المصلي مكره مطلقا
واعلم ان الاخراف والاستقبال مطلق لا تفصيل فيه بين عدد وعدد على ما ذكره في الخلاصة وغيره
حتى لو كان في خلق الامام اثنا عشر فيستقبلها الامام بعد الصلوة هذا الذي ذكرنا في التحجير بين
ذكرنا الاخراف والانتصاف والجلوس مستقبلا اذا لم يكن بعد المكتوبة التامة تطوع كالنحر والعم
قال في الخلاصة وفي الصلوة التي لا تطوع بعدها كالنحر والعم يكره ان يركع فاعدا في مكانه مستقبل انتهى
وجه الكراهة مخالفة الفعل الذي كان عليه كان عليه الصلوة والسلام يداوم عليه فان كان سجدة
اي بعد المكتوبة تطوع يقوم الى التطوع بلا فصل الاستدراك ما يقوم اللهم انت السلام وشك السلام
تباركت يا ذا الجلال والاكرام ويكره تاجية السنة حال اذا الفريضة بكثر من نحو ذلك القدر كثيرا
فاحشا فاذا قام الامام الى التطوع لا يطوع في مكانه الذي صلى فيه الفريضة بل يتقدم او يتأخر ويخرج
يمينا وشمالا لما في ابي داود والترمذي عن المغيرة بن شعبه انه عليه الصلوة والسلام قال لا يصلي
الامام في الموضع الذي يصلي فيه حتى يتحول او يذهب الى بيت فيطوع ثم ان هناك يعني في بيته لانه عليه
الصلوة والسلام انما كان يقف السجدة في بيته الحديث والاخبار وانما الافضل في التطوع ان يصلي في
البيت كثيرة جدا لكن هذا اذا علم انه لا يشغل شغل قال في الخلاصة اذا كان يصلي المغرب في المسجد
فاذا اراد ان يصلي ركعتين بعده ان خاف لو رجع الى بيته شغل شغل آخر ياتي به المسجد وان كان
لا يخاف صلاة في المنزل وكذا في سائر السنن حتى الجوفانه لو صلى الاربع قبل الجمعة في البيت وصلى الجمعة
في الجامع يكون انهم ومن المتابعين من عيّن الاخرافا عينا وقال ان كان المصلي اماما يستطيع عن سائر
الحجاب وبسائر المحراب موطن المصلي ترجعا للنسب وقال الشيخ الاية الحلواني هذا يعني ما دون ان اذا كان
بعد الصلوة تطوع يقوم اليه من غير تأخير لما ذكره اذا لم يكن من قصده الاشتغال بالدعاء بان لم يكن له ورد
معتاد يقرأوه عقب المكتوبة فان كان له اعتقاد انه يقصده اي يات به بعد المكتوبات فانه يقوم عن مصلاه
اي عن المكان الذي صلى فيه فيقف وروده قايدا وان شاء الله في تأخير من نواحي المسجد فيقف وروده

وان

ثم ينوم الى التطوع كلاهما اي كل من قراهما او من قراهما في ناحية المسجد وكذا
عن الصحابة رضي الله عنهم ويجوز ان يزداد بقوله كلاهما القيام اليه التطوع بلا فاضل اذ لم يكن له ورد و
الاشتغال بالدعاء او لا اذا كان له ورد ولكن التقدير الاول اقرب وما ذكرناه ابتداء المسند من انه يكون
تاخير السنة عن اداء الرغبة دليل على كراهية تاخير السن عن المكتوبات وما ذكره في الاية المطلقة دليل على الجواز
اي جواز تاخير السنة عن المكتوبات من غير كراهية ذكره في ذكر هذا الكلام وما ذكرناه ابتداء المسند يدل
على الكراهية وما قاله في الاية يدل على عدمها في المحيط والمحصل ان الاولى ان لا يقرأ الا وراة بين الفرق
والسنن لا بداعا فوالله انت السلام ومنك السلام بتاد كذا في الجلال والاکرام ولو فعل لا بأس به و
لا تستطع السنة بذلك حتى اذا صلا بعد الا وراة تقع سنة مؤداة لا على وجه السنة اذا قالوا لو علم بعد الوقت
بسطا السنة لكن ثوابا اقل فلا اقل من كون قراءة الا وراة لا تستطع اما المقتدى والمنفرد فانها ان لم يكن
في مكانها الذي صليها في المكتوبة حاز وان قلنا الى التطوع في مكانها ذكر جازيها والا حسن ان ينطوعا
في مكان آخر غير مكان المكتوبة وهذا لا ينافي ما ذكرناه في خلاصة حيث قال وان كان المصل متديا او يصلي وحده
ان لم يكن في مصلاه يدعوا جاز وكذا ان قام الى التطوع في مكان او تقدم او تاخر او اخوف لم يبيد وسيرة
جاز واطلق في الاختيار حيث قال ثم يقوم الى السنة ولا يتطوع في مكان الفرض لقوله عليه الصلاة والسلام
انجز احدكم اذا فرغ من صلاته ان يتقدم او يتاخر بسنة اي بصلاته بعد الفرض وكذا يستحب الجماعة كسر الضمير
للايلين الداخل انهم في الفرض انتهى لقوله ثم يقوم غير مخفوف بالامام دون غيره ولفظ احدكم في الحديث
شامل للمقتدى وغيره فالحاصل المستحب في حق الكل فصل السنة بالمكتوبة من غير تاخير لان الاستحباب في حق
الامام كشأنه يؤدى تاخيرا الى الكراهية بخلاف المقتدى والمنفرد ونظير هذا قوله يستحب الاذان والاقامة
للمسافر ومن صلى في بيته في المص ويكره تركهما الاول دون الثاني فاعلم به ان مراتب الاحجاب متفاوتة
السنة والواجب والفرض واسمها تبارك وسما اعلم **فصل** في بيان ما اذا الشئ الذي يكره فعدمه
في الصلوة وبيان ما لا يكره فعله فاما اخذه عن بيان صفاته لانه من العوارض عليها والاصل خلوها عنه و
العوارض مؤخر عن الاصل وقدم على بيان ما يفيد لانه كالجرح من حيث انه اعم اذ كل منكره و

والعكس وذلك لان الفساد شقين الكراهية لانه بطلان العمل وبطلان العمل يكرهه اعني بالمعنى التقوي
وهو هذا المحبوب المرفق فيقول الام قال يكره المصل ان يغطي فاه اعلم ان الفعل ان اشتمن ترك واجبه فهو
مكروه كراهية تحريم وان تظن ترك سنة فهو مكروه كراهية تنزيه ولكن تتفاوت في الشدة والقوب
من التحريم حسب تأكد السنة وان لم يفتن ترك شيئا منها فان كان اجنبيا من المكروه ليس فيه تقييد لها
ولا فيه دفع ضرر فهو مكروه ايضا كالعبث بالنوب او المبدد وكما يحصل سببه شغل القلب وكذا ما هو
من اهل الكبر والرفع لاهل الكتاب واحترقنا بما ليس فيه تقييد لها مما ذكرناه في خلاصة انه لو لم تكن العامة
من السنن مفروضا بيد واحدة او سواها يندرج في كراهية لانه من تنمات الصلوة وبما ليس فيه دفع ضرر
بخلاف قتل الميت والعقوب فانه لا يكره فاذا علم هذا علم ان الغلبة الفرض لم يكن من غير مكروه وكذا
يغطي الاذن ذكره قاضي خان وعن ابنه هرويرة رضي الله عنه انه عليه الصلوة والسلام نهى عن السدل
في الصلوة وان يغطي الرجل فاه رواه ابو داود وبنحوه في صحيحه والاعتماد ان يكره ان يغطي
فاه اذ لم يستطع كلفه والادب عند التواضع ان يغطي فاه ان يكره ان يغطي
عليه الصلوة والسلام اذ انتا به احكم في الصلوة فليكن ما استطاع فان الشيطان يدخل في رواه مسلم
وغيره وان لم يقدر فلا بأس ان يمس يده او يمس على فيه وكذا يكره التعميل لانه دليل الغفلة والكسل ويكره
الاعتجار وهو ان الاعتجار ان يلبس بعض العامة على راسه ويجعل راسه من الثوب الذي لم يصفه عامة
اي ومنكره فبين العامة شبه المتجملين للنساء يلبس حول وجهه المتجربون من ثوب بلفه المرأة على
راسها وقال بعض اصحاب الاعتجار ان راسه حول راسه اي دبر راسه بالمدبل وكفه ويهدى اي يظهر هامته اي
اعذاره وهذا ما ذكرناه في قاضي خان ويكره ايضا العنق اي عنق الشعر وموضعه ونحوه وادابه
في الطابع في هذا الموضوع ان يجعل شعره على راسه وشعره بضمج او ان يلبس ذوا ابيته تشبه ذوا بطنه لان
المجوس بعد امة همدودة ثم با، موهنة قاتل في القاموس من القامية والمراد من احضلتا شوه حول
شعره كما يفعل الناس في بعض الاوقات وان يجمع في الشعر من قبل ان يلبس راسه القفا ويحسبه
ان يشده بخيط او خرقه كيلا يصبغ الارض اذا سجد وجميع ذلك مكروه وان فعل في الصلوة يفسد لانه عمل كثير باجماع
ان يفرق قبل الصلوة

من راحة اليد والقدم

ووجه الكراهة انه منهي عنه ويكره ايضا وضع اليد على الارض قبل وضع الكعبة اذا سجد ورعا اي رفع الركبة
 قبل ان قبل رفع اليد الى الارض من السجدة لانه اذا فعل ذلك من غير ان يرفع الركبة
 لا يكون لان العذر بغير ترك الواجب فظلمت السجدة لان الخروج مدفوع بالحرص ويكره ايضا ان يتقدم المصلي
 في سجده نحو الديكاي كنقر في السرعة لما فيه من ترك الواجب الطمانينة ويكره ان يقع في جلوس التشهد
 او بين السجدين ابقاء الكعب اي كاهن الكعب ويكره اي الاقاء ان يضعها ليقع على الارض فينبغي تحذير
 وساقية لها وقيل هو ان ينصب يديه نقيبا والافواج ووجه الكراهة ترك القصور والمستقون ويكره
 ان يفر من دراعية السجدة ان تراعى الثعلب اي كفاش الثعلب ويكره ايضا ان يرفع يديه عند الركوع
 وعند رفع الرأس من الركوع لانه فعل لا يليق من غفلات الصلوة على ما من ولا يفيد الصلوة خلافا
 لما روي في كحول عن انه حينئذ انبدا لان المفسد انما هو العمل الكبر وهو ما يظن ان فاعله ليس
 في الصلوة وهذا الرفع ليس كذلك ذكره الكافي ويكره ايضا ان يسجد في موضع غير ان
 يلبس ومما في السجل ان يصعد الى الثوب على كتفيه ويرسل طرفه على عظمه او على صدره وفي القدر
 طريح تحت الكرخي هو ان يجعل على راسه او كتفيه ويرسل طرفه من جواربه وفي قفاور كفاف خان
 هو ان يجعل الثوب على راسه او على عاتقه ويرسل جانبيه امامه والكل عروق عليه من السجد وهو الارسل
 من غير لبس ولو لم يتقيا او مطرق بضم الميم وفيه الواو قال في القاموس هو رداء من خبز مع
 ذواعلام او باراني اي مطر على وزن منبر وهو ما يلبس للمطر ويأخذ بالعارسية هو المظلم ينبغي
 ان يدخل يديه في كفيه وان شرب القباة ونحوه بالمنطقة احسن اراعى السجل وفي الخلاصة المصلي اذا كان
 لا بسنة او فرجى ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون في الكراهة والخاتمة لانه لم يوافق على
 ذلك احد سوى البرازي والصحيح الذي عليه قاف خان والجمهور انه يكره لانه اذا لم يدخل يديه في كفيه
 صدق عليه اسم السد لانه ارسل للثوب بدون ان يلبس وعن العقبة انه جعفر الهندواني
 انه كان يقول اذا صلى مع النبا وهو غير مفرد والوسط فهو سجد يعني ولو ادخل يديه في كفيه
 وينبغي ان يتقيد بما اذا لم يزار راسه لانه شبه السجل ح اما الاقنية الرومية التي تجعل الاكاسا

في السجل

خروق

خروق خذرا على العفد اذا خرج المصلي يديه من الخرق وارسل الكف فانه يكره ايضا لصدق السجل عليه
 لانه ارسل من غير لبس الكف يكون بادخال اليد فيه ولان فيه شغل القلب بمراعاته عن ان يجلس عليه
 احد عند نهوضه فيتمزق ولا فيه شبهة باهل التكبير ولو لم يرسل عند اخراجه اليدين من خرقه بل ادخله
 تحت منطقة زالت الكراهة لزوال السبابا المذكور ويكره ايضا ان يثنى ثوبه ويؤد الصلوة بعمل قليل
 بان يرفع يديه او من خلفه عند السجود او ان يرفع يديه كليا يتقرب لما قال عليه الصلوة والسلام
 امرت ان السجد على سبعة اعطاه وان لا اثنى شعرا ولا ثوبا ولان ذلك نوع خيعة ويكره للمصلي كليا
 هو من اخلاق الجاهلية نحو ما لاك الصلوة مقام التواضع والتذلل والخشوع ومما تنافي في التكبير والتجبر
 ويكره ان يصلي في ازار واحد او في السراويل فقط لما في الصلوة من غيرهما عن انه هزيمة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي ثوبين احدهما في الثوب الواحد ليس عاتقه منه شيء الا ان يثوب
 بان لا يجد غيره فان لم يجد مدفوع ويكره ان يصلي حاسرا اي حاكونه كاشف راسه كاشف راسه
 لاجل الكسر ولا يابن اذا فعله اه كفى الرأس تذلل وخشوع لان ذلك هو المقصود الا على
 الصلوة وفي قوله لا يابن اشار الى ان الاولى ان لا يفعل وان تذلل ونحشع قبل قيامهما من افعال
 القلوب وكذلك يكره ان يصلي في ثياب البذلة بكسر الباء وبانزال الميم وهو لا يمان ولا يحفظ من
 اللبس ونحوه او في ثياب المهمة كمله نوا وراها وبفتح الميم والهاء معا وهي الخدمه والعمل بمكمل الرعاية
 الادب في الوقوف بين يديه كما يمكن من جميل الطاهر والباطن والمستحب ان يصلي الرجل في ثلثة
 اثواب ازار وقميص وعمامة ولو لم يلبس ثوبا واحدا من ثوبا به جميع بدنه كما يفعل القمارة في المقبرة
 جاز من غير كراهة وروي عن ابي حنيفة انه كان يلبس ثوبا به للصلوة والمرأة تصل في ثلثة اثواب ايضا اخذ جويبر
 قميص وخمار مقنعة وفي الخلاصة قميص وازار ومقنعة فذكر الازار موضع الخمار والاولى انها محتاجة الى
 زيادة السد فاذا سجد الاذار للرجل فالاولى ان يستحب لها وفيها فان ملت في ثوبين جازت صلاتها بغير
 في قميص ومقنعة والمقنعة بكسر الميم وفيه النون ثوب بوضع على الرأس ويربط تحت الحنك والقناع اوسع منه
 بحيث يغطي تحت الحنك ويربط من الورا والى راسه منها بحيث يغطي المرأة وتربط طرفه على الظهر والصدر

في ثياب الصلوة والاحتياط

ويكبره ايضا لله ان يرفع راسه او يركب ويؤتي الركوع لمخالفة هيئة الركوع المسنونة على ما روي في هذه المسئلة
ويكبره ان يعثر بثوبه او يمشي في جده في المستقيم قال الامام بدر الدين يعني الكردوي العث الغسل الذي
فيه غرض غير صحيح والسنة لا اغضله احلا انتهى والعث حرام خارج المسئلة في المسئلة الاولى ويكبره ان يرفع اصابعه
بان يركبها او يرفع حذو يديه وفي المستقيم انه عمل قوم لوط فيكبره التشبه بهم انتهى وعلى هذا فيكبره خارج المسئلة ايضا
او يمشي بين اصابعه فانه مكروه ايضا ويكبره ان يجعل يديه على حاصره وفيه اشارة غلاة عن المغرب الاضمار
موضع اليد على الحصر وهو المستند فوق الدرك او على الحاصرة وهو فوق المظلة والشر السيق والظلمة
اطراف الحاصرة والشر السيق اطراف الظلم الذي سئل عن البطن انتهى وقيل الاحتياط ان يمشي مشكلا على الحصة
وصحى العشاء وقيل ان لا يركع الركوع السجود وقيل لا يركع الايات التي فيها السجدة وقيل غير ذلك والاول هو المعتبر
ويكبره ايضا ان يقرب الحصى بكل حال الاجال ان لا يركع الحصى في حال عدم تحيين الحصى بآية من السجود عليه
بان كان فيه تفاوت كثير في الارتفاع والانخفاض بحيث لا يستقيم عليه مقدار الفرض من الجبهة فيستوي
حينئذ من اقررتين وفي الظاهر الروايات ان يركع مرة لا يزيد عليها ويكبره ان يتربع في جلوسه
لمخالفة من الجلوس الامن عذر ويكبره خارج المسئلة مطلقا في الاصح والجلوس على التركبتين باوّل
لقربه الى التواضع ويكبره للمصداق ان يغض عينيه في الاختيار انه على المسئلة والسلام من عنده ويكبره
ان يلتفت بوجهه يمينا او شمالا عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال له مقبلا في صلاة ما لم يلتفت فاذا
التفت اعرض عنه ويكبره ان يسجد على كوعه عليه وقد تقدم في سجود وان يتنحى فهذا يعني قبوله
فهذا اختيار من غير ضرورة وانما يكبره التنحى اذا كان صوتا فقط لا عرق له اي لذلك الصوت
اما السعال المدفوع اي المضطرب فلا يكبره وكذا التنحى اذا كان عن ضرورة كما اذا منع البلمغ
عن القعدة او عن الجهر وهو ما فانه لا يكبره والاحسن ان يدفع سعاله ان قدر على دفعه من غير ضرر
بلحظة رعاية الادب اما اذا كان يجمل له ضررا وشغل قلب بدفعه فالاولى عدمه ويكبره ايضا ان يركع
المصلي السلام بالاشارة بيده او راسه ويكبره ايضا ان يحمل الصبي او غيره مما يستغله وهو في صلاة و
يكبره ايضا ان يتنحى اي يخرج الخامة من حلقه بالنفس الشديد وهو في المسئلة فهذا اي لغير عذر وحكمه

الحكم في الركوع
في الركوع
في الركوع

في الركوع
في الركوع

كالتمتع في تنفيذه ويكبره ان يضع يديه راسا او دنا يراهما او غيرهما من لولوه وفيه هذا اذا كان بحيث
لا يمنع عن القراءة لما فيه من الشغل بلاية وان منع ذلك عن اداء الحروف في السجدة لمترك الفرض
ويكبره ان يتنحى وهو في المسئلة يعني بالتنحى المذكور تنحيا لا يسع حوته وهذا غير مفيد لانه لو سمع صوته
من غير ان يتنحى على طرفين يكبره ايضا ولا غنى في هذا اذا شمل المسموع على طرفين اكثر كما في
التنحى عن عذر ولا يبتلع المصلي ما بين اسنانه الى كبره له ذكر ان كان قبل الاداء دون قدر الحصة وان
كان كثيرا ازيد على قدر الحصة فان صلاة تعد قليل تعد بقدر الحصة ايضا ويكبره للمصلي ايضا ان يجرد بالتميم
والثمين وكذا بالاشارة والتعوذ لمخالفة السنة ويكبره ان يتم القراءة في الركوع لانه ليس محلها ويكبره
ان بعد الاية بدلا من اسم صبي واحد آية الى كبره ان بعد الايات وان بعد السجدة وان بعد السجدة
اذا كثر ما في المسئلة يعني بالمعكروه العذبا بالاصابع وهذا عند انه حينئذ وقال ابو يوسف ومحمد بالاشارة
اي بالعد ثم من ما يخفى من قال اخلاق في التطوع انه لا يكبره العذر ومنهم من قال اخلاق انما هو
في التطوع ولا اخلاق في المكتوبة يكبره ذكر فيها وقال ابو جعفر الطوسي والاطلاق فيهما اي في المكتوبة و
التطوع مع الفناوي الحاقا به ان غير يركع الا اصابع يعني وهو موضوع كما هي على الهيئة المسنونة لا يكبره
وذكر في موضع اخر من الحاقا به انه لو احتاج اليها اي الى السجحات يعني الى عذرها كما في صلاة السجدة
عذرها اشارة الى من حيث الاشارة او بقلبه اي بحضرة وبسطه بقلبه من غير اشارة ويكبره ايضا للمصلي ان
يتنحى وهو في المسئلة على حايها او على عفا انك لا من عذر ويكبره ايضا ان يخطو خطوات بغير عذر
هذا اي الكراهة فيما اذا كانت الخطوات بغير عذر اذا وقف بعد كل خطوة وكذا اذا وقف بعد كل خطوتين
وان لم يقف بل خطا ثلث خطوات متواليات تعد صلاة لانه عمل كثير اذا كان ذلك بغير عذر اما
بغير عذر فلا يكبره ايضا انما يكبره في المسئلة على عناه مرة وعلى سبيلها مرة اخرى لانه من العث
المائة للخنوع ويكبره اخذ التمام والبرغوث في المسئلة وقوله او دفنه وفيه خلاصه قال ابو حنيفة
لا يقبل التمام في المسئلة ويدفنه تحت الحصى وقال محمد بن قيس انما احب من دفنه وكلاما لا بأس به وقال
ابو يوسف وكلاما انتهى لا بأس بقتل الحية والعقرب في المسئلة قالوا اي المشايخ والمراء بعضهم اي قال بعض

في الركوع
في الركوع

المشايخ لا بأسه بقتل الحية والعقرب في الصلوة إذا لم ينجح إلى المني الكثير كذا في أخطوات من أيات وآلات
المعاجلة الكثيرة كذا في متواليات فاما إذا احتاج إلى ذلك فليس عليه صلوة ويكره ترك
الطمانينة في الركوع والسجدة لأنه ترك واجب وكذا في القومة والجلوس لأنه ما ترك واجب أو ترك سنة
كما تقدم والكل مكروه ويكره تكرار قراءة السورة في الركوع وهذا يشمل تكرارها في ركعة وفي ركعتين
لكن قولنا إذا كان قادرا على قراءة سورة أخرى فيعبدان المراد ما إذا كان قادرا على قراءة سورة
أخرى فلا يكره وأيضا فيأبى كره إذا وقع عن قصد ما إذا وقع من غير قصد كما إذا قرأ في الأولى قل أعوذ
بوت الناس فإنه لا يكره أن يكررها في الثانية ذكره في الظاهر ولا يكره تكرار السورة في ركعة أو في ركعتين
في التطوع لأن باب النفل واسع وقد ورد أنه عليه الصلوة والسلام قام إلى الصباح بأية واحدة يكرها
مكره في سجدة فدل على جواز التكرار في التطوع ويكره تطويل الركعة الأولى على الركعة الثانية من كل شيء
في التطوع إذا كان ذلك التطويل مرييا عن النبي صلى الله عليه وسلم قولا أو ما رواه عن أبيه عن غيره عليه الصلوة
والسلام فعلا وتطويل الركعة الثانية على الركعة الأولى في جميع الصلوات الفرض والنفل مكروه أما مقدار
أية أو اثنتين فلا يكره ويكره أيضا في الصلوة نزع القميص وكفه والقلنسوة بفتح القاف واللام وضم السين
وي ما يلبس الرأس وكذا يكره لبسها إذا كان النزع أو اللبس على سير لأنه على جنب من الصلوة لا يحصل به
تتميم شيء من أعمالها ولهذا كان سندا إذا حصل جعل كبريان احتياجا إلى اليدين أو كان مما لوراء النائم
فإنه ليس في الصلوة ويكره أن يستعمل في الشئ من الفصح طيبا كبر الطاء أي ذراعية طيبة لأنه اجنب من الصلوة
هذا إذا قصد ما إذا لم يقصد فلا أرى في براقه والبزاق كعذاب ماء الفم إذا خرج منه وما دام فيه فهو ريق
فالتسمية بها باعتبار ما يؤكل من قتل قتيلا أو يرى في حياته ضم النون وهو البالغ الذي يدخل في الطلق بالنفس
العنيف أما من المشوم ومن العذراي من غير ضرورة وأما من ضرورة فلا يكره لكن الأولى حيث كان
ياخذ بثوب أو يقيها تحت رجل البهي وفي الصحيحين في البزاق في المسجد فليده وكذا في ثوبه ويكره أن يروح
أي يلمس الترويح بفتح الواو ونسيم الريح أو الراحة بثوبه أو بمرجعه بجر الميم وفتح الواو لأنه اجنب وهذا إذا
روح مرة أو مرتين فإن روح ثلاث مرات متواليات تصد صلاة لأنه على غير وجهه أيضا إن يروح كما يشق

إلى المرفقين وهذا إذا شئت اتفاق فإنه لو شئت اليد من المرفق يكره أيضا لأنه كمن التوب وموضعه عند الكتف
علامات وهذا إذا شئت خارج الصلوة وشرع في الصلوة وموكل ذلك ما لو شئت في الصلوة فقد لا يكره
كثير ويكره أيضا أن لا يفتح يده حال القيام أو الركوع أو السجود أو التشديد في موضع المسنون المذكور في صفة
الصلوة في السنة الأولى عند السجدة مرفوع متعلق بقوله يكره كما قد رنا أي يكره عدم وضع اليد في موضعها
المسنون في كل حال لأنه حال العذر فإنه لا يكره لأن الخارج منه ويكره أيضا للمصلي أن يقرأ القرآن في غير حاله
القيام بين ركوع أو سجود أو قعود لعدم شرعية ذلك وإن يترك التسبيحات في الركوع والسجدة وإن ينقص
من ثلاث تسبيحات في الركوع والسجدة في السنة الأولى وإن ياتي بالاذكار المشروعة في الانتقال متعلق
بالمشروعة بعد تمام الانتقال متعلق بياقي أي بان يكره للركوع بعد الانتهاء إلى هذا الركوع ويقول سمع
الله لمن حمده بعد تمام القيام وكذا ذلك لأن السنة أن يكون ابتداء الذكر وعذا ابتداء الانتقال وإنهاؤه
عند الانتهاء في غير ذلك من غير مخالفة السنة فيكره وفيه أي في الاتيان المذكور كراهة أحدهما تركها أي ترك
الاذكار في موضعها أي في موضع الذكر وموضع الانتقال والأخرى تحصيلها أي تحصيل الاذكار في غير موضعها
في غير موضع الذكر وموضع تمام الانتقال فالضحية موضعها يرجع إلى الذكر المذكور فمخالفة ضحية الذاكر
في الموقنين ويكره أيضا المصلي أن يمسح برأسه في الصلاة في الصلاة أو في قعود
للتشهد في الصلاة على وجهه بلا غايته حتى لو كان بالوقوف يدخل عليه فمخالفة في قوله لا يكره
ولا يكره تحريك جلد السام واليا من التطوع المنفرد أن يمسح برأسه من البناء عند ذكر التلاوة وما هو معناه
من أنواع العذاب أو أن يمسح برأسه الوجه عند ذكر آية الوجه من الجنة وأنواع التعظيم أو أن يستغفر أي
يطلب من الله المغفرة عند ذكر العفو والمغفرة وما يشبه ذلك أن كان المصلي المنفرد في الفرض يكره ذلك
لعدم الورود إلى الماس والمغفرة فلا يفتل ذلك السجود في التطوع لأنه الفرض ولأنه النفل الذي
تقتضيه الجماعة كما تراهم بخلاف ما لم يقتضه فلا بأس بأن يفتل متوجها إلى ظهر رجل قاعدا الظاهر
أن التقيد بأصناف الغائب وأنه لا فرق بين كونه قائما وقائما وقوله يتجدد لا فائدة في قوله
من قال بأكراهة خطبة المحدثين وكذا بخطبة الناطقين وما روى عن علي الصلوة والسلام

ما تملوا خلق النائم ولا المتحرك فضيقا وبعل اي لا باس بان يحد بين يديه اي قدامه حتى يخلق
 او سبق خلقه وعند انه حينئذ يكره استقباله لاجل القراءة او على بساطه تصاوير وهو
 مصدر صور وهو من ذكر المصدر واردة المفعول والحال انه لا يسجد على التمام ويراد ما كان
 فيها الذي روج فان الطلاق انما هو في الصورة غير ذي الروح فلا خلاف في عدم كراهة الصلوة
 عليها والبا ولا كراهة في علمائها ايها ويكره ان يسجد عليها اي على التمام ويرد في الروح ويكون فيها
 ان يكون فوق راسه اي راس المصلح المستقيم وان يكون بين يديه اي قدامه قربا منه او ان يكون
 بخلافه اي في مثالبته وان لم يكن قربا تصاوير مرسومة في جدران وغيره او صورة موضوعة او
 معلقة لان فيه تشبها بعبادها وهذا اذا كانت الصورة كبيرة غير مقطوعة الرأس واما ان كانت مقطوعة
 الرأس يعني به اذا لم يكن له اي للشخص المصور رأس أصلا وكان له رأس في السماء او كانت الصورة
 صغيرة جدا بحيث لا يند والنظر اذا كان قايما وهي على الارض اي لا تتبين تغايرها في انحاءها فلا
 يكره حيث ان يكون بين يدي المصلح او فوق راسه **فروع** في الخلاء لو حيا وجه الصورة فهو
 قطع الرأس بخلاف قطع يديا وجعلها ولو حفظ على غنقها حتى لا ترفع الكراهة فيما ثم الخلاء رانما اذا
 كانت وسادة او بساطا لا يابس يستعملها وان كانت الصورة على الارض او السجادة
 ويكره التماسها ويرى على الثوب حفظ فيه او لم يحل اما اذا كانت في يده وهو يحيط فلا بأس به
 لانه مستور بتيابه وكذا لو كان على خائفة ولو لم يمد اي بصورة في بيت غيره يجوز له
 محوها وتغييرها انتهى ولا بأس بالصلوة على اللنايس بفتح اللام وكسر الفاء جمع طنق
 سنن الطاء والفاء وهي البساط ذو الخلل وكذا لا بأس بالصلوة على السجود وسائر اللوح
 فحينئذ جمع فرائضهم لما يفرش عموما اذا كانت الشئ المفروش رقيقا بحيث يمس الساجد
 عليه جمع الارض والآن لا يجوز ولكن الصلوة على الارض بلا حائل وعلى ما أنشئت الارض
 كالحصير والبونب يا افضل لانه اقرب الى التواضع وفيه خروج عن خلاف الاسم
 ما ذكر فان عنده السجود على ما كان من نحو الصوف او القطن او الكتان فكان افضل

حاشية

ولا بأس بان يكون مقام الاسم ان موضع قيامه ومحل قدميه في المسجد خارج المحراب ويكون سجوده في
 الطاق اي في المحراب لان العبرة لموضع القدم كما في القيد اذا كان رجلاه في اللحم ورأسه خارجا فهو يمد لهم
 وبالعكس ويكره ان يقوم في الطاق بان يكون قدماه في المحراب وعلتوا الكراهة بوجهين احدهما التشبه
 باهل الكفا بنزائنا الامام عن القوم بكان مخصوصا والاخر التشبه حاله على من عن يمينه او يساره ويكره
 ايضا ان يسجد الامام عن القوم في مكان اعلى من القوم اذ لم يكن بعض القوم معه لان فيه التشبه باهل الكفا
 لانهم يحقون امامهم بالمكان المرتفع ولذا اذا كان بعض القوم مع الامام لا يكره وان انفرد الامام عن
 القوم بالمكان الاسفل اختلف الشايع فيه قيل لا يكره وقيل يكره للمقصد ان يقوم خلق الصق
 وهذه الا اذا لم يكن يكره في الصق لدرجة يمكنه القيام فيها لقوله عليه الصلوة والسلام اتوا الصق المقدم ثم
 الذي يليه فما كان من نقص فليكن في الصق المأمور رواه ابو داود والنسائي وفيه الامتناع تمام الصق
 الاول فالاول وفي القنية روى عن حماد بن عمار انه ينظر الى الركوع فان جاء رجل والا جذب اليه رجلا
 اي من الصق ولا يستر وجهه قال رضي الله عنه يعني نفسه والقيام وحده او طرفة نائنا لعلته للرجل على
 العوام فاذا جرت صلاة انتهى وكذا اي كايكره للمقصد ان يبق خلق الصق وحده بلا عذر يكره
 للمقصد ويعم المقترض والمنفرد ان يقوم في خلال الصق اي في اثنا بين المقربين في صلاة الصلاة التي
 هو فيها فيخالفهم في القفا والقفود والركوع والسجود وعن انه مسحوا الانهار كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يمسح متاكبين في القلوة وهو يقول استووا ولا تختلفوا فيخلق قلوبكم ويكره القلوة في طريق
 العامة لما روى الزمدي وابن ماجه عن ابي عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ان يصلي في سبعة واطن
 في المذلة والحجرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي الحيطان الابل وفوق ظهر بيت الله ويكره الصلوة
 ايضا في الصحراء من غير ستره اذا خاف المصلح المروءات من ان يراهم احد بين يديه ويكره الصلوة ايضا في حيطان
 الابل اي مباركها اسم مكان من عطن مطن وكذا يكره الصلوة في المذلة وفي الحجرة وفي المجمع مع من في الزاء
 وطمحا ايضا في الغنم المبع وفتح السين وفي الحمام وفي المقبرة لما من الحديث ويكره ايضا على سطر
 الكعبة للحديث المتقدم انما وذكر قاضي خان في القفا وكي قال اذا غسل موضع الحمام ليس فيه ثقلان اي صورت

حاشية
 حاشية

وحيث فيه لا بأس به قال وكان واحد من الزاهدين فعل كذا انتهى ومراده ما سمعنا الزاهد ذكره البرزاني قال
في الظاهرة بعد ما ذكر كلام القنوي وفي نسخة الامام الرضا عليه السلام في الصلاة في الحمام من غير ان يلبس الخفافين
ولا منقبت الفسات والاولى ان لا يصير في الصلاة في الحمام من غير ان يلبس الخفافين
فقال قاض خان لا بأس به لانه لا يجازي وكذا اي قال في القنوي لا بأس به بالصلاة في المقبرة اذا كان فيها
موضع اعتد القنوي وليس في حق وهذا لان الكراهة معللة بالشد باهل الكتاب وهو متفق فيما كان على القنوي
المذكورة ويكون ان يضاد كلمة او كلمتين من سورة ثم ينكر تلك السورة بغير عذر وببدا القراءة من سورة
اخرى وكذا لو انتقل الى آية اخرى من تلك السورة وترك بينهما شيئا واما اذا كان عذرا كان حقا بعد تلك
الآية قبل ان يمس السورة فلا يكره الانتقال هذا ان انتقل قصدا فان انتقل من غير قصد ثم تذكر ينبغي ان يعود
ذكره في القينة وان لم يذكر فلا كراهة ايضا لعدم الفقر ويكره للامام ان يؤم قوما وهم له كارهون فحصل
اي سبب حصل فوجب الكراهة او لان فيهم من هو اول من بالامامة لقوله عليه الصلاة والسلام في صلاة الجواز
صلواتهم اذا هم العبد الا بقى حتى يرجع وامرأة بنت زوجا عليها ساخط وامام قوم وهم له كارهون
واما ان كانت كراهتهم لغير سبب يقتضيها فلا يكره امامته لان كراهتهم لغير سبب محجوب باتباع القوي وموافق
راجع اليهم لا اليه والخدم محمول على ما اذا كانت لسبب مقتضى الكراهة لانه مقتضى حال المسلمين وهو الحب
له والبغض له فالبغض لمجرد الهوى خارج عن مراده عليه الصلاة والسلام على ما لا يخفى ويكره ايضا للامام
ان ينتقل عليهم اي على القوم بالتطويل الزائد على حد السجدة والقراءة وسائر الاذكار لما تقدم من وجوب القراءة
ويكره ان يتكلم عن احوال الشدة في سبجات الركوع والسجود وقراءة التشهد فانه يستلزم عدم اكمالها
ويؤثر الشدة ويؤثر ترك السنة مكره ويكره ان يتكلم في احوالهم اي في احوالهم في الصلاة عليه في القراءة يعني اذا رجع
عليه في القراءة ينبغي ان يركع ان كان قد قراء المقدار المنون او ينتقل الى آية اخرى ان لم يكن قراءه ولا
يجوز القوم اليه ان يتكلم عليه فان احوالهم اي ذلك بان وقف ساكنا او مكررا ولم يركع ولم ينتقل كره ذلك
لانه الزمهم زيادة في صلاتهم ويجب عليه ان يقول ما ينسب عليه قراءته من القرآن دون ما هو عليه
عالم حكم حفظه للامام يتكلم في الصلاة عليه وان غص له سبيل فيما هو عليه انتقل الى آية اخرى من تلك السورة

في الصلاة عليه في الصلاة عليه في الصلاة عليه

في الصلاة عليه

او من سورة اخرى او يركع ان كان قد قراء ما يكره وهو قد رجا تجزئه الصلوة على قول قاض خان
وصاحب المحيا وعنه بعض المشايخ القدر المنون كما قد تراه ويكره للمصل ان يركع في مكانه الذي صلى فيه
وفي اشارة الى انه لو قام عن مكانه فقرأ ورده قائما او جالس في ناحية المسجد لا يكره وهو قول
الخلواني كما تقدم بعد ما سلم في صلوة بعد سنة كالظهر والجمعة والمغرب والعشاء الا قد رجا يقول ان قد
قوله اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام به اي بعد المثلث الا هذا القدر
وردا لا رغبة عليه الصلاة والسلام وقوله انت السلام اي ذو السلامة من كل نقص فهو مصدر وصفي
للمبالغة كالعدل ومنك السلام اي السلامة من كل شر حاملا منك لا من غيرك وتباركت اي تنزهت وتقدست
او تعالمت او كثر ضحكك والجلال العظمة وموجاهة جميع العقاب والاكرام الانعام وموجاهة الفواضل
ويكره تقديم العبد للامامة بناء على الغالب لان الغالب عليه اجهل لا اشتغال باجتهاده عن التعلم حتى
لوعلم انه عالم لا يكره وتقديم الاعاقي لما قلناه في العبد وموسوب الى الاعراب وهم سكان البادية
من العرب ويتبعونهم سكانا من غيرهم كالتركمان والاكراذ وغيرهم وتقديم الاعاقي لانه لا يمكن الاحتراز
عن الجارات ولا بحق استقبال القبلة كما ينبغي ويكره تقديم الناس ايضا لسهولة السوء الدنية
وتقديم والد الزنا بناء على ان الغالب فيه الجهل حتى لو تحقق منه عدم الجهل لا يكره تقديمه كالعبد والاعاقي
فانه لا ذنب له بزيادته ولا تزوايته وراخى وان تقدموا لجا في بعض جادة الصلوة
ورادهم مع الكراهة ولا يندون في الناس خلاف ما ذكر فان عنده لا يخرج امامته والافتداء به وكذا
عند احمد في رواية لان الامامة كرامة والناس ليس باهلها ثم الناس يشمل المبتدع لانه فاسق
اعتقاده ارا د محمد بقوله يكره تقديم الاعاقي بالاعاقي الذي يكره تقديمه الجاهل دون العالم
على ما قرناه ويكره التنفل قبل صلوة العبد مطلقا وكذا يكره بعد اي بعد صلوة العبد لكن في الجاهلية
فقط وهي الضم والامانة فنادا المصالح للصلاة العبد والجمعة ولا فرق في هذا الحكم بين الجاهل والجاهل
ويشغل غير الجاهل اما في مسجد او في بيته او في مكانا تقدم في بيان اوقات الكراهة
ويكره ان يدخل في الصلوة وقد اخذ غايطا او بول لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلوة بحفرة الطعام

ولا يؤيد فيه الاضغان متفق عليه والمراد من الكمال كانه نظايره وهو يقتضي الكراهة وان كان
الاحتياط بالبطل والغالب يستدل اي يشغل قد عن الصلوة ويذهب خشوعه فيقطع الصلوة
ليؤتيه على وجه الكمال هذا اذا كان في الوقت سنة فان خاف ان قطعها ان يخرج الوقت فلا
يقطع لان التقويت حرام وهذه كراهة فلا يبرئ من الكراهة الى الحرام وكذا انشع مع الجماعة وخشيته
ان قطعها ان لا يحصل له جماعة فانه لا يقطعها قياسا على ما قال في الاطلاص رجل راى على ثوبه نجاسة فقل من
قدر الدرهم فلا يفضل ان يفسدها ويستقبل الصلوة وان كان بحال تغوئة الجماعة فان كان بحال يجد جماعة
اخرى يقطع الصلوة ويفعل وان كان لا يجد اوفى آخر الوقت يفيض على الصلوة انتهى وقد يفرق بان الصلوة
مع مدافعة الاضغان مكرهة والصلوة مع ما دون الدرهم من النجاسة ترك المستحب في الصواب ترك
المندفع ان يقطع فان وان فاته الجماعة لان ترك السنة اولى من الاتيان بالكراهة وكذا ينبغي ان يكون
الحكم فيما اذا كانت النجاسة قدر الدرهم فان غلبت حينئذ واجب فالجماعة سنة وفعل الواجب اولى من فعل
السنة فيقطع الصلوة ولو فاته الجماعة وان لم يقطعها اي على الصلوة فيما اذا كان الاحتياط باسake البطل
او الغالب يشغل اجزاء اي كناه فعله على تلك الحال وقد اساء وكان آثما لادائه اياما مع الكراهة التخيية
وكذا الحكم ان اخذ البطل او الغالب بعد الافتتاح اي افتتح الصلوة ولم يكن به مدافعة قد عجز
الافتتاح فالحكم ان يقطع وان لم يقطع اجزاء مع الاساءة ويكره ان يكون قبل المسجد الى المحجج ان الطلاء
اوائل الحاح او الى قبله فيه ترك تقطيع المسجد هذا اذا لم يكن من المعصية وبين هذه المواضع حيال
كالحايط وان كان حايط لا يكره وان صلح به بينه الى الحمام فلا باس لان الكراهة في المسجد بخلاف ما
لوعط وبين يديه عذرت او غير من النجاسات بلا حيل حيث يكره لذلك ويكره المرور بين يديه كالمصلي
وهذا اذا لم يكن عنده عند المصلي حائل يجوز بين الماروي بينه نحو السترة اي العصا المركوزة امامه
او الاسطوانة بفتح الحزة والطاء وهي العمود موصلة استون او نحوها من شجر او ادتي او دابة او غير
ذلك فانه لا يكره المرور بين يديه المصلي اذا كان من وراء الحائل ثم انما يكره المرور بين يديه عند عدم الحائل
اذا كان في موضع سجوده في الاصح قاله في الكافي لان من قدمه الى موضع سجوده فهو موضع صلاته ومنه من

قد

من قدمه بثلاثة اذرع ومنه خمسة ومنه باربعين ومنه بقدر صغيرين او ثلثة وفي النهاية الاحكام
ان كان بحال الوصل صلاة الاثنا عشرين بان يكون جهره حال قيامه الى موضع سجوده لا يقع جهره على المار
لا يكره وما خرج في الكراهة من غير السرخس وما خرج في النهاية بخلاف السلام ورجح في النهاية بانه اذا خط
على الدكان وحاذى اعطاه المار اعفاء يكره المرور على ذكر الهداية وغيره وان كان المار اسفل
وهو ليس موضع سجوده بخلافه لو كان على الارض لم يكن سجوده فيه علم هذا اذا كان يصلي في الصلاة ايمان
على المسجد ولم يكن حائل فان المسجد صغير اكره المرور مطلقا وان كان كبيرا فقبل كالمصلي لا يكره بينه وبين
حايط القبلة وقبل كالمصلي بين فيها ورا موضع سجوده وقبل يمر فورا ورا خمسين ذراعا وقبل قد رما
بين الصلوة الاول وحايط القبلة وفي الشخصين عنه على الصلوة والسلام اذا خط احدكم الى شيء يستتره من
الناس فاراد احدان يجازين يديه فليدفعه فان اتي فليقاتله فانما هو شيطان ويذر الى راذا اراد ان يمر
في موضع سجوده او بينه وبين السنة بالاشارة او التسييح لقوله عليه الصلوة والسلام لا يقطع الصلوة شيء
وادروا ما سلمت فانما هو شيطان راواه ابوداود وقال في الهداية ويكره الجمع بينهما اي بين الاشارة
والتسييح لان باحدهما كفاية **فروع** يكره رفع البصر الى السماء ولا يؤيد افعلا لا خبثان ويكره رفع اليدين
قبل الامام ويكره الصلوة وبين يديه تنوير او كانون موقد لانه يشبه عباد النار بخلاف التسييح والسلام
والقنديل لعدم التشبيه ويكره ان يحرف اصابع يديه او رجليه عن القبلة في السجود لترك السجود وكذا كل ما فيه
مخالفة السنة والواجب وفي طهارة الفم من المنه العذو والهرولة للصلوة ومن اكرهه مجاوزة اليدين
عن الاذنين ورفع اليدين تحت المكينين وسجدة السهو قبل السلام وقالوا يكره سنة القديين في السجود بعض
فعلًا ولا تكره الصلوة مشدود الوسط قبل يديه ويكره الصلوة مشدود الكف وقبل لا يكره ويكره الصلوة في الارض الطين
بغير اذن وقيل ان كانت لحس ولم تكن مزدوجة لا ولا يجنب في الصلوة احد ابوابه اذا نادى الا ان يستغاث به
لمنع فليطعم كما يقطع خوف سقوط اجنب من سطح وخوفه او غرقه او غرقه او غرقه او غرقه او غرقه او غرقه
او لغية **فصل** في السنن والمراد بالسنن ما يستن في الصلوة من قول او عمل ولا جملان غير
افعال واخرها عن بيان الكراهات لان ترك المكره اهم من فعل السنن فقدم بيانه ليحذر وتقدم

روى الحسن عن ابيه حنيفة لم يصلا ما قاعداسي بغير عذر لا يجوز وكذا روى مسلم عن عائشة قالت
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها واربع ركعات قبل الظهر وركعتان بعد الظهر
عن علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر اربعاً وبعد ركعتين رواه الترمذي قال حديث
حسن وكسب كثير من اصحابنا الاربع بعد الظهر اربعاً سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول من حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربع بعد العشاء سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يباهي
ملائكته من صلاته في كل يوم اربع ركعات قبل العشاء واربع بعد العشاء وان شاء ركعتين الا خلافاً الا ان في ذلك
وركتان بعد المغرب كما روى عن ابن عمر قال صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد المغرب
في بيته رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح واربع ركعات قبل العشاء واربع بعد العشاء وركعتين
عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر اربعاً كان كمن اتم ركعتي الفجر ومن صلى بعد العشاء كان
كمن اتم ركعتي الفجر ومن صلى في بيته اربعاً كان كمن صلى في بيته اربعاً ومن صلى في بيته اربعاً كان
سواء المكتوبة بنى له بيت في الجنة رواه الجماعة الا البخاري وزاد الترمذي اربعاً قبل الظهر وركعتين
بعدا وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين بعد الفجر واصحابنا اعتقدوا على ما في هذا الحديث
فجاءوه مؤيداً وعن طائفة من اصحابنا ان عباد الله عليه الصلوة والسلام قال من صلى اربعاً بعد المغرب قبل ان يسلم
احدا ركعتين لم يزل يخطى في الجنة الى يوم القيامة وكان من ادرك ليلة القدر في المسجد الاقصي وهو خير من قيام ليلة
الحديث رواه ابو نعيم الحافظ ذكره في الامام وفي الميسر وان تطوع بعد المغرب بست ركعات
فمنها افضل حديث ابن عمر انه عليه الصلوة والسلام قال من صلى بعد المغرب بست ركعات كتب من الاقارب
بين وتلا آية كان لا قايين غفورا وورداً زيد من ذلك على ما سمي في ان شاء الله تعالى وما ذكره من
السنة قبل العشاء قبل العشاء فذاك مستحب لا من السنن المؤكدة على ما قدمنا ان المؤكدة ما في حديث
عائشة واما حبيب دون ما عدها وكذا الاربع بعد العشاء مستحب والمؤكدة منها ركعتان وذكره الحافظ
ان تطوع قبل العشاء اربعاً قبل العشاء اربعاً فحسن لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يواظب عليهما والسنة لكل
الجمعة اربع وبعد العشاء اربع اما الاربع بعدها فلما روى مسلم عن ابيه حنيفة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

اذا

في صلاة الجمعة

افاضلتم بعد الجمعة فصلوا اربعاً وفي رواية للجمعة الا البخاري اذا صلى احدكم الجمعة فليصل بعدها اربعاً
والاول يدل على الاستحباب والاعتماد الوجوب فقلنا بالسنينة مؤكدة جمعا بينهما ولما الاربع قبلها قلنا
تقدم في الظهر من سوا طلبة الصلوة والسلام على الاربع بعد الزوال وهو في الجملة ايها والافضل
بيناً وبين الظهر وعندنا ان يكون السنة بعد الجمعة ست ركعات وهو مروي عن علي رضي الله عنه و
الافضل ان يصلي اربعاً ثم ركعتين للخروج عن الخلاف **فروع** لو ترك سنة الجهر او التي قبل الظهر او التي بعد
وخوها من المؤكدة قبل الاشارة لان عهد سماء تطوعاً الا ان يستحب فيقول هذا فعل النبي عليه
الصلوة والسلام وانا لا افعل في كونه والنوازل ترك سنة صلاة الحسن ان لم يرها حقاً كغروان رها
وترقب البائس والصحيح بان لا يترك الوعيد بالترك **واما** سمعة الطحاوي في صلاة الصلوة وسبب الصلوة
بسبب الشغل عليه فقد وردت الاحاديث فيها اي في صلاة الصلوة الصلوة حال كونها مقدرة من الركعتين التي
ثنيت عشرة ركعة وهي مستحبة روى ابو ذر قال النبي عليه الصلوة والسلام يفرح على كل مسلم من احدكم
صدقة فكل تسبيح صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تيلة صدقة واسر بالمعروف صدقة ونهى عن المنكر
صدقة ويخرج من ذلك ركعتان يركعهما بين الصلوة والسلام واهم ما روى ابو ذر في حديثه من عايشة
واما في بيت اني طالب ثم الافضل في صلاة الليل والنهار من التطوع المطلق من حيث الكيفية كصلوة
الضحى والتسبيح وكيفية اربع ركعات بجمعة واحدة وسلام واحد عند اي ايه حنيفة قال اي ابو يوسف
ومحمد الافضل في صلاة الليل ركعتان بجمعة واحدة على ثمان ركعات بجمعة واحدة لا على اربع
ركعات اي بتسليم واحدة منها مكرره بالاجماع من علماءنا على ذكره في كتاب الصلوة واختاره القدر
ونحو الاسلام قال في الهداية ودليل الكراهة انه عليه الصلوة والسلام لم يزد على ذلك ولولا الكراهة لزيد
تعلما للجواز ومن شئ في صلاة التطوع او في صوم التطوع ثم افداها عليه قضاؤها واشترع في التطوع
ببعض الاربع اي بنية ان يصلي اربع ركعات ثم قطع اي افداها شرع فيه قبل اتمام شفع لا يلزمه الا شفع
اي الا قضاها شفع عند ايه حنيفة ومحمد خلافاً لابي يوسف فان عنده يلزمه قضاها اربعاً في رواية واذا قيدنا
بقيل اتمام شفع لانه لو افداها قضاها فان كان قبل القيام الى الثالثة يلزمه شفع واحد عنده وعندنا

لا يصلح في التطوع

لا يلزمه شيئا وان كان بعد القيام اليه لزمه قضاؤه اتفاقا والاصل ان كل ركعتين من النفل صلوة
على حدة والقيام الى الثالثة كتحية مبتدئة اتفاقا الا ان ابا يوسف يعتبر الشروع مع النية بالنذر
في رواية على ذلك بناء هذه المسئلة وعندنا الشروع انما يلزم ما شرع فيه وما يتوقف صحة ما شرع
فيه عليه ولا يتوقف لصحة الشفع الاول من النفل على الشفع اثنا فلا يلزم التتابع بالشروع ومجرد النية من
غير شروع غير ملزم فعلى هذا اذا نوى اربعاً وشرع لا يلزمه الا شفع فان افترق قبل ان ياتيه لزمه قضاؤه
فحب وان افترق بعد التقصود قدر الشهد قبل القيام اليه الثالث لا يلزمه شيئا وان افترق بعد القيام
الى الثالثة لزمه شفع وهو كما لصحة شروعه ثم افترق قالوا هذا الحكم المذكور وهو لزوم الشفع فقط
بالافتراد بعد الشروع بنية الاربع في غير السنن والروايات كونه الظاهر والجمعة اما اذا شرع في الاربع التي
قبل الظهر او قبل الجمعة او بعدها ثم قطع في الشفع الاول والثاني يلزمه الاربع اي قضاؤها بالاتفاق
لانما لم يشرع الا بنية واحدة فانما لم تنقل عنه عليه الصلوة والسلام الا كذلك فهي صلوة واحدة ولذا
لا يبطل في القعدة الاولى ولا في الثانية والثالثة ولو اضطرر الشفع بالبيع وهو في الشفع الاول منها فاكل
لا تبطل شفيعته وكذا الخيرة لا يبطل خيارها وكذا دخلت عليه امرأته وهو فيه فاكل لا يصح الخيرة
ولا يلزمه مكان المهر لو طلقها بخلاف ما لو كان نكلا آخر فان هذه الاحكام تنعكس وقد تقدم هذا
البحث في اوقات الكراهة وان شرع في الاربع من التطوع سنة كان او غيرها ولم يقعد في آخر الركعة
الثانية اي ترك القعدة الاولى فسدت صلاته عند سجدة واحدة لترك فرض وهي القعدة الاولى
فانما فرض عندنا في النفل بناء على ان كل ركعتين منه صلاة على حدة كما تقدم ويقضي الركعتين
الاوليتين عندها لانها السنان فدرت واما الاخبار ان سقطت لان صحتها ما غير معلومة بجهة
الاولين وقال اي انه حنيف وان يوصى لا يفسد صلاته في الصلوة المذكورة ولا يلزمه قضاؤه شيئا
لان القعدة على راسي الركعتين من النفل لم يفرض لعينها بل لغيرها وهو الخروج على تقدير قطع
على راسي الركعتين فلما لم يقطع وجعلنا راسيها بات او ان الخروج فلم يفرض القعدة وهذا الخلاف
لانما ركن مقصود لذاته فكان تركها مفدا وكل ركعتين من النفل اذا فترق فعله قضاؤه كما يجب

دون

الركعة الاولى

دون قضاء ما قبلها وما بعدها عالم يفسد اذا تعلق بكل شفع بما قبله ولا ياجده صحة وفساد
لما نقرر ان كل شفع صلوة على حدة ولو افتتح التطوع كما جامع فقد جدد ما قبله بعضه او قبل ذلك من
غير عذر مبيح للعود في النفل جاز قصوده وصحة صلاته عند ان حنيفه خلافا لها وان نذر ان يصل
صلوة ولم يقبل في نذره انه صلى قايما او قاعدا يلزمه اذا فترق قايما صلاها مطلقا الى الكمال وان صلى
قاعدا قبل سجود وسقط عنه قياسا على عدم النذر فانه كان له ان يقرأ قايما وان شاء
قاعدا فكذا اذا نذر ولم يلزمه نذره طرفة النية او طول القيام افضل من كثرة عدد الركعات
يعني اذا شغل مقدار من الزمان بصلوة فاطالة القيام مع تقبل عدد الركعات افضل من عكس فصوله
ركعتين في ذلك المقدار مثلا افضل من صلوة اربع فيه وهكذا القياس لان طول القيام شغل على
كثرة القراءة وكثرة الركوع والسجود يشمل على كثرة الذكر والتسبيح والقراءة افضل من سائر
الذكر والتسبيح ثم السنة الموكدة في سنة الحج جدد شروع القوم في الفريضة ان لا ياتوا بها محال للصق
ولا خلق الصق من غير حال وان ياتوا بها امل في بيته وهو الافضل وعند باب المسجد ان امكنه ذلك
بان كان في موضع يليق للصلوة وان لم يمكنه ذلك في المسجد الخارج ان كانوا يصلون في الداخل او
في الداخل ان كانوا يصلون في الخارج ان كان هناك مسجدان ميبني وشقوي وان كان المسجد واحدا
فخلق اسطوانة وكذا ذلك كالعود والسجدة وما يشبهها فيكون حايلا والاثان بها خلق الصق من غير
حايلا مكره ومحال للصق كما يفعله كثير من الجهال لشدة كراهته لما فيه من مخالفة الجماعة هذا الحكم المذكور
اذا كان اثنا بهما بعد الشروع اي شروع الجماعة في الفريضة لما قلنا واما قبل شروعه في الفريضة فيات
بها في اي موضع شاء لا اشتغال على الكراهة وهي مخالفة الجماعة فيدبته العجز لان يفي السن لا تودي به
الصلوة في الفريضة اصلا على ما قبل لقوله عليه الصلوة والسلام اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة و
انما حالها في سنة الحج لشدتها على ما تروى ونقل السروجي في شرح الهداية عن النخعي واما بقية السنن
فان امكنه ان يات بها قبل ان يركع الامام اتي بها خارج المسجد ثم شرع شرع في الفرض مع الامام فيكون فضيلة
السنة والفرض ونفي التهمة عن نفسه وان خاف فوت ركعة شرعه بخلاف سنة الفجر انتهى ويجوز اذا

في طول القيام افضل

غيره

سنة الج إذا علم انه تدرك الامام في التشهد عندها وعند عداها علم انه يدرك الركعة الثانية كذا قيل
بناء على ان الاختلاف في الجملة فانه ينعلم منه ان محمدا لا يجتهد اذ كان ما دون الركعة ولما اذالم يعلم انه
يدرك لوصلا فانه ينكر كما ويقدر الامام لان فضل صلوة الفرض بالجماعة اعظم من فضله ركعتي الفريضة
يفضل الفرض مع الانفراد بسبع وعشرين ضعفا لا يبلغ ركعتي الفريضة ضعفا واحدا منه والوحيد على ترك الجماعة
استدركه على ترك ركعتي الفريضة على ما يعرف في موضعه واذا تركها فغدا لا يقضي اصلا قبل طلوع الشمس كراهة
التفريق ولا بعده لا خصاص الوقت القطر خارج الوقت بالواجبات الا ما ورد به الشرع والشرع اذا
ورد في قضاء ركعتي الفريضة فوتر مع الفرض قبل الزوال ولم يرد في قضاها اذا فات وهذا والا اذا
فات مع الفرض بعد الزوال وفي الذخيرة والحيط قبل لا يقضي الا ربع التي قبل الظهر وان كان الوقت باقيا
وعاشم على انه يقضي وهو عن ابينا الثلاثة وهو الصحيح ثم عن ابي حنيفة انه غلما مبتداه وقيل يكون
سنة وهو قول صاحبه وهو الاظهر كذا في الذخيرة ثم عند ابو يوسف يقضي بعد الركعتين وهو
قول ابي حنيفة وعن محمد قبلها وقيل لهما في ذلك والمستحب في سنة الفريضة والتحقيق واما السبق
التي بعد الفريضة فانه ان طلوع ركعتي المسجد حسن وتطوعه بها في البيت افضل وهذا غير مختص
بما بعد الفريضة بل جميع النوافل ما عدا التراويح وحجة المسجد الا فضل فيها المنزل لما روي عن النبي
صل الله عليه وسلم انه كان يصلي جميع السنن والوتر في البيت روى انه عليه الصلوة والسلام قال
فعليكم بالصلوة وبيوتكم فان خير صلوة المرأة في بيته الا المكتوبة واخرج ابوداود واصله صلاة المرأة
افضل من صلاته في مسجد هذا الا المكتوبة قيل صلى الركعتين بعد الظهر وبعد المغرب في المسجد وما
سواها لا ينبغي في المسجد وقال بعض التطوع في المسجد حسن وفي البيت احسن الا ان يخشى ان
يشغل عنه اذا رجع فان لم يخف فالا فضل البيت **ومن السنن المؤكدة التراويح** جمع تراويح
سميت كل اربع ركعات من قيام رمضان للاستراحة بعدها غايها على ما سجد ان شاء الله تعالى
وفي سنة مؤكدة قال في الهداية لانه واظب عليه خلفاء الراشدين والشيعة عليه السلام عليه وسلم بين
العذر في تركه المواظبة وقد قال عليه الصلوة والسلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهتدين
من

سنة الج

سنة الج

من بعدى رواه ابوداود والترمذي واسنن وقال عليه الصلوة والسلام ان الله فرض رمضان
عليكم ميام رمضان وسنت قيامه من مائة وقامه ايمانا واحتسابا اخرج من نوبه كيوم ولدته امه
رواه ثنائي وابن ماجه واحمد وقديس عليه الصلوة والسلام العذر في تركها وهو طينة الافراض
واقامتها بالجماعة سنة ايضا وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء عن ابي يوسف ان امكنه اذا وها في بيته
مع سعادة القراءة والشهر في بيته كذا حكاية في المبسوط الا ان يكون فيها بفنائه
في حضور الجماعة ترغب الناس فلا تصلح في بيته الا ان الجماعة فيها على سبيل الكفاية حتى لو تركه
اهل محله كلهم الجماعة وصلوه في بيوتهم فقد تركوا السنة وقد اساءوا في ذلك وان اقيمت التراويح
في المسجد بالجماعة وتخلق غنار من افراد الناس وصلوه في بيته فقد ترك الفضل السنة وان صلى احد
في بيته بل لا يحصل لهم ثواب بها وادركوا فضلا ولكن لم ينالوا فضل الجماعة التي يكون في المسجد
لزيادة فضيلة المسجد وتكثير جماعة واظهار شعائر الاسلام وهكذا المكتوبات اي الفرائض لو صلى
جماعة في البيت على هيئة الجماعة في المسجد نالوا فضل الجماعة وهي الضاعف بسبع وعشرين درجة
لكن لم ينالوا فضل الجماعة الكاملة في المسجد فالماصل ان كل ما شرع فيه الجماعة فالمسجد فيه افضل كما شمل
عليه من شرف المكان واظهار الشعائر وتكثير سواد المسلمين وايضا في قلوبهم وتبين ان يقدر هذا
بما اذا تساوت الجماعة في الشك والادب واما ان كانت الجماعة في البيت اكل كما اذا
كان الامام المسجد يخل بطن من السنن مع استكمالها في جماعة البيت فجماعة البيت افضل فليكن اذا كان
امام المسجد يخل ببعض الواجبات كانه كثير من امة الزمان وانه المستعان والاحتياط في البيوت فاما
ان ينوي التراويح او قيام الليل او ينوي سنة الوقت او قيام رمضان واما كان الاحتياط ذلك لان
المشايخ قد اختلفوا في جواز السنة بنية مطلق النقل قال بعض المتقدمين لا يجوز ذلك ويقولون لا
حينئذ وقال بعض المتأخرين بل عامتهم يجوز كل صلاة ركعتين بنية صلاة الليل ثم تبين ان اظهر
او علم فان تبين سبيل بنية ظهر واستعد بنية علم فاولا يكون قوله انه كان الى الثاني قد طلع الفجر
فاعلم ان اوله في يومه مفعولا ساداسه مفعول علم قال بعضهم الى بعض المتأخرين وهو اكثرهم يترك

طائفة التراويح

ذكر الذي صلاه عن سنة الجوهري وهو قول بعض المتأخرين كوازياد السنوية النفل قولها
 اي قول انه يوسن ومحمد وهو ظاهر الرواية عن الثمنا كلهم وتلك الرواية عن انه حنفية
 شاذة غير طاهرة وان شذ بعد ما صلا الركعتين بينة صلوة الليل في طلوع الشمس يتقن ولا يغيب
 على ظنه انه كان قد طلع الا لا يتوب ما صلاه عن سنة الجوهري بالاعتقاد عن الائمة والمشايع جميعا لان
 اليقين لا يفتك بالشك واعلم ان قوله والاحتياط في النذر انه قوله بالاتفاق موجود في بعض
 النسخ وليس بوجوده في البعض بل الموجود ما بعده فقط وهو قوله ولو نوى التراويح صلوة
 مطلقة تجزئ اي من غير ان يعين صفة من الصفات المذكورة فقد قالوا اي المشايخ والمراد بعضهم
 الاصح انه لا يجوز وهو اختيار قاضي خان وما اختاره صاحب الهداية هو المختار على ما قررنا في
 النية ووقت اي وقت التراويح وتذكر الضمير باعتبار الفعل بعد العشاء لا يجوز قبلها سواء كانت
 بعد الوتر او قبله وهو المختار لاننا قلنا في وقت العشاء بفعل العشاء بامام وصل التراويح
 بامام آخر علم ان الامام الاول كان قد صلا العشاء على غير وضوء وعلم فساد ما يوجه من الوجوه فانه
 بعد العشاء لفائدة وبعد التراويح تبعها كما يبيد سنة ولا يلزم إعادة الوتر في مثل هذه الصلوة
 عند انه حنفية وان فائده مع الامام تروية او ترجيحان او كثر هل يقف قبل الوتر او يوتر ثم يقف
 ذكر في الذخيرة فقال اختلف مشايخ زماننا قال بعضهم يوتر مع الامام ثم يقف ما فاته من التراويح
 وقال بعضهم يصل التراويح المروية ثم يوتر بها على ان وقتا قبل الوتر فيجوز بين كل ترويحين مقدار
 ترويحة وكذا بين الآخرة والوتر وليس المراد حقيقة الجوس بل المراد الانتظار وهو بخير فيه ان
 جلس ساكنا وان شاذ هلقا وسبح او قرا او صلا نافلة منفردا وهذا الانتظار مستحب لعامة اهل
 الحرمين لان ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن وان استراح على عتسي سليمان اي عتس
 عتس كعسات قال بعضهم لا بأس به اي لا يكره وقال اكثر المشايخ لا يوجب ذلك لمخالفة اهل الحرمين وقوله
 لا يوجب كناية عن الكراهة التنزيه ومن الكراهة ما يفعل بعض الجهال من صلوة ركعتين لانه بدعة
 من مخالفة الامام ذكره والافضل لا امام تعديل القمارة اي تقدير ما يفعله في الركعتين على سبيل

المساواة

المساواة والعدل فلا يكون احد الركعتين اطول من الاخرى بين التسليمات ولو صل التراويح كلها
 بتسليم واحدة والحال انه قد تعد على راس كل ركعتين منها قد راى الشهر جاز ذلك عن التراويح
 واحسب له بعشرين ركعة وقول المصنف ولا يكره لانه كل مخالف لما في المطامعة وغيره انه يكره والكمال
 لا يحصل بغير التسليم ما لم يكن فيها اتباع سنة واذا شك في الامام والقوم في اتبع هل صلواته تسليما
 فاما عشرة ركعة او عشرين تسليمات ففيه اختلاف بين المشايخ قال بعضهم يصلون تسليمة اخرى جماعة
 وقال يوترون ولا يصلون تسليمة اخرى احترانا عن الزيادة على التراويح وبالجماعة والصحيح انهم
 يصلون بتسليم اخرى حتى يصلون سنة يكملون فداء بالياء فمادى الاحتياط في الموضوعين
 اكمال التراويح بتسليم والاحتراز عن التقليل الزايد عليها بالجماعة وذكر في الملتقط انه يقدر في التراويح
 مقدارا يؤدى الى تنفير القوم عنها فقال بعضهم يقراء كما يقراء في المغرب قال قاضي خان هذا غير صحيح لان
 بهذا القدر لا يحصل الختم والطمع في التراويح مرة واحدة سنة قال بعضهم يقراء كما يقراء في العشاء انما يتبع له
 وقال في الفتاوى نقلنا عن بعضهم يقراء في كل ركعة ثلثين اية حتى يتبع به الطمخ ثلث مرة في كل عشرة حملان
 كل عشرين الشهر مخصوص بفضيلة كما جاءت به السنة انه شهر اول سنة واول سنة سفرة واخره عتق من
 النار وقال بعضهم وهو رواية الحسن عن انه حنفية يقراء في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تحقيقا
 على الثاني وبه تحمل السنة وهو الختم مرة واحدة وفي الهداية واكثر المشايخ على ان السنة فيما الختم فلا
 يترك كس القوم واذا كان الامام مسجد حية لا يختم فله ان يترك العترة وكل لفظ ثلثين وقع من الكتاب
 والما موعظايات فان ظاهره قوله حتى يتبع بالختم يدل عليه والافق قوع الختم ليس موقفا على قراءة
 الثلثين لمصولة بالعترة واسمها انه علم قال قاضي خان والزيادة واهل الاجتهاد كما يوافقون في عشر ليال
 من السنة حنفية انه كان يختم في شهر رمضان احدى وسبعين ختمة ثلثين في الليال وثلثين في الايام وواحدة
 في التراويح وعنه انه صلى ثلثين سنة الفجر بوضوء العشاء اختتموا المشهور عنه انه صلا ما كذا ركعة اربعين سنة
 سئل عن انه بكر الاسكاف الامام اذا فرغ من الشهد في التراويح ايزيد عليه ام يقصر قال ان علم انه لا يستقل
 على القوم بيزيد في الصلوة على النبي عليه المودة والسلام والاستغفار وان علم انه يستقل على القوم لا يزد

في مقدار قراءة التراويح
 في مقدار قراءة التراويح

وبأية بالثناء في كل شفع وذكر ابن حاتم وغيره في شرح الهداية انه لا يترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
لأنه فرق أي عند الشك في أو سنده أي عندنا ولا يترك الجماعة كالسجدة ولا بأس أن يترك سجدة
أن كان أسامة سقانا وكذا لو أخف غيره فملا كذا في قاض خان ولو أتى رجل في التراويح ثم اقتدى بأحد
تراويح تلك الليلة لم يكره ذلك كما في المكتوبة امام ثم اقتدى مستغلا باباح آخر ولو كان في التراويح
مترين في مسجد كره وكذا لو صلا مترين في مسجد واحد وفي مسجد آخر فملا في كل واحد من المسجدين
الأسكاف انه لا يجوز في تراويح أهل مسجد واحد واختاره أبو السبب وقال أبو نصر بن جهم أهل المسجد
جميعا والظاهر ان هذا بناء على صحة التراويح بينة النقل المطلق وإذا بلغ الصبح عشرتين قام بالاعتيق
في التراويح يجوز قال نصير بن يحيى انه يوم بالصلوة ويضرب عليها فكان في حكم البائع من هذا الوجه الا انه لا يصح
اقتداؤهم به في الفرض ان صلاة تقع نقلا فيكون اقتداء المفترض بالمستقل خلاف اقتداءهم به بالنقل وذكره
بعض كتب الفتاوى انه لا يجوز أن يؤم بالاعتيق في التراويح وهو المختار لان نقل البائع أقوى لانه يعلم انما
عليه بالشروع بخلاف الصبي وان صلا أربع ركعات بتسليمة واحدة والمحال انه لم يتعد على الركعتين متا قدر
الشهر بخروج الأربع عن تسليمة واحدة أي ركعتين عند انه حنيفه وادبوسى وهو المختار ولو قد عدل راس الركعتين
حازت عن تسليمتين بالاتفاق وإذا فرغ من قراءة الشهد ينظر بركه ان علم انه ان زاد عليه ينقل على القوم لا يزيده
الدعوات الماثورة وفي تخصيص الدعوات الماثورة المأثورة بزيادة الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والصلوات على ائمه
الا انه يقرر فيها على قوله اللهم صل على علي وآل محمد لانه هو المرفوع عند الشك فيه وبه تتعادى السنة عندنا فلا يزيدها
تماما ان كان مثل عليهم ولو تذكر وتسليمة كان قد سها عنه بعدما صلا صلوة الوتر اختلف المشايخ في
انهم هل يصلون تلك التسليمة جماعة او منفردين قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يصلون تلك التسليمة
بجماعة لانهما فاتت عن محلها والجماعة انما شرعت في الوتر اذا كانت في محلها وقال الصدوق في الشهد يجوز ان يقرأ
تلك التسليمة بجماعة لان وقتها باق لانه الليل كله بعد العشاء وبعد الوتر وقبل على المختار كما تقدم ولو سلم الامام
على راس ركعة ساهيا في الشفع الاول من التراويح ثم مضى على وجهها قبل ان يعيد ذكر الشفع قال شيخنا
خاتمة بعض الشفع لانه كل شفع صلوة على حدة وقد خرج من الشفع الاول بنوعه في الشفع الثاني فلا يفيد ما بعد

الشفع الاول وقال شيخنا في سر قدس عليه قضاء الكل أي كل التراويح لنفسه كما لان ذلك السلام لا يخرج من حصة
الصلوة لكونه سهوا فاذا اتم الشفع التام ثم رجع فيه وكان فعوده على الثالثة فاذا سلم كان سلامه سهوا بناء
على السهو الاول فلم يخرج من الصلوة وتصح نزوعه في الشفع الثالث وحصل فعوده وسلامه فيه على الخامسة سهوا
وهكذا الى آخر الشفع فقد ترك القعدة الاولى على الركعة في الشفع كلها فتقدم **فروع** فاقته تروية وتر
ويحتمل وقام الامام الى الوتر ذكره واقعات الناطق عن ابي عبد الله بن الرضا عن ابي جعفر عن الامام
ثم يقضي ما فاتة وان لم يصل الفرض مع الامام فعن عيسى الائمة الكريسي انه لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر
وكذا اذا لم يتابعه في التراويح لا يتابعه في الوتر قال طهير الدين المصنعي لو صلا العشاء وحده فلا يصح
التراويح مع الامام وهو الصحيح حتى لو دخل بعدما صلا الامام الفرض وشرع في التراويح فانه يصل الفرض والا
وحده ثم يتابعه في التراويح وفي القينة لو ترك الجماعة في الفرض ليس لهم ان يصلوا التراويح جماعة لانما تبع
للجماعة تام المتقدم في القعود ثم استيقظ بعد تمام الامام ولم يدرك ابي ابن اشهر امامه فانه يشهد وسلم
وتابع فيما بقي وليس عليه شيء مما لم يصل بنفوت وقال قاض خان ومكره للمفتي ان يتعد في التراويح فاذا
اداد الامام ان يركع يقوم لان فيه الظاهر المكاسل والنسبة بالمناقضين قال الله سبحانه اذا قاموا الى الصلوة
قاموا كلى وكذا اذا غلب النوم يكره له ان يصلي مع القوم بل ينصرف حتى يستيقظ لان في الصلوة مع القوم من اونا
وغفلة وترك التدبر وكذا لو صلا على السطح من شدة الحر اي يكره لقوله تعالى قلنا رجعتم لولا كانوا
يفقهون انهم وفي القينة امام يصل التراويح على سطح المسجد اختلف في كراهته والاوطان لا يصل فيه
عند العذر فكيف بغيره وفيها اقتدى به على قلن انه من التراويح فاذا هو وتروية معه ويفهم البها رابعة
ولو افسد لا شئ عليه **والوتر ثلث ركعات** اما ذكر الوتر مع النوافل لانه مثله من حيث الثبوت بالنسبة
ولحق بناءه مبني من الاحكام كوجوب القراءة في جميع ركعاته وعدم الاذان والاقامة له ويؤخذ من
واجب عند انه حنفية رواية وفي رواية سنده موثق ومولها وعليه اكثر العلماء وفي رواية فزيه
وقوله بالواجب آخر اقواله قال في المحيط هو الصحيح وقال قاض خان هو الاصح بغيره الفاتحة والسورة
في ركعاتها والمسح بقراءة سبحان ركعتي الاوطى وقل يا ايها الكافرون في الثانية وقل هو الله احد

في الثالثة ويقتضيه الثالثة قبل الركوع في جميع السجدة علقا لثالث في فان غده بعد الركوع في النقص الاخير
 من رخصان فقط واذا اراد القنوت كبر ورفع يديه غدا والدعاء الماثور بالفاظ مختلفة واحسنها اللهم
 انا نستعينك ونستغفرك ونسئلك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله تشكرك ولا تكفر
 ونخلع ونترك من بينك اللهم اياك نعبد ولكل شئ نستعين ونسجد وايدك نسبح ونحمد ونرجو رحمتك ونخش عذابك
 ان عذابك بالكفار ملحق ومن لا يحسن القنوت يقول بنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب
 وقال ابو الليث يقول اللهم اغفر لي بكرة عاكثا وقيل يقول يا رب وبكرتنا ثلثا ذكرنا الذخيرة لا يفتت في صلوة
 غير الوتر عندنا ولا يصلي الى الوتر جماعة الا في شهر رمضان ومعناه الكراهة دون عدم الجواز لانه نقل من وجه
 ولانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسبوق في الوتر يقتضيه مع الامام واذا اقتضيه مع الامام لا يفتت بعد
 الى جدار الكعبة الى فتحة الامام لانه قنوت في موضع لانه آخر صلواته وما يقضيها ولها حكم في القراءة وما يسبها
 وهو القنوة واذا وقع موضع يفتن لا يكثر لان تكراره غير مشروع وان شئت انما في الركعة الثانية من الوتر
 اتم الركعة الثانية ولم ينزح لانه باحد الاربعين يفتن مرتين مرة في الركعة التي حصل فيها الشك لاحتمال انها
 الثالثة ومرة في الثانية لاحتمال انها هي الثالثة وتلك كانت ثمانية وذكر لان تكرار القنوت في موضع مكرره
 كما تكرر المسئلة الاولى لو كثره كان تكراره في موضع في المسئلة الثانية لم يقع احدهما في موضع كذا في بعض
 الشيخ واصله ان احدهما وقع في موضع واحد لم يقع في موضع والعبارة لا تساعد في بعض لم يقع الا
 احدهما في موضع وبالمقابل للمعاد وكذا الحكم لو شك في الاول او الثاني يفتن في كل ركعة يحتمل انها ثالثة
 هذا ولكن قوله في مسئلة المسبوق انه لو كرر يكون تكراره في موضع فيكون عند سري فالاول ان يقال ان
 تكراره مع العلم بوقوعه في موضع مكرره وذكر في الذخيرة انه ان قنوت في الاولى او في الثانية ما هيام يفتن
 الثالثة كذا في فتاوى قاضي خان وموخر في مسئلة الشك ولكن بينا في فرق قبل يفتن السام مثل الشك وموخر
 الصدر السديد وهل يصح في القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم لا قال الفقيه ابو الليث يصح لاننا من سقى الدعاء
 وذكر بعض الفتاوى لا بأس في ان يفتن في موضع غير جدير عن قول ابي الليث وهل يجزئ الامام بالفتن
 ام يجزئ قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل في فتاوى كذا اجزت العادة ان يفتن في موضع الامام ان يفتن في موضع الامام

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد بن

محمد بن الحسن بن جباري والظاهر انه منقولة وقال صاحب الذخيرة بيان الدين استحسنوا في المشايخ والمراة بعضهم
 لم يسن ان بالقنوت في بلادهم الجمع ليتعلموا وذكر في الذخيرة الشرح يعني شرع الاستسجاف يكون ذلك للجمعة التي يجي
 الامام في القنوت دون الجهر في القراءة فراقين الركن وغيره في الصلاة واعلم ان التحليل بان يتعلموا ليس بقوي
 لان الصلوة ليست محل التعليم فلذا احتار صاحب الهداية وعينون المحققين الاختلاف في صاحب المحيط لان
 الجهر يشيخ المحدثين ولانه ذكره دعاء والمخاض فيها الاختلاف كما في التثنية والثاني وسائر الادعية والاذكار قال
 سبحانه وكذا ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقال الله سبحانه تبارك وتعالى واذكر ربك في سجدة وقضيت وخفية ودون
 الجهر من القول وقال عبد الصلوة والسلام في الذكر لخص هذا من الامام واما الاستسجاف ان شاء الله تعالى وان
 شاء خافت واما المختار فهو مخير بين ثلثة اشياء فتت مخافة وان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى
 من الاشياء الثلاثة هي وفي على وجه الاختلاف بين انه يوسق ومحمد ان قنوت المحدث او اسن لا يرفع صوته بالاتفاق
 لئلا يوشق غيره لان الاصل في الدعاء الاختلاف على ما تقدم **فروع** او ترقب النوم ثم قام يصلي لا يوتر من الليل
 لا يوتر ثلثة اشياء من النوافل صلوة الكسوف وهي ما اجمع على شرعها بالجماعة من غير كراهة وقضا ان يصلي
 الامام الذي يصلي الجمعة بالناس ركعتين لا اذان ولا اقامة كل ركعة ركوع كسائر الصلوة ويصل فيها القراءة
 فيقرأ في كل منهما نحو البقرة ويخفي القراءة عن اذنه حينه وعذها بجهر وعن محمد يقول انه حينه ثم يدعوا
 بعد الصلوة حتى يجلي الشئ ان لم يخبر امام الجمعة بالناس فرادى وكذلك خسوف القمر يصلون فرادى وكذلك
 عند حدوث فرغ من صلاة الجمعة او رجع او نحو ذلك وقال لا يلهي الثالثة صلوة الكسوف كل ركعة ركوعين وفي
 النوافل صلوة الاستسقاء اذا دام انقطاع المطر مع الحاجة اليه ولا تسق فيها الجماعة عند انه حينه يصلون وحدها
 ان يحبوا والاستسقاء اقاموا الدعاء بالاستسقاء واستقوا على ان السنة طرور الى الاستسقاء ثلثة ايام متتابعة
 ان تخرجت السقيا مساة في ثياب رثة متذللين متواضعين خاشعين لله ناكس رؤسهم وقد قدموا التوبة وورد
 المطالم ويتدعون الصلوة في كل يوم قبل الخروج وذكر انه يومون قبل ثلثة ايام وعنه محمد يستحب ان يصلي الامام
 او نائبه ركعتين بجماعة كما في الجمعة بجماعة في رواية وفي رواية لا يوجب الامام رداء على قول محمد ولا
 يعلبه قول انه حينه في الصحيحين عن انس بن مالك قال دخل المسجد يوم الجمعة رجل من باب كان كودار القفا

عنه الكسوف ركعتين وصلى الاستسقاء

ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم خطيبا كاستقبله ثم قال برسول الله هلك المواليد وانقطعت السبل
فادع ائمة انبياءنا قال فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه وقال اللهم اغفنا اللهم اغفنا قال انس فلما واه
ما نرى بالسما من سحاب ولا قنطرة وما بيننا وبين سلع من بيت ولاداد فطلعت من وراء سحابة مثل الشمس فلما
توسط السماء انشربت ثم مطرت قال انس فلما واه ما رايانا الشئ سبنا وفي الحديث فخرج ان نبينا من الانبياء
المستحق فانما هو غلة رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال رجعوا فقد استجب لكم من اجل الغلة رواه الطائفة في الحديث
وقال صحيح الشارح من النوافل المسجدة ركعتان في الركعة الاولى فذكر في باب الوضوء فحسنهما ركعتان
تحت المسجد قال عليه الصلوة والسلام فاذا دخل احدكم المسجد فليجلس حتى يركع ركعتين يتفق عليه وكيف لكل يوم ركعتان
ولا يترك ركعتي الركعتين من ركعتي الفرض الا قلة من يركع ركعتي المسجد ومنها صلوة الاوقات
بين بعد المغرب وقد تقدم فضيلة الاربع والسبع وعشرون عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى بعد المغرب عشرين
ركعة بنى الله به في الجنة رواه الترمذي ومنها ركعتا الاستحباب عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يعظمون الاستحباب في الامور كما يعظمون السور من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين
من غير التوضئة ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرتك بقدرتك واسئلك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر
وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لى ديني ومعايشتي وعقبتي امره او قال عاجل
امره واجله فاقدروا له وسيروا في ثم بارك في فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي ودينني ومعايشتي وعقبتي امره
او قال عاجل امره واجله فاصرفه عني واصرفه عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم ارضني به وقال ومن حاجته رواه
بالحاجة الاستسما وينبغي ان يجمع بين الروايتين ويقول وعاقبة امره وعاجله واجله والاستسما في قوله ولا يترك
وجميع ابواب الخير تفتح على تعيين الوقت على نفس الفعل واذا استخار فليست له صفة ولا يفتخر به صوره وينبغي ان يكثر ما سمع
ترت لما روى ابن السني عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا انس اذا هممت بامر فاستخبر ربك فيمهرات
ثم انظر اليه الذنوب التي قبلك فان الخير في مستها ركعتا السفر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلق احد عند الله
الفضل من ركعتين يركعهما عند من يريد السفر رواه الطبراني ومنها ركعتا القدوم من السفر عن كعب بن مالك كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقدم من سفر الا انك رايت في الفجر فاذا تقدم جهرتك المسجد فركعتين ثم جهرتك رواه مسلم

في حديثه

من فقه السيرة والسير

ومنها صلوة التسبيح عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعباس بن عبد المطلب يا عباس الا اعطيك الا
اسمك الا احوك الا اقول بركم عندها لاذ انت فعات ذكر عظماء ذكرك اوله واخوه وقديمه وحديثه وفطاه وعنده
وصغيره وكبيره وسره وعلايته ان تصلي اربع ركعات تقرأ في كل ركعة بسم الله الكتاب وسورة فاذا فرغت من القراءة
قلت وانت قائم سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله واسم الله خمس عشرة مرة ثم تركعت فاقفوا لها وانت راكع
عشر ثم ترفع راكع من الركوع فتقف لها عشر ثم تهوي ساجدا فتقف لها عشر ثم ترفع راكع من السجود
فتقف لها عشر ثم تسجد فتقف لها عشر ثم ترفع راكع من السجود فتقف لها عشر قبل ان تقوم فذكر خمس
وسبعون في كل ركعة تفعل ذلك في جميع الركعات الاربع فان استطعت ان تصليها في كل يوم مرة فافعل فان
لم تفعل في كل جمعة فان لم تفعل في كل شهر فان لم تفعل في كل سنة فان لم تفعل في كل مرة رواه الترمذي
وابن ماجه ومنها صلوة الحاجة عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له
حاجة الى الله والى احد من بني آدم فليتوضأ وليجس الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليؤمن على الله تعالى
وليصل على النبي ثم ليقل لا اله الا الله الحكيم الكريم سبحان رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين اسئلك
موجبات رحمتك وعظيم مغفرتك والعظيم من كل بر والسلامة من اثم لا تدرى في ذنبا الا غفرت ولا لها الا فرجت
ولا حاجة لك فيما سئلت وفي صلاح الا قضيت يا ارحم الراحمين رواه ابن ماجه والترمذي وضعف ومنها
صلوة الفجر وقد تقدمت ومنها قيام الليل والاحياء رغبة اكثر من ان تحصى وسجد ذلك فالصلوة خير موضوع عالم
يلزم منها ارتكاب كراهة واعلم ان النفل بالجماعة على سبيل التداي مكرهه على ما تقدم ما عدا الفروج
وصلوة المسوق والاستسقاء فعلم ان كل من صلوة الوغاب ليلة اول جمعة من رجب وصلوة البهائم ليلة
النفوس من شعبان وصلوة القدر ليلة السابع والعشرين من رمضان بالجماعة بدعة مكروهة ولا يجوز
اقتداء الناذر بالناذر في الثالثة الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا العام بالجماعة لعدم إمكان الخروج عن
العهد والآبائية ولا ينبغي ان يتكلم في التزام ما لم يكن في المقدار الاول كل هذا التكلف لا فائدة امر كره
ومواد النفل بالجماعة على سبيل التداي فلو ترك امثال هذه الصلوات تارك ليعلم الناس انه ليس من
الشعائر فحسن انتهى وهذا لان حديث صلوة الوغاب والبهائم قد حكم عليها بالاثمة بالوضع وقال ابو الفرج

منها

ابن الجوزي وابو بكر الطرطوشي صلوة الراعي موضوعه على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذب عليه و
قد ذكره الكوفي وجوابه فطما بالجماعة ومن نافله يرد به الشرع ومنها تخفيض سورة الاخلاص والقدر
ولم يرد به الشرع ومنها تخفيض ليل الجمعة ونحوه وقد ورد في تخفيض يوم الجمعة للصيام وليلته بقباح
ومنها ان العامة يعتقدونها سنة من سنن النبي صلى الله عليه وسلم فيكون فعلها سببا لكذب عليه صلى الله عليه
وسلم قلت في كثير من العوام ببلاد الروم يعتقدونها فرضا ويترتبهم بكون الفرائض ولا يترتب كونها ومو
المصيبة العظمى ويؤخذ ذلك وكذلك ان سجدتها مكروهة ان اذ لم يشرع التفت سجدتها منفردة بالركوع غير سجدة
القلاوة عند انه حنيفه وما كره عند غيرها وغير سجدة الشكر ولم ينقل ان القنطرة والتابعين ومن عدم
من الامة المجتهدين صلوا هاتين الصلاتين فلو كانتا مشروعتين لما فاتتا السلف واما صلوة ليلة القدر
فلا ذكر لها بين العلماء اصلا وليس فيها حديث صحيح ولا ضعيف فهي اولى بالكره منها واسمها وسكان
الهادي ومواعيل القواب **قاعدة** قال في مختصر البحر لو اراد ان يصلي التواضعات في سجدة واحدة
هي قال شرف الامة المكي اداء الفل بعد النذر به افضل من اداؤه دون النذر **فصل** فيها بعد الصلوة
واذا تكلم المصل في العنوة بكلام الناس ناسيا او عامدا فقد صلاته وليس من الكلام النجاسة بل اللفظ المركب
من حرفين او كثر حتى لو تكلم بكلمة واحدة فقد ولا فرق بين العدد والسيان عندنا بشرط ان يكون الكلام
سموعا لفظا او لفظا لفظا وان لم يسمع ولم يصح التكلم حروفه الكلام او بشرط ان يكون التكلم سمعا بالهرون
وان لم يسمع الكلام بغير شرط وجود احد الامرين اما التسمي او السماع حتى لو لم يحصل سماع ولا تسمي لا
تقد وان وجد احدهما دون الآخر فبدكن كون اللفظ سموعا مع عدم تسمي حروفه فتعذر فلا قاعدة
في ذكره ذكره الخفافين انه لو صح الحروف ولم يسمع فقد لا تقبل اتفاقا وانما المفسد حصول كلام الامرين
مما تسمي الحروف وكونها سموعا هو الصحيح لان التسمي يدور سماعا اجماعا بالهرون وان نام المصل في صلاة
فكلمه وصح وهو لا يفسد صلاته هكذا في عامة الفتاوى وقال النوادر وهو المختار واخاره في السلام
المعززة عدم الفاد وان في صلاته بان قال اه بقصر الحرفة مضمومة او تارة بان قال اوه بفتح وتشديد الواو
مضمومة وبضم الهوة واسكان الواو وقال اه بعد الهوة او بكى فيها فارتفع بكاهي حصل منه صوت سموع

ان كان ذكر الالين او التارة او البكاء من ذكر الحرفة اي بسبب تكبير الحرفة او التارة وفي ذلك ما يؤمن امور الاخرة
لم يفسد صلاته وان كان ذكر الالين ونحوه من وجع حصل له بدنه او مصيبة امسية في اهله او مال يظلمها
لان بمنزلة الشكاية فكانه قال في وجع او مصيبة موت ولد ولو صرح بذلك بفسد صلاته فكذا اذا دل عليه بصوت
والقسم الاول يدل على الطمأنينة والطمأنينة من الله سبحانه فياسب العنوة والتسليم يدل على الخذلان وعدم البقرة فيها ومن
محمد انه ان كان شديد الوجع بحيث لا يمكنه ان يركع الا بغيره ولا فرق في الحكم المذكور بين قوله اوه او التارة وبين قوله
بالقمر ان الالين عند انه حنيفه ومحمد قوله ان يكسفا او لا وهو ظاهر الرواية عنه وقال ابو يوسف اخر الاخذ صلاته
في نحوه وان وثق لاهها او اوحدها من حروف الزيادة العشرة التي يحتمل قولك سنا لقونها السين والهة واللام
والقاف واليم والواو والنون والياء والهاء والالف فقولاه حرفان كلاهما من الزوايد وقوله ان وثق حرفان
احدهما اما لو كانت ثلثة احرف من الزوايد او غيرها حرفين من غيرهما فينبى بالاتفاق وذكره المصنف ان المصنف
اذ السبعة الحرفة فقال بسم الله الرحمن الرحيم فقد صلاته عند محمد وفيه الحاشية عندها خلافا لابي بكر وفيه قاف
فان ولو لدخلة عقب اوصاب وجع فقال بسم الله قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بفسد صلاته لانه بمنزلة نداء
وهذا روى عن ابي حنيفة وقيل لا تقبل لانه ليس من كلام الناس انتهى وروى عن محمد انه قال ان كان المصل
لا يملك نفسه من صلاة الوجع وقال بسم الله الرحمن او ان اوتاه لا تقبل صلاته لان ما لا يكون الامتناع عنه يكون عفوا
كما لو شرب وعطس فارتفع موته وصل به حروف حيث لم تقبل صلاته بذلك اجماعا لعدم مكنة الامتناع عنه ذكره في
الفتاوى لما قاينة المنسوبة اليه قاف خان وذكره في الضميمة انه اذا قال المصلي يا رب او قال بسم الله
تمحوا من المشقة الى الام لا تقبل صلاته ولم يذكر خلافا والاعوج ما تقدم من ان هذا قول ابي يوسف واما عندنا
فتقد ولو اجاب المصل من قال مع الله بلا اله الا الله او غير المصلي بغيره او بما يشوؤه او بما يجي فقال جوابا
للخبر بما يجي سبحان الله او قال جوابا للخبير بغيره الحمد لله او قال جوابا للخبير بغيره لا حول ولا قوة الا بالله
فهو ليق ونشر شرف بفسد صلاته عند خلافا لانه يوفق وهذا ذكره القاض الامام في الدين خان في المطامع
القصير قوله ان قول محمد اجاب يعني قبل هل لا غير الله فقال لا اله الا الله ولو اراد اعلامه انه في الصلوة لا تقبل
ولو عطف المصل فقال الحمد لله لا تقبل صلاته لانه لم يتغير بغيره عن كونه فانا ولا عطف فيه ثم الذي ينبغي للمعاصي

موان يسكت وقيل يحذف ولو عكس رجل آخر فقال المصلح لم يرد أي مريد استغفاره أي طلب
الغفران لذلك العاطس أي يريد أن يغفر له ويذكره إياه فكذلك صلاة للمسلم لنفسه التمتع والمطالع وفي الهداية و
شروط الصلاة لا تفسد الصلاة لم يتعارف جوابا ولو عكس رجل آخر فقال له أخرج من مكانك فقال المصلح استغفر
تفد صلاة لأنه اجابة ولو كان يجيب العاطس رجل آخر فلا عطل المصلح فقال له رجل ليس في الصلاة من عكسه فقال
المصلح إن آيين فسد صلاة العاطس لأنه اجابة ولا تفد صلاة غيره العاطس لأن تائيد ليس بجواب كذا في فاء
قاف خان وان فتح المصلح على ما ليس من صلاة العاطس سواء كان في صلاة أو في خارج الصلاة والاصح ان يقال عطل
غيره لأنه ليس على مقتضى صلاة العاطس لأنه لا تعلم وتعلم وهو من كلام التالوت في قوله فتح
اشارة الى انه قصر النية والتعلم وشروط الصلاة في الفاء ان يكرر التفسير بان يفتح مرة بعد اخرى لان المرة قليلة فيفتح
ولم يشترط في المطامع الصغير وهو العيب لانه كلام فلا فرق بين قليل وكثير وان فتح على امامه فقد قيل ان يفتح بعدا
قوله الامام مقدار يجوز في الصلاة ثم الصلاة الفاعل وان اخذ الامام بقوله تفد صلاة العاطس وهو القياس لكونه
تعلما وتعلما من غير ضرورة والصحيح ان لا يفتد صلاة الفاعل ولا صلاة الامام ان اخذ بقوله وهو الاصح
لحديث المروزي في جواب النخعي لان مقتضى احتياج المصلح الى اصلاح صلاته والفتح على امامه منه والصحيح انه يولي النخعي
دون القراءة اذا القراءة مقتضى خلق الامام من غير ضرورة وفتح على امامه غير مقتضى هذا اذا انفتح على الامام
ولم ينقل اليه آية اخرى ففتح المأمور عليه وان انتقل الامام الى آية اخرى ففتح عليه المأمور بعد الانتقال تفد
صلاة الفاعل وان اخذ الامام بقوله تفد صلاة الكل وهذا قول بعض المشايخ لا لتفاد الحاجة فصار تعلما
وتعلما من غير ضرورة وعامة المشايخ على ما يفيد لفظ المحيد على عدم الفاء قال في الكافي والصحيح ان لا تفد
بكل حال اذ روى انه عليه الصلاة والسلام قرا في الصلاة سورة المؤمنين فتركها فلما فرغ قال ألم يكن ينبغي ان
قال بل قال فلا ففتح على فقال قلت انما شئت فقال عليه الصلاة والسلام لو شئت لاعتكمت به انه لا يعلم ترك الآية
الا بعد الانتقال الى آية اخرى ويتبع للمقتضى ان لا يفتد بالفتح والامام ان لا يفتد به بل يركع اذا جاء أو انه او
ينتقل الى آية اخرى قال بعضهم ان الركوع بعد قراءة يجوز في الصلاة وقال بعضهم ينبغي ان لا يفتد به بل
ينتقل الى آية اخرى اذا قراء السجدة للصلاة عن الزوائد فالأولى عند الراعي والاضطراب هو الانتقال

ان

ان يفتح المصلح

ان يفتد المصلح

ان يفتد المصلح ان قراء قدر الواجب والتوفيق قليلا رجاء التذكروا والفتحة ان لم يقرأ قدر الواجب
لشدة تأكيد الواجب وقربه من الرضوان ففتح غير المصلح على المصلح فاخذ بفتح تفد صلاة لانه تعلم وان اكل
المصلح صلاة او شرب عامدا او ناسيا انه في الصلاة تفد صلاة وتكمل على ان يشك بسبب المناظر المصلي انه في الصلاة
بل يظن ان غلبا انه ليس في الصلاة فهو على محذور ما كان دون ذلك بان يشك على الناظر ويتردد في كونه في
الصلاة ام لا فهو قليل وقال بعضهم كل من عمل بغير اليقين عرفا وعاداه فهو كغيره الملتفت انه لا يعتبر في صلاة
الصلاة على اليقين أي حقيقة ولكن بغير الغلبة والكثرة وهذا لا يخالف ما قبله في المصنف لانه ساكت عن بيان
الغلبة والكثرة ولو ادعى المصلح بدعي اخذه من امان او كان في يد فافذه بين الاخرى فادهن به اي
دهن به راسه او طيبة او موضعا من حبه او سرج شعرة سواء شعرا راسه او طيبة بغير صلاة لان ذلك كل
شئ وكذا لو اكل او شرب او ورد على راسه ولو كان الدهن او غيره في يده فمسح به راسه او موطئ آخر
جده من غير ان ياخذ باليد الاخرى لا يفتد صلاة لانه على وجهه قليل وان حمل المرأة في الصلاة حبثا
فادفعته تفد صلاته لانه على كبر وان مضى من ندى امرأة على يده ان خرج بمقتضى اللبن تفد صلاته
لانه ارفع وجعل كبره فعلة انتقل اليها والآية وان لم ينزل منها اللبن فلا تفد صلاته الا من ثلث مقاس
فحينئذ تفد كذا في الخلاصة وقاف خان وان صالح المصلح اصابعه حال كونه يركع بكل المصاحف السلام ثم
صلاة بناء على القول الاول في هذا الكثير ولورفع العامة او القسوة من راسه ووضع على الاضراس او رفع
الارض ووضع على راسه او نزع القميص او ثوبه وفعل كل واحد من الافعال المذكورة بيد واحدة من غير تكرار فتواف
لا يفتد صلاة كمن يركع ذلك الفعل اذا كان بغير عذر او الفتاوى انه ان تعم تفد صلاة لانه لا يحصل بيد واحدة
وكذا المرأة اذا تجرعت وان استغفرت كورعامة فتواف مرة او مرتين لا يفتد لانه حصل بيد واحدة فينفي ان
يتم ما ذكره هذا وهذا اذا شئ من البرد او الحار ان يفرغ فوضع الامام على راسه فغير مكره لانه جاز وكذا
اذا اصابت ثوبه او عمامته بخاتة فتمزق لاجل البركة ولو ضرب انسانا بيد واحدة من غير ان يركع او يركع بسوا
وكونه تفد صلاة كذا في الحديث وهو على كثرة التفسير الاول وعليه الجمهور وذكره في الذخيرة ان المصلح على الدابة
اذا مضى لا يستخرج السجدة للطلب سرعته سيرها تفد صلاة فاطلق وموتينا وللمرة الواحدة قياسا

وذكره الاجناس اذا قيل العلة مرارا الى بقعات متعددة او قتل فملاّت متعددة ان قتل فملاّت هتار كان لم يكن
 بين كل قتلين قدر ركن فقد صلاته وان كان بين القتلات قسمة الى سهلة قدر ركن لا تعد صلاته ولكن التوقف
 افضل وكذا لا تعد الصلوة لوروم المصلي بغيره او بغيره او بغيره ولو تخرج المصلي بغيره الى اعلام
 الطالب انه في الصلوة ومع هذا سمع حروف التخرج او تخرج الحسبي الصوت فتعد صلاته عند الصلوة
 والله يوفق كذا ذكره الاجناس وصوابه عند الحنفية ومحمد وكذا جميع الكتب وتقل في الحنفية في الثاني من سبب
 شيخ الاسلام فان كان التخرج للحسبي الصوت فكذا لا يخرج المصلي لا بفعله لا بفعله لا بفعله في التواتر مع
 كاشع البناء المقطع الصلوة لانه لا صلاح الصلوة فصارت من الصلوة منتهى وان كان بعد لا تعد اتفاقا واجتماع
 البراق في صلوة عند كذا دفع اليه اي سبب التخرج ولو تخرج المصلي الى طلبة الاذن في الدخول وكذا
 لو تداه بغيره المصلي بالقرآن ليعلم انه في الصلوة او قال الحمد لله لاجل ذلك او قال الله اكبر لا تعد صلاته وكذا
 لو سجد لاجل الاعلام وهو الاول في الاعلام وكذا لو سجد لغيره الامام على سهو لا تعد لكن لا يفعله لوقام الامام عن
 القعود الاول لانه لا يجوز له الرجوع على ما سجد ان الله المصلي اذا وسعه الشيطان عليه العنة فقال
 لا حول ولا قوة الا بالله ان كان ذلك الذي وسعه امر من امور الاخرة لا تعد صلاته وان كان في امر من امور
 الدنيا فقد كثر في ذكره في الذم لانه لا يشك في المكافحة حوقل بسبب امر اخر وفيه في الاول وسبب المذبذبة
 في التماسك لو ارتفع بكافه اذا العبرة عند التفتت بما قد من اللفظ المصلي اذا اراد على غيره ما هي عن الصلوة
 فقال السلام قد كثر انه في الصلوة قبل قوله عليك فسكت تعد صلاته لانه تلفظ به غير قصد الخطاب وما تعلق به على
 الخطاب او الجواب في الاذكار يلحق بكلام الناس وذكر في الذم في المشغ في الصلوة اذا كان اي الماشي طال
 الحسبي مستقبل القبلة لا تعد الصلوة اذا كان متلاحقا الى بعضه لا في بعض من غير ملة ولم يخرج من المسجد اذا كان
 يحل فيه وان كان في الفضاء اذ في الصلوة لا يفعله المصلي يخرج المصلي عن الصفوف بعد اذ اشغ في صلاته الى جهة القبلة
 مشغيا غير متدارك بان شئ قدر من ثم وقف قدر الركن ثم شئ قدر صفه اخر هكذا الى ان شئ قدر صفوف كثيرة
 لا تعد صلاته الا ان خرج من المسجد فيما اذا كانت الصلوة فيه او الصفوف فيما اذا كانت الصلوة في الصفوف ان شئ
 مغلانا من قدر صفين دفعة واحدة او خرج من المسجد او تجاوز من الصفوف في الصلوة فعدت صلاته وهذا

ان يسلم

نبه على ان الفعل القليل غير مفيد ما لم يكرر شيئا او عدا ان اختلفا في المكان سبيل للصلوة ما لم يكن لا صلاحا
 والمسجد مكان واحد وكل موضع الصفوف في الصلوة كالمسجد هذا اذا كان قد اقامه صفوف اما لو كان اما في غير
 حيز واحد وموضع كونه وان كان قد اقامه ما بينه وبين الصفوف الذي يليه لا يفعله وان كان اكثر فعدت وان كان
 منفردا فالفعل موضع سجوده ان جاوزه فعدت والا فلا والبيت للمرأة كالمسجد عند الحنفية على النفس
 وكذا لصحة عند غيره وبعض الشافعية قالوا وجعل راي فرقة من الصلوة ان لا يمسح الى الصف الذي هو فيه
 الذي قلناه ليس بينه وبين من شئ اليه الى ان تكل الطرفة فتعد صلاته ولو سجد الى صف الثالث تعد
 صلاته هكذا التفصيل كذا لم يكن اما في غير الصلوة مستند بالقبلة بان سجد قدامه او عينا او يسار او الى اليمين
 من غير قول والتدبار واما اذا استند بالقبلة فقد فسد صلاته سواء مشى قليلا او كثيرا لان استند بالقبلة لغير
 اصلاح الصلوة ومحمد بن محمد اذا استند بالقبلة على ان ركن او سجدت اخر ثم سجدت ان لم يكن ركن ولا احد
 فان صلاته قد فسدت بالاستدبار وان لم يخرج من المسجد لان استدباره وقع لغير ضرورة اصلاح الصلوة
 فكان غدا ولو مضى العكس لا مضى العكس المصلي في الصلوة فعد صلاته وان لم يتبعه وقبده في الخطا صديقا
 اذا كثر الى ثلثا متواليات ولو ابتلع ما بين يمين اسنانه من المأكول ان كان ذلك لا يدعى قد ركن للصلوة فعد صلاته
 كما يفعله صومه وان كان اقل من قدر الحنفية لا يفعله صلاته ولا يفعله صومه فروع ولو تخرج في الصلوة ان كان غير
 سموع لا يفعله لا تتفرق كمن يكره وان كان سموعا بان كان له حروف مبهمة كافي وفيه عينة الكلام
 يند وان اعطى خطبه حروف لا يفعله اضطرابية ولو رفع الباب فقال ومن دخله كان آمنا يريد الاذن
 فعدت وكذا لو قيل ما لك فقال الخيل والبغال والحمير يريد الجواب ولو تنحل او خلع ثيابه لا تعد وان شئ الاذان
 او السر او بل فعدت وان خلعها لا وكل ذلك من غير القليل او الكثير تذييل ومن سجدت سماوي من بدنه
 موجب للوضوء في الصلوة اخر من فور وقضاء من ان غير ان يشتغل بشئ غير ضروري في وضوئه
 وبني على صلاته عند ان لم يوطئ له ما ينافي فيها خلا للثلاثة شرط البناء ان ينصرف على فوره فان مكث بعد الحدث
 في مكانه قدر ركن فعدت وان يكون الحدث سماوي فلا يبيى التمهيد ولا الاصابة بخارج وخوما
 وان يكون الحدث مما يخرج من بدنه فلا يبيى التمهيد وان يكون موجبا للوضوء دون الغسل وان لا تشتغل

بفعل غير ضروري بان جازما بقدر على الوضوء منه اذ لم يمتنع له ان يتوضا ثلثا في الاصح وشرا بقاء
 الله لا يوجب له ما ينافي الصلوة من كلام وكذا وكشف عبودية ثم استخلاف الامام اذ السبعة الحداث جازما
 والاختلاف للامام ان باخذ بثوب رجل الى الحجاب او بشير اليه ولم ان يستخلف بالمخرج من المسجد او بالوضوء
 في الصلاة فان لم يستخلف في جاز او خرج بطلت صلوة القوم وتبطل كون الخليفة صالحا لامة ولو سوت
فصل في سجدة السهو وسجدة السهو واجبة اعلم ان سجود السهو واجب عندنا على الصحيح من المذهب
 ووجهه انه شرع عليه التقصير اذ العباد بصفة الكمال واجب فوجب وصار كدما ولا يجب الا بترك واجبا
 الصلوة فلا يجب بترك السنن والمستحبات ولا بترك الغرائب لان تركها لا ينجيز سجود السهو بل هو مردان لم يترك
 في تعداد او بناخره اي بنا غير الواجب عن محله او بناخر ركن عن محله فتجب بتقديم ركن نحو ان يركع قبل ان يركع
 او يسجد قبل ان يركع هذا التمثيل غير واقع في محله وجب بناخير الركن نحو ان يترك سجدة صليبة بجمع الصاد
 وسكون الام بعد باء متصلة ثم يات بالسنة والامراد سجدة الصلوة فاذا اسجدت من ركعة سهوا فتذكر في
 الركعة الثانية بعد تلك الركعة فيما بعد فجدد فجدد اخر ركعتين محله او يترك القيام علق على برك اي وثا
 خير الركن نحو ان يؤخر القيام الى الركعة الثانية بان يجلس بعد السجدة الثانية من الركوع جلس قبل ان
 يقوم كما هو مذهب الشافعي وهذا اذا لم يكن به عذر من صحن او وجع او يوفق القيام الى الركعة الثالثة
 بان ذا دخل في التشهد والقعدة الاولى على ما ذكر وجب بترك الركن نحو ان يركع مرتين وجب من صفة
 الى صفة نحو ان يجهر بالقراءة فيما خافت او خافت فيما يجهر فيه وجب بترك الواجب راسا نحو ان يترك القعدة
 الاولى او القنوت او غير ذلك وجب بترك السنن المفارقة لجمع الصلوة نحو ان يترك قراءة التشهد والقعدة
 الاولى فانه يقال تشهد الصلوة ولا يقال تشهد القعدة بخلاف من يجمع الركوع فانه مضاف الى الركوع لا الى
 الصلوة وهذا عند رواية كونه سنة والقعدة الاولى وهو اختيار البعض وقال بعض المشايخ تشهد القعدة
 الاولى واجبة وهو ظاهر الرواية وعليه المحققون لمواالته عليه السلام من يترك ولو جهر الامام فيما خافت
 او خافت مما يجزى من الصلوة يجب سجود السهو عليه وموالة التقدير بمقدار ما يجوز للصلاة هو
 الاصح والاى وان يكن ذلك بمقدار ما يجوز للصلاة فلا ان فلا يجب السهو عليه وذكرنا النوادر ان جهر فيما

في سجدة السهو

بخافت

بخافت فعليه سجود السهو قل ذلك واكثر وان خافت فيما يجزى ان خافت الفاتحة او اكثر او خافت من السورة
 فلهذا ان خافت او اية طويلة فعليه السهو وان خافت اية قصيرة يجب السهو السجدة علة الى انه صغيره خلافا
 لها فلم ادنى المهران بغيره وادنى الخاف ان تسمع نفسه وهذا هو المختار ذكره في القنية وقد تقدم بحث القنية
 ولو قام في الطلوة الرباعية الى الركعة الخامسة او بعد رفع راسه من السجدة الركعة الثالثة او قام الى الركعة
 في المغرب يجب عليه سجود السهو في القيام في صورتين وفي سجود القعدة في صورتين لما ظهر الواجب والتشديد والسلام
 في صورت القيام وبناخير الركن وهو القيام في صورت القعدة وان تلتق اية الركعة الثالثة ساهيا ولم يتعد للقعدة
 الاولى لم تذكر قبل ان يسجد فاما ينظر ان كان الى القعدة اقرب فعليه ان يتعد الى القعدة الاولى وجوب سجود السهو
 عليه في اختلاف المشايخ وانما يكون الى القعدة اقرب اذا لم يرتفع راسه وقيل ان انتصب النطاق الاسفل يكون
 الى القيام اقرب والا فلا يقرب وهذا اختياره والكافي وهو الاصح وان كان الى القيام اقرب لم يتعد وسجد السهو
 لترك الواجب وهو القعدة الاولى وفي القنية المتقدم من التشهد والقعدة الاولى بعد ما قام عليه ان يعود
 بخلاف الامام والمنذور من المتابعة وفيما نترك القعدة الاولى في الفرض فلما قام عاد اليه وكبر انه لم يكن له العادة
 يقوم في طال انتم وهذا اختياره في غير هذا ولو كثر الفاتحة في ركعة من الاولتين نحو ايا او قراء القرآن
 في ركعة او سجدة او في موضع التعبد يجب عليه سجود السهو في صورتين الواجب وهو الصوت في الصوت
 الاولى وللقرأة فيما لم يشر فيه فيما بعد والآخر في ذي واجب وكذا للقرأة الفاتحة الاخر في عاده
 لاسهو عليه في كل اخطائه وان قرأ الفاتحة في احدى الاخيرين مرتين او طم فيها الى سورة وكذا للقرأة
 السورة دون الفاتحة او قرأ التشهد مرتين في القعدة الاولى او شتم لا يما او ركن او ساجدا لاسهو عليه
 كذا المختار ولو زاد في التشهد في القعدة الاولى على الشؤ شيئا نظرا ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
 عليه سجود السهو بالاتفاق لانه اخالف في وجوب القيام وروى عن انه صغيره انه ان زاد حرفا واحدا في عله
 وروى عنهما انه ان قال اللهم صل على محمد لا يجب ما لم يقل وعلى آل محمد وان سكت في الركعتين الاخيرين فعمل
 فقد راسا وان سكت ساهيا بسهو هذا جازا عذر رواية وجوب الفاتحة وقال ابو يوسف لاسهو عليه
 وهو بناء على عدم وجوبه وقد تقدم الكلام في القراءة وان قرأ القرآن بعد قراءة التشهد في القعدة الاخرة

في الزيادة على التشهد

لا سهو عليه لانه محله الثبات والقرآن يشتمل عليهما وان تذكر القنوت بعد الركوع لم يرد وان تذكره في الركوع
ففيه اي في العود واليقين ان احدهما لا يعود ولا يقين والاخر يعود الى القيام ويقين ويعيد الركوع
قال الناطق سواد عباد ولم يعيد سجدة السهو وان سلم على راس الركعتين في النظر على ظن انه انما لم تذكر انه
انما على ركعتين فقط يترا ويحسب للسهو لانه سلم على ظن الاربع فيكون سهوا وان سلم على راس الركعتين
على ظن انما ان صلاته جمعة او غير شاذي ملائمة لانه سلم على ما يابى على ركعتين فوقع سهوا عدا فيكون قاطعا
فلا ينبغي وان في القنوت الاخيرة في ذات الاربعه وقام الى خامسة يعود الى القعدة كما لم يسجد الى خامسة
لانما فرض في غير هذا المكان من اصلاحها ما هو محل الفوض وهو ما دون الركعة ويشهد ويسمى للسهو
لتأخير القعدة وان قبل الركعة الخامسة بالسجدة تكون صلاته تملأ عند ان عنيقه وان يوسو ويكلم
اصلا عند سجدة وعليه ان يقرأ الى الخامسة ركعة سادسة عندها فلا يجزى له سجدتين متفلاست ركعتا
لان المتفلاست بالوتر غير مترا عذنا ويسجد للسهو موقوف على بعض المذاهب وفي الثانية والاربعه انه لا يسجد
وان قعدت اخر الركعة الرابعة ثم قام قبل ان يسلم يعود بها ما لم يسجد ويسلم ليجزى عن الفرض بالسلام
لانه واجب فان سجد الى خامسة كان فرضه تاما لتمام ان كان اذ لم يبق منه الا السلام وهو واجب ويضم
الى تلك الركعة ركعة اخرى ويكون الركعتان ثالثا كما بنا على صحة النفل بتجسيم الفرض وسجد للسهو
استحسانا والقياس ان لا يسجد لانه في صلوة غير التمسك في ركعة السهو والامام يوجب السجدة عليه اصاله
وعلى القوم تبعاً فان تركه الامام لا يسجد الموقوف وسهو الموقوف لا يوجب السهو على الامام لانه متبوع
لاتابع ولا عليه لانه ان سجد وحده كان مخالفا لالامام وان سجد عن السلام في حال القعدة الاخيرة سألنا
فقد ركن او اكثر على ظن انه خرج من الصلوة ثم اعلم انه لم يخرج ولم يسلم فليس سجدة السهو لتأخير الواجب وان
سلم بعد وجب عليه السهو حال كونه يريد سلامه قطع الصلوة يعني انه لا يريد سجدة السهو ثم بدا له جدا يسلم
ان يسجد للسهو فله ان يسجد ما لم ينكح ولا يستدبر القبلة او ما لم يستدبر القبلة وفي شك في حال القيام انه
هل كبر للافتتاح ام لا فتذكر في ذلك وطال تفكره مقدار اداء ركن وختم بعد ذلك انه كان قد كبر او ظن
انه لم يكبر فاعاد التكبيرة ثم تذكر انه قد كبر فعليه السهو لان تفكره يستلزم تأخير الواجب وهو القراءة وكذا ان شك

سجد

انه

انه في النظر اذ في العزم مثلا او شك انه على ثلثا او اربعاً وسقط عنه التيمم وتوذكرك او فرغ من الفاتحة
وتفكر اية سورة بقراءه وطال تفكره بجعل عليه سجدة السهو ثم الاصل في حكم التفكر انه ان شغف عن اداء ركن
قراءة آية او ثلث او ركوع او سجدة او عن اداء واجب كالقعود بركعة السهو لاستسلامه ذلك ترك
الواجب وهو الانشائي بالركن او الواجب في محله وان لم يفهم عن شيء من ذلك بان كان يؤدى الاركان
ويتفكر بركعة السهو وقال بعض المشايخ وهو الاصل الصناد ان شغف التفكر عن القراءة او عن التيمم بحسب السهو
وان كان لا يمتنع كسائر المقدرات فانه لا سهو عليه وان سلم بركعة الى جد سلام امامه كج عليه سجدة السهو ولو
بعد جبر وركعة منقودة او ذكر في الملقط ان المذبح المسبوق اذا سلم امامه وكبر تكبير الشتر في ايام
الشتر في يوم امامه سجد السهو ولو سلم عن ظن ان عليه ان يسلم فهو سلامه قد ينفع البناء المسبوق في ايام
يتابع امامه في سجود السهو وان كان وقوع السهو في سجدة قبل اقتدائه وان قام المسبوق قبل سلام الامام وقدر
وركنه ولكن لم يسجد بعد شتر سجدة الامام للسهو يتابع المسبوق ويركع في سجدة وقدر انه وركعة لان انزاده
لم يستحكم جد قلمه متابعه واذا عاد الى الملقط بركعة ارتفع ما فعله للظهور وقوعه قبل جبر وركعة منقودة وان كان
قد قعد الركعة اية قام لها فركع بالسجدة لا يتابع الامام في سجدة السهو لان الحكم انزاده وان عاد وسجد معه
فقدت جلوته وان يتابع المسبوق الامام في سجدة السهو يسجد لاجل ذلك السهو اذا قوع من العلوة استخفافا
وان سجد ما يقع بعد قراءه الامام يسجد للسهو ايضا لانه منقود والمنقود يجب ان يسجد لاجل سهوه وان كان لم يسجد مع
الامام لسهوه ثم سجد هو ايضا كقعدة سجدتان عن سهوه وسهو امامه لان السجدة لا يتكرر بركعة السهو لان الجناية
الواقعة في العلوة من جنس واحد باعتبار العلوة وكل جنبايات تعددة من جنس واحد يكتفى فيها بجرا واحد
اذا تاخر عن كبر الفطر في رمضان عدل رركعة بعد كفاية واحدة ونظايره كقعدة ولا ينبغي للمسبوق ان لا
يحتاج له ان يقوم الى قفاه ما سبق به قبل سلام الامام بل يركع عذبا الا ان يكون القيام لفرضه صون صلاته عن
الفاد كما اذا غشي ان انتظر ان تطلع الشمس قبل تمام صلاته في الفجر او يدخل وقت العشاء في الجعة او غشي مدته
او يخرج الوقت وهو عذرا او يخاف في مرور الناس بين يديه وتوذكرك فلا يركع ان يقوم قبل سلامه
بعد قعوده قدر الشتر لا يقوم قبل قعوده قدر الشتر اصلا فان قام به قبل ان يركع الامام من الشتر

الاصول في حكم التفكر

اي قبل ان يفقد قدر الشهد فاستلزم وجوه بناء على ان ما يؤدى به من قيام وقراءة وركوع وسجود قبل
 قعود الامام قدر الشهد لا يعتد به لو وقع منه قبل ميرورة منفردا اذ لا يصح انفراده قبل تمام الامام صلاته
 ولا يتم ما لم يفقد قدر الشهد في القعدة الاخيرة وان ما يقف به اول صلاة في حق القراءة فاذا تقرر هذا فلا يلحق
 المسبوق من انه اما ان كان مسبوqa بركنة او بركتين او بركتين ركعات او بربع ركعات فاذا كان مسبوqa
 بركنة ينظر ان وقع من قراءته بعد فراغ الامام من الشهد مقدرا بما يجوز به العلو على الاختلاف بين انه حينئذ
 صاحب عازت صلاته لو وقع على ذلك لان ذلك المقدار وقع مقادير فتشدد في فرض القراءة فانما عليه فرض الكونه
 سابق بركنة واحدة هي اول صلاته حكما في حق القراءة والآي وان لم يقع من قراءته بعد فراغ الامام من
 الشهد مقدرا بما يجوز به الصلوة فسدت صلاته ان يقع على ذلك ولم يجد القراءة لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام
 من الشهد لا يعتبر على ما مر والقراءة فرض عليه الكونه التي تقضى اذ لم يبق من صلاته ما يمكن تدار القراءة فيه
 فتفقد لتلك الفرض وكذا الحكم ان كان مسبوqa بركتين بخلاف ما اذا كان مسبوqa بأكثر من ركعتين حينئذ فقد
 صلاته واعتلم ان المسبوق موثوق بوقوع شروعه مع الامام جدا فانه الركعة الاولى معه والآحق من شروعه
 قبل فواتها ثم فاته شيء فيما بعد والحدرك لم يفتر مع الامام شيء من الركعات فمن جملة احكام المسبوق ما ذكر
 وفيه انه فيما يقف كالمنفرد الا انه لا يصح الاقتداء به ويصح بالنظر ويا في تكبير الشريك بخلاف المنفرد ولو سجد
 الامام لسهو بعد اقام بعود وسجد معه والمسبوق يقرأ اول صلوة في حق القراءة واخرها في حق القعدة مع
 لو ادرك من الامام ركعة من المغرب فانه يقرأ في الركعتين الفاتحة والسورة ويفعدها وطما لانها ثالثة ولو لم
 يفعد حازر احسانا لا قياس ولم يلزمه سجود السهو لو سجد او كونه اول من وجه ولو ادرك ركعة من الربا
 عتبه فعليا ان يقف ركعة ويقرأ فيها الفاتحة والسورة ويفعد لانه يقف آخر صلاته في حق القعدة وصحة فني
 ثالثة ويقف ركعة يقرأ فيها كذلك فلا يفعد ونحو الثالثة يتخير والقراءة افضل ولو ادرك ركعتين يلزمه
 القراءة فيما يقف ولو تركها لم يفسد لان ما يقف اول صلاته ولو كان امام تركها او لا ليس في قضاء
 في الاخيرين وادرك مسبوqa الاخيرين في القراءة فيما يقف فرض عليه ايضا لان تلك القراءة تلحق بحكمها من السجود
 الاول فقد ادرك التاخييا عن القراءة حكما وقيل اذا فرغ من الشهد قبل سلام الامام بركته فمما قبله

في صلاة ركعتين

وقيل بركته كلمة الشهادة وقيل بسكت وقيل بآية بالصلوة والدعاء والصحة انه ينزل ليفتر عن الشهد
 عند سلام الامام وكذا الصحيح ان لا يات بالثالثة في الصلوة الجهرية حتى يقوم الى القفا واما المقدار اذا فرغ
 من الشهد الاول قبل فراغ امامه فانه يسكت قولا واحدا ذكره في القبة والآحق فيكون سببا فاته
 النوم او سقى الحدث والاستغفار بالوضوء او رجمة حيث لم يجد مكانا ولا حكمه انه يقف ما فاته او لا ثم يتابع
 الامام ان لم يكن قدر فرغ بخلاف المسبوق ولا يقبل وتوجد في الامام لانه خلق الامام حكما وكذا لو سجد لا يسجد
 للسهو كما لم يقدح حقيقة وان سجد الامام للسهو ولم يتم صلاته لا يسجد معه بل يسجد بعد فراغه ولو كان سافرا
 وامامه كذلك فنون الاقامة لا تغير صلاته اسبعا بخلاف المسبوق في جميع ذلك على ما عرفنا انما اعلم ان الاصح بجلي
 على ترتيب سكونه امامه والمسبوق يقف يسبق به سجد فراغ صلوة الامام وهذا على سبيل الوجوب دون الافتراض
 وذكره في فتاوى الحاقانية فقال رجل ما لم يدرك الشاهد ام اربعا قال ان كان ذلك اول ما سجد استقباله
 اقول ما سجد في سجدة وعليه اكثر المأثور وان لم يبق ذلك اي مادته ووقع له غير مرة يتجوز ان يطلب ما هو الاخير
 بالعمل فان وقع تحته على انه سجد ركعة في سجدة صلوته ذات ركعتين يضيئ اليها ركعة اخرى ويسجد للسهو وان
 وقع تحته على انه سجد ركعتين في الصوت المذكورة يفعد ويشهد ويسجد للسهو وان لم يقع تحته على انه
 اخذ بالاكل لانه المتيقن ومع الاخذ بالاكل انه ان كان في صلوة اخرى مثلا وشك انه سجد ركعة او ركعتين يجعل كانه
 سجد ركعة فيفعد مع ذلك احتياطا لاحتمال انه سجد ركعتين والقعدة على فرضه وقال في الذخيرة لو شك في
 ذوات الاربع انها في الركعة التي عرض الشك فيها هل هي الركعة الاولى او الثانية يفعد على كل ركعة اذا لم يقع
 تحته على انه سجد ويجعل تلك كانه الاول فيصليها فيفعد لاحتمال انها الثانية والقعدة فيها واجبة ثم يصلي فيها ركعة
 اخرى ويفعد لانها هي الثانية باعتبارها وما اخذ به ثم يصلي ركعة اخرى ويفعد لاحتمال انها الرابعة والقعدة
 فيها فرض ثم يصلي ركعة اخرى ويفعد لانها آخر صلاته باعتبارها وما اخذ به فيعمل بالاحتياط في جميع ذلك ووقفا على
 الامام القفا اذا دار بينه وبين الناطقة والثالثة اي شك في قيامه ان الركعة التي قام فيها هل
 هي الثانية او الثالثة لا يفعد وهو الصحيح لانها ان كانت الثالثة فليست محل القعود وان كانت الثانية
 فقد سبق انه اذا قام من القعدة الاولى واستتم القيام لا يعود ولا قيد لك بانه في القيام اما لو شك قبل القيام

فانه يقع احتمال انما الثانية الاله الملوب والوتر فانه اذا شك بعد القيام ايضا يعود ويقعد لاحتمال انها الثالثة
والقعدة فيها فرض فتشبه ويقوم فيحذر ركة احدى الاحتمال ان تلك كانت الثانية وان بدا المصير بالسورة
قبل النسخة ساهية الركة الاولى والثانية فعليه السهو وان قرأ حرفا واحدا كذا في طائفة لتا طير الواجب
وهو طرفة العائنة ولم يعن القليل منه لان السهو في غير غالب بخلاف الجهر والاسرار وغيره حتى فانه مما يغلب فيه
السهو ويوجد ويقرأ العائنة ثم السورة وكذا لو تذكر بعد الفرائض من السورة ويشترط بعدها ويسمى ويعلم
من هذا ان سجود السهو يرفع التشهد وما القعدة فلا يرفعها بخلاف السجدة العلية وسجدة الطلوة اذا تذكر
احديهما بعد القعدة مسجدا حيث ترفع القعدة حتى يرفع على القعدة بعد ذلك ونفس الملوكة بتركها بعده لان
محلها قبلها وايضا بالملوة على النبي صلى الله عليه وسلم في كلتا القدرتين فعدة الصلوة وقعدة السهو والادعية
في القعدة السهو وقال بعضهم يات بالادعية فيها **قوايد** على ركعتين تطلعوا فيها وسجد السهو ثم راد
ان ينبغي على تلك التحية ليس له ذلك لئلا يبطل ما ادى من السجود في فريضة تسلي التشهد في اخر الملوكة فسلم ثم تذكر
فاستقبل بقرء التشهد فلما قرأ البعض سلم قبل اتمام التشهد فسدت صلاته في قول الله **يوسف** فقال
محمد لا تشد وعليه الفتوى جهر فيما يخاف او خاف فيما جهر فتذكر في بعض النسخة بعد الفلكة سجدا ان كان في
صلوة الجهر لئلا يؤدي اليه الجهر بين الجهر والخائفة في ركعة واحدة كذا في الخلاصة وفيها اذا كان يقرأ سوت
جود الصوت الزقرء في قوله سوت فلما لا يلزم السهو وسلام من عليه لسجود السهو يخرج من الصلوة خروجاً
موقوفا عند حنيفة واند يوسف ان سجود السهو عاد اليه والا فلا **فصل** في بيان احكام زلزلة القاريا
الواقعة في الصلوة اعلم ان هذه الفصل من المهمات وموسى على قواعدنا شعبة عن الاختلاف لا كما ينوهم انه ليس
له قاعدة بين عليهما اذا علت تلك القواعد علم كل فرع من الفروع المذكورة والكتب انه على قاعدة هو
سني في خرج ما لم يذكر فتقول في اسم المستعان ان الخطا في القراءة اما ان يكون في الحرف لا عراب
ان الحركات والكسرة وبداخل فيه تحقيق الشدة وقرء الحمد ودا وعكسها او في الحروف بوضع حرف كان آخر
او زيادة او نقصه او تقديره او تافيه او في الكلمات او في الجمل كذلك وفي الوقت ومتايد والقاعدة عند المتقدمين
انما غير تغيير يكون اعتقاده كغيره في جميع ذلك سواء كان في القرآن او لم يكن الا ما كان في تعديل الجمل فقولوا

يو

بوقى تام وان لم يكن التغيير كذا فان الاصل فيه ان في الزلزل والخطا انه ان لم يكن مثله اي مثل ذلك اللفظ في القرآن
والمتحيز والخال ان معنى ذلك اللفظ بعيد من معنى لفظ القرآن متغير عن لفظ القرآن في تغيير فاحش فواحد
لا مناسبة بين المعنيين اصل تشبه صلاته ايها كما اذا قرأ هذا الفبا ركان قوله هذا الغالب وكذا اذا لم يكن مثله
القرآن ولا سفته حتى يحكم عليه بالبعد عن المعنى القلبي او بعده كما اذا قرأ يوم نزل السرا بالام واخره في السرا فان
كان مثله في القرآن والمتحيز اي معنى اللفظ الذي قرأه بعيد من معنى اللفظ المراد ولم يكن معنى اللفظ المراد متغيرا
باللفظ المقرون وتغيير فاحش يفسد ايضا عند حنيفة وسجد السهو والاعوط وقال بعض المشايخ لا يفسد لعدم البلوى
وموقوف اند يوسف وان لم يكن مثله في القرآن ولكن لم يتغير المعنى فواحد بين كان فواحد في لفظ على العكس
عند اند يوسف ولا يفسد عند جاهل المعنى لعدم الف عدم تغيير المعنى كثر وهذا مثله في القرآن غيره والموافق في المعنى
عندها ففقد قواعد الامة المتفقين في هذا الفصل واما المتأخرون كحنبل والمائل ومحمد بن سلام واسماعيل
النخعي واثني عشر سجد البني والحنبل واثني عشر الفيل وطلو ابي واشتقوا على ان الخطا ان كان في الاعراب
لا يفسد مطلقا وان كان مما اعتقده كغير لان اكثر الناس لا يقرء الاعراب بال فاضحان وما قاله المتأخرون او سجد
وما قاله المتقدمون احوال لانه لو تعدد يكون كذا وما يكون كغير لا يكون في القرآن وان كان الخطا بابدال حرف
بحرف فان امكن الفعل بين الطرفين بلا كلفة كالعادي مع الطاء بان قرأ الطالط كان الصالحات فاشتقوا على انه
مفسد وان لم يكن الا بشفقة كالطاء مع الفاء والصاد مع السين والطاء مع التاء فقد اختلفوا في كثرهم على عدم
الف ولعموم البلوى ومن ابي منصور الرازي يعتبر غير الفصل من الطرفين وعدده وفيه كل كلمة فيراعي اوها او
قاف او فاء او واو وفيها سين او صاد وفراء احدى مكان الاخر فتدبر ومن ابن متايل يعتبر قرب الخرج وعدة
وكن في الخرج غير منطلبة على شيء من ذلك فالاولي الاخذ في بقول المتقدمين لان ضبط قواعدهم وكون قولهم
احوط واكثر الفروع المذكورة في كتب الفنا ومنه لعل عليه ولا ينافي سبيل القادى بعضا مما ليس كوراغي
الامة المتقدمين والمتأخرين على بعض مما يؤيد كور الاجل كمال اللغة والعربية والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج
اليه التفسير ليعلم ما يكون اعتقاده كغيره وما ليس كذلك وما سناه بعد جده فاحش او غير فاحش او قريب او متحد
يمكنه القياس على قول المتقدمين وليعلم من خارج الحروف في غير بين في الخرج وبعده والحروف التي يجوز

ان يبدل بعضها من بعض والحق ليس كذلك لكنه القياس على بعضها قول المتأخرين وها نحن مستعينين على ان
ينزل لساننا من الفرائض بحجة منسوبة الى قاعدة من قواعد المتأخرين على قواعد الامة المستقدمين رحمهم الله عليهم
والحق ذكره بعضنا مع بعض الاختلاف فقال وان بدل القارئ من الصلوة حقا كان حرفي كان الاصل فيه ان
ذلك البديل ان كان بينهما اي بين الحرفين البديل والمبدل منه رب الصحيح كالتقاف مع الكاف او كان في مخرج
واحد كالسين مع الصاد ولا تغد صلاته ولا ذم المخطئ قبل الا بدنه وهو ان يجوز ابدال حرف مما في الاخر
والا فهو منقوض بطل كثره كما سبق فان شاء الله تعالى كما اذا قرأ قاسما التيم فلا تكلمه بالكاف كان التقاف
في تيمم وذكره على القاعدة المذكورة وكذا على قول انه صيغة لان الكسرة في اللغتين التيمم والتيمم
القرآن وكذا الوقوف في ثلاثين اياها اذا قرأ مكان الدال المعجمة تاء المعجمة وقرأ الظاء المعجمة
مكانه مكان الصاد المعجمة وعلى القلب مثال الاول ما لو قرأ ناطا الاعين بكذا الاعين وبما ظنوا مكان مما زاء
ومثال التثنية المخطوب مكان المصوب ومثال الثالث ظعن الحياة مكان ضعن فتد صلاته وعليه اي على القول
بالنفي اذا شئت الامة لتغير الفاضل البعيد لان التلظض مع الزوم والاطاح وهو بعيد من المعنى اللذة وظراء معناه
ليس من البرد وهو بعيد جدا ايضا من ذرا، وكذلك غلب الظاهر بغيره وكذلك الظعن بالظاء ليس له معنى
ولان هذه الاحرف لا يجوز ابدال بعضها من بعض وان كان الظاء، والذال من مخرج واحد وروى عن محمد
ابن سمية انها لا تغد لان الهمزة لا تجوز بين هذه الاحرف وكان القاف الامام الشريف المحسن يقول الاحسن
اي في الجواب عن هذا الا ببدال المذكورة ان يقول ان المعنى ان جريد ذكره لسانه ولم يكن ممبيرا بين بعض هذه
الحروف وبعض وكان وزجه انه ادنى الكلمة على وجه لا تغد صلاته وكذلك مثل ذكر المحسن وروى عن
محمد بن مقاتل وعنه الشيخ الاسلام سماه هذا وهذا مع ما ذكره في رواية اخرى انه ينبغي في حق الفقهاء
باعادة الصلوة وفي حق العلما بالجهان كقول محمد بن سله اختار لا حياطة موضع والرضفة موضع
وكثرة ما ذكره في القصة انه اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج ولا قرابة الا ان فيه اي في ابدال احدهما
من الاخر بلوى عامة فخوان ياتى بالذال المعجمة مكان الصاد المعجمة كانه يقرأ كبره في تدبيل كان تغليل
او خوان ياتى بالراء المحمية اي بالظاء المعجمة او بالظاء المعجمة مكان الدال المعجمة او بالظاء المعجمة مكان الصاد المعجمة

لا تغد عند بعض المتأخرين وهذه قاعدة لبعض متأخرين اعترضوا فيه البلوى العامة وهذا فضل وهو ابدال
احد هذه الاحرف الثلاثة اعني الصاد والظاء، والذال من غير قراء، والعاديات ثلثا بالظاء المعجمة مكان الصاد
بغير الدال ليس له معنى ليقضي به الكفاية بالصاد المعجمة او ليقضي بالذال المعجمة مكان الظاء الا ان في الاول فلام
في القرآن ومعناه مناسب وانما كانت فلا تجد المعنى فان في القاموس المختار المعنى ان لا تجد في القاموس المختار
المعجمة مكان الصاد او بالذال المعجمة فدل ان الاول لا يمكن له وانما بعد المعنى وانما الحكم في قطع بعض الكلمة عن بعض
لا تقطاع نفيس او شيان الباقى بان اراد ان يقول الحمد فقال ان لا تقطاع نفيس او شيان الباقى ثم ذكر فقال حملا
او لم يذكر فترك الباقى في انتقال الكلمة اخرى فذلك ان الهمزة الامامية في اللغات في بعض النسخ في ذلك
وبه قال بعض المتأخرين ولكن عامة المتأخرين قالوا لا تغد لعموم البلوى في انقطاع النفس والشيان وعلى هذا
لوفعله قدرا ينبغي ان يفسد وبعضهم فصل فقال في كل كلمة ان كان في ذكركا يوجب الفاء وذكر بعضهم يوجب ولا
فلا قال قاضي خان وهو الصحيح وذكره لوقر، حتى مطلع الفجر لما قال في القاموس في قوله لم تغد صلاته اما الوقف
في غير موضع والابتداء في غير موضع فلا يوجب ذلك فاد الصلوة ابتداء لعموم البلوى بانقطاع النفس والشيان
وعدم وفه المعنى في حق الجمع واكثر العوام وهذا عن عامة علمائنا وعند بعض العلماء ان غير المعنى في غير فاجت
فخوان يقرأ، لا اله ووقف وابتداء بقوله لا اله هذا ان الوقف او قراء، ولقد وصفا الذين اوتوا الكتاب
من قبلكم ووقف وابتداء بقوله واياكم ان تقولوا لا اله ووقف وابتداء بقوله وابتداء بقوله وابتداء
ان تقولوا لا اله بغير ذلك وانما اذا كان في غير من جهة العربية فقط بان وقف على الشرط وابتداء بالبراء
او على الموصوف وابتداء بالصفة او على المبتداء وابتداء بالخبر ويؤيد ذلك ان لا تغد صلاته اجماعا ولو لم يكن حرفا
من آخر كلمة بكلمة اخرى بان قراء اياك بعدا واياك استعيني بوصول كاف اياك بنون نبوت مستعين او قراء انا
اعطينا كما الكون بوصول كاف اعطينا كلام الكون او قراء انا اجماعا بوصول حرة جا بنون نمر وياك في ذلك
فان صلاته لا تغد على قول العامة من العلماء قال قاضي خان وانما تغد ذكره في شرح التلخيص هو الصحيح لان من
حروقه وصل الكلمة بالكلمة انما اخلا الى باقل الثانية فلا اعتبار من يفعل ذلك السكت من الجلال المتبديين
بغير علم وعلى قول بعض المتأخرين لا تغد صلاته لانه اخرج النظم عن صير الافادة فان ايتا وحدها وكثيرا وحدها لا يوجب

القطع بان

على اصل الفكرة

ان هذا الاختلاف انما هو عند السكت على ايا ونحوه والا فلا ينبغي لمعاقل ان يتوهم فيه الفح وفضلا
 عن العالم وبعض المتأخرين فصلوا وقالوا ان علم القاري ان القرآن كيف هو ان الكاف من الكلمة
 الاولى لاسيما الثانية الا انه جاز على كمال هذا الوصل لا يفسد صلاته لان الوصل وقع في الظلم دون
 المعنى وان كان في اعتقاده ان القرآن كذلك ان الكاف شلت من الكلمة الثانية بفساد صلاته لان ما قرأه
 ليس بقرآن وعده هذا ينبغي ان اذا لم تكن له نية ولا نظر الى المعنى ان لا يفسد وذكره المنقذ انه لو قرأ
 في الطلوة الحمد لله بالهاء كان الخطا او قراء كل هو الله احد بالياء في مكان القاف والهاء انه لا يفسد
 على غيره كانه الاثر ان ونحوهم يجوز صلاته ولا يفسد وكذا لو قال الحمد لله بالهاء المعجمة فقد ذكر محمد بن
 الفضل في فتاواه ان التركيب في لغتهم حاد اذ انما لغتهم خاء فاقرا تركي كان الهاء خاء لم يفسد صلاته
 لانه لا يكتسب اقامة الهاء الا بمشقة فحارت هذه لغته وذكره في كل عجم لا يكتسب اقامة حرف العيشة وجهه
 انهم ولو قرأوا قل اعوذ بآل الله من كل شر ففسد صلاته صباح المندرجين بحسب الدال لا يفسد صلاته
 لصحة المعنى فيها اما الاول فان اعود بمحض رضع والياء على الالف واللام فلا يكون معناه فساء صباح
 الانبياء اي يصححهم قومه المكذبين ولو قرأوا لا تشعرب باللام كان سببا للواء لا يفسد اللغ بالياء
 المتكلمة بعد اللام من التشعرب بالحاء وهو التشعرب بضم اللام وسكون التاء وهو تحول اللسان من السين
 الى التاء ومن الدال الى الغين او الى اللام او الى الياء او من حرف الى حرف كذا في قاموسهم ثم اختلفوا
 في حكم الانشع فذكره وافعات الناطق عن انه شجاء انه قال في الانشع قراء مكان رب لب وسالفة ذلك
 يجوز صلاته وقال صاحب المحيط الفتوى وضمن هذه المسئلة انه ان كان مجرد آنا الليل وامرأ النمار
 في النصب ولا يفسد عليه صلاته جاز وان ترك جمده فصلاته فاسدة وان ترك جمده في بعض عمره
 لا يفسد ان يتركه في عمره ولو تركه صلاته انهم قال صاحب الدرهم انه مشكل عند لان ما كان خلقه
 فالجهد لا يفسد على تغييره انهم وذكره فتاوى المحققين بوافق قول المحيط فانه قال وما يجوز على السنة الشاء
 والارقاء من الخطا الكثير من اول الصلوة الجاهل وكالتباعد والأمين واياك نابعد واياك نستعين
 السلت اثبات في الجواب الفتاوى الخاصة بما دأبوا من التصحيح والتعلم والاصلاح بالليل والنهار

في قوله لا تشعرب بالحاء
 وهو تحول اللسان من السين
 الى التاء

في قوله لا تشعرب بالحاء
 وهو تحول اللسان من السين
 الى التاء

ولا يطاوعهم لسانهم جازت صلاتهم كما في الشروط اذا عجز عن من لوضوء وتطهير الثوب والقيام
 وغيره اذا حصل العجز جازت الصلوة فكذا هي اما اذا تركوا التوضوء والحمد فسدت صلاتهم كما اذا
 تركوا سائر الشروط وانما جازت صلاتهم لعجزهم عن الاصلاح فجاز ذلك اللفاظ لغتهم ولسانهم فكانهم
 قرأوا القرآن بلغتهم انهم ومن انه صنفه ثمين قراء واذا ينسب الى ابراهيم بن محمد بن ابيهم ونحوه اباؤا وقراء
 الخالق اباؤا في المصورين في الواو او قراء وهو يعلم ولا يعلم بفتح العين في الاو وكونه
 في الثاني انه لا يفسد صلاته والحاصل انه تقدم ان مذهب المتأخرين عدم الافاد باظهاره في الاعراب
 ومما وسع ومذهب المتقدمين انه ان كان فاحشا مما اعتقده كزيفه ومما لا يحوط وان زاد
 القارئ في الصلوة حرفا نظرا لم يفسد صلاته بان قراء وامر بالمعروف والنهي عن المنكر زيادة في
 في اللفظ بعد الهاء او قراء ومن يعقبي الله ورسوله ويتبع حدوده يدخله نار زيادة في الجمع
 لا يفسد صلاته اتفاقا وان غير المعنى نحو ان يقرأ وان لم يكن مسليين بزيادة الواو فقد قالوا ان
 صلاته لانه جعل جواب القسم قسما وينبغي ان لا يفسد وجهه انه ليس بتغيير فاحش لعدم كون اعتقاده
 كقراءه انه لا يخرج عن كونه من القرآن ولو نقص حرفا ان كان من اصول الكلمة وتغيير المعنى قد في قول
 انه حينه ومحمد كالمقراء ومما رزقناهم يحذف الراء والراء او قراء ويقولوا درست بغيره دال او خلقتنا
 بغيره وكذا اذا لم يكن من الاصول ولكن حرفه يؤدي اليه ما اعتقده كقربان حرف الواو ومن وما خلق
 الذكر والانشع في هذا اما اذا كان لا يفسد وجهه الترخيم الطائفة العربية نحو ان يقرأ يا مالك يحذف الكاف
 فلا تنقد اجماعا وكذا اذا لم يكن من اصول الكلمة كما اذا قرأ الواقعة بغيره وكذا ان كان من الاصول
 ولم يتغير المعنى كان مقرا بفسادها باللام مع حذف الياء في تعالى لا تغد بالانفاق وذكره في كتاب
 زلة القارئ للشيخ الامام حام الدين ابي سعيد سعد الشافعي لو قراء الله الستم بالسين كان الصواب لا تغد
 صلاته ومما احتجوا به الشيخ الامام محمد بن ابي حفص في الشافعي ومما احتجوا به على ما تقدم من اختيار بعض المتأخرين من عدم
 اللغ فيهما اذا كان المعنى قريبا او متبعا او على ما تقدم من اختيار بعضهم من عدم الافاد بزيادة اللغ بغيره
 من الجمع كالهوود والاثرا وانما على المتقدمين فينبغي ان يكون كذلك لصحة المعنى على ما مشتق من سجد بغيره على

في قوله لا تشعرب بالحاء
 وهو تحول اللسان من السين
 الى التاء

من تعلقات الدنيا ونحو ذلك ولو قرأ ما وعد على برك الشهد لا يجد لعدم تغير المعنى ولو ترك التشديد
 في الرب فقد عدم المعنى ولو قرأ كيدهم في تظليل البطاء مكان الغاء فقد ولو قرأ بالبدل المعنى
 مكانه لا تعد للبعد الفاضل في الاول وصحة المعنى في الله ولو قرأ في حال الخطب بآباء مكان الطائفة
 ولو قرأ من الجنة والناس منبج الجحيم لا يغير المعنى لان التغير في الاعراب اذا لم يكن اعتقاده كغيره الا
 تغير بالاشتقاق مع ان ما هذا الاشتقاق واحد **فوائد** لو قدم بعض حروف الكلمة على بعض كعصف كان
 كعصف او سرج كان خسر فقد ان غير المعنى وقد تقدم منه جملة ما بدل كلمة بكلمة وان ترك كلمة من آية فان
 لم يتغير المعنى كما لو قرأ ما تدرى نفس ما اذا تسمى غدا وترك ذا او قرأ ولئن اتبعت اهواء هم من بعد ما جلا
 من العلم وترك من او قرأ سبعة سبعة مثلاً بترك سبعة التا لا تعد وان تغير المعنى بان قرأ فالحلم لا يؤمنون
 وترك لا او قرأ واذا قرأ عليهم القرآن لا سمعون وترك لا فانه تعد صلاته عند العامة لانه اجتمع خلاف
 ما اخبره سبحانه واعتقاده كغيره قبل التغير لان فيه بلوس وضروية والصحة في الاول وان زاد كلمة
 في آية فان كانت الزيادة في القرآن ولا يتغير المعنى بان قرأ لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وبرادى
 القرى او قرأ ان الله كان غفوراً رحماً على ما لا يتغير بالاشتقاق وان تفسر وكفى في القرآن بان قرأ من
 آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا وكفى فلهم جهم ونحو ذلك مما يكفر معتقد تعد صلاته بالخطا فيه
 وكذا ان لم يكن في القرآن وتغير المعنى اما ان لم يكن في القرآن ولا يتغير المعنى بان قرأ من ثمة اذا انخرط
 او قرأ فيها فاكهة ومخل وتغاح وريمان لا تعد صلاته لانه ليس فيه تغير المعنى واذ اتا ملت فيها ذكرنا
 من اول الفصل الى آخره على انه ان اخطأ بما يغير تغير اليزم من اعتقاده كغيره صلاته مطلق وان لم يكن
 التغير كذلك فان كان هيات الحروف في الاعراب والتشديد والتحقيق والمد والنقص لا تعد الا ان يكون
 التغير فاعثا **فوائد** ان كان في نفس الحروف فان بقيت الكلمة بسبب لاسمها او طما في جبرها عن المراءى
 والا فلا سواء كان ذلك في حرف او اكثر وسواء كان في القرآن او لا عندها او بغيره لا يعد اذا كانت
 الكلمة المعنى في القرآن وكذا في الكلام في الخطا سبب كلمة مكان كلمة وآية مكان آية الا انه اذا وقع في ذلك
 وكان الآيه اول الكلمة في القرآن لا تعد ولو كان مما يكفر معتقده على تقدير الوصول لزوال ذلك المعنى الفصل

في قوله تعالى ولا تعبدوا الا الله وبالوالدين احسانا وبرادى

وهذا ملخص قاعدة المتقدمين وهو الذي صحه المحققون من اهل الفتاوى كفاف فان وغيره وفروا عليه
 النوع فافهم تشدوا مذهب المتأخرين فقد ذكرنا كلامه في موضوعه فاعلم باختار والاحتياط اولى سيما في امر
 الصلوة الى ما اقول بحسب العبد عليها والله سبحانه هو الموفق والمادي **فوائد** فيما يكره من القراءة والصلوة
 وما لا يكره في الصلوة خارج الصلوة وفي سجدة التلاوة الا فضل ان يقرأ في كل ركعة سورة ثالثة ولو قرأ
 بعض السورة في ركعة وباقيا في ركعة قبل يكره اخرى او من اولها او سورة قصيرة الاصل ان لا يكره
 لكن الاول ان لا يفعل من غير ضرورة وهذا اذا كان بين السورتين سورتان او اكثر فان كان
 بينهما سورة واحدة يكره الا من فروع وعلى هذا الانتقال من آية الى آية اخرى من سورة واحدة
 لا يكره اذا كان بينهما آيتان او اكثر لكن الاول ان لا يفعل بلا ضرورة لاما ابتداء به ترجم بشروعه
 فلا حتى تركه من غير ضرورة لانه يوهى الاعراض والترجيح من غير مرجح ولو قرأ في كل ركعة سورة
 وترك بين السورتين سورة يكره لما قلنا الا ان يكون ذلك الصوت اطول من التي قرأها في الركعة
 الاولى بحيث يلزم منه اطالة الركعة الثانية اطالة كثيرة في لا يكره ولو ترك بينهما ثلاث سور لا يكره ولو ترك
 سورتين فالصحة ان لا يكره ايضا وكذا لو جمع بين سورتين في ركعة واحدة الاول ان لا يفعل
 في الفرض ولو فعل لا يكره الا ان يترك بينهما سورة او اكثر وكذا لو انتقل في الركعة الواحدة من آية الى آية
 يكره وان كان بينهما آيات بلا ضرورة فان ساء ثم تذكر بعد مراعاة لترتيب الآيات وفي الجيب الى كراهية
 واحدة مرارا ان كان في النطوع الذي يصلي به فذلك غير مكره وان كان في الفريضة فهو مكره وهذا
 في حالة الافتقار اما في حالة العذر والسيان فلا بأس به انتهى يكره ان يقرأ في الثانية سورة فوق التي
 قرأ في الاولى لانه فيه ترك الترتيب الذي اجمع عليه الصحابة هذا اذا كان قصدا او اما سهوا فلا كذا
 في التاتان الثانية وذكر في الخلاصة اتمية سورة وقصده اخرى فلما قرأ آية او آيتين اراد ان
 يترك تلك السورة وتنتقل الى ايراد ما يكره انتهى واذ قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس ينبغي
 ان يقرأ في الثانية ايضا فان البرزى لان التكرار اهون من القراءة منكوسة وذكر في فتاوى
 لجنة القراءة على عشرة اوجه في الطريق على التؤدة والترسل والتدبير حرفا حقا وفي التراوح بين

في قوله تعالى ولا تعبدوا الا الله وبالوالدين احسانا وبرادى

التؤدة والسرع في النوافل في الليل ان يصر بعد ان يقرأ كما يفهم الا يرى ان ابا حنيفة رحمه كان
يختلج القرآن في ليلة واحدة فذكره واحدة واما القراءة خارج المكة واعلم ان حفظ ما يجوز
الصلوة فرض عين على كل مكلن وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب وحفظ سائر القرآن فرض كفاية
وسنة عين افضل من صلوة النفل وقراءة القرآن من المصحف افضل لانه بين عبادة القراءة والنظر
في المعنى ويجب ان يكون على طهارة مستقبلا قبل الاث احسن ثبابة اكا لتعليم القرآن ويستحب ويشتق
والتعود سجد مرة واحدة مالم يفصل بعمل ديني حتى لو قال السلام واجاب المؤذن او سجد او
هل ليس عليه اعادة التؤدة ثم قبل الاولي ان يجمع القرآن في كل اربعين يوما وقيل ينبغي ان يجمع
في السنة مرتين روى عن ابي حنيفة انه قال من قرأ القرآن في السنة مرتين فقد دفع عنه وقيل
اذا اراد ان يجمع عنه فليجمع في كل اسبوع وقيل في كل شهر مرة وبما افترج ابو عصمة ولا يستحب
ان يجمع في اقل من ثلثة ايام واذا كان الختم في المكتوبة فلا يزيد قل هو الله احد على مرة والا فلا
باسي بالقراءة ثلثا عند البعض ولا بأس بالقراءة مضطجعا اذا ضم رجليه ما ورد من الآثار فضيلة
قراءة بعض الآيات والسور عند الخوض وضالطين لمعاة التعظيم بحال المكان وفي الاوقات التي
نهى الصلوة فيها المكة على النبي والذكر والتسليم والتسليم افضل والقرأة ما شيا او وهو
يحل خلا ان كان متبرا لا يشغل قلبه المني والعل طائفة والآخرة والقرأة في الحمام لم يكن فيه احد مكثوف
العورة وكان للحمام طاهر كجوز جبر وحنيفة وان لم يكن كذلك فان قرأه في نفسه فلا بأس به وبكره
الجهر وكذا بكرة في المسجد والمقتل وموافق الجماعة وبكره عند القبور عند ائمة حنيفة والآخرة عند محمد
وبقوله اذ لم يكن له لورصد الآثار بكرة للقيام ان يقرأ القرآن جملة لتتمتها فترك الاستماع و
الانشاء فيل لا بأس به الكثرة في القينة والاصل ان الله تعالى للقرآن اذا قرأ فرض كفاية لانه لا قامة
حقه بان يكون ملتفتا اليه غير مضطرب وذلك كجمل بانصات البعض كانه رد السلام الا انه يجب على القارئ
احترامه بان لا يقرأ بالاسواق وموافق الاشتغال فاذا قرأه لم كان هو المصلحة طمأنه فيكون الا ان
عليه دون اهل الاشتغال دفعا للخرجه في الدار ثم ترك اسبابهم المحتاج اليها وكذا لو قرأه عند من يشتغل الدرس

اذا

اذا كان اشتغال التدريس قبل القراءة والا فلا ثم على المختار صبحي يقرأ في البيت واهله يستغفرون
بالعمل يذكرون وتترك الاستماع وان افتتح العمل قبل القراءة والا فلا واستماع القرآن افضل من تلاوته
وكذا من الاشتغال بالطبوع لانه يقع فيها والفرض افضل من النفل والجهل بالقرآن افضل ان لم يكن عند شغل
مالم يخالفه سائر جهل بغيره ويجب على السامع ان يرد له الى الصواب ان علم انه لا يقع بسبب ذلك عداوة
وفتن فهو وسعه من تركه لانه كل معروف تصقن منكرا سقط وجوبه واسا سجد التلاوة فاذا قرأ الآية
السجدة وهي واربع عشر موقفا اخر الاعراف والاعمال والوعود والآسر، وترسيم وآوى الى الجحيم وفي القرآن
والنمل والذئب وقصص والنج والاشفاق والعلق فانه يجب عليه ان يسجد بشرائط الصلوة
الاجزية سجدة بين تكبيرتين مستحتمين اما الوجب فلقوله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ ابن آدم السجدة
اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويله امر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وامر بالسجود فابت في النار رواه
مسند الايمان وجبر الاستلال ان الحكيم اذا علم خبر الحكيم كلاما ولم يكرهه كان دليل صحة وقد حكى لفظ الامر
وعند الاطلاق للوجوب مع انه في السجدة تغيد ايضا لانه انما نلتها اقام قسم في الامر صريحا وقسم تغني حكاية
استنكاف للكفر حيث امر وابه وقسم في حكاية فعل الصالحين والانبيا او الملائكة للسجود وكل من
الاستئصال والاقتدار وحال الكفر واجب الا ان دلالة ظنية فكان ان اثبات الوجوب لا يفرض اما اشتراط
شرائط الصلوة في الاجزاء والخيم ليست بشرط ويجب على التالي وعلى السامع سواء قصد السامع او لم يحصل لطلاق
الادلة ويجب على المؤمن تلاوة امامه وان لم يسمع لوجوب المتابعة عليه حتى لو لم يسمع الا ما حاسبه وان سمع
انه ما سورا المتابعة وعدم الخلف ولو تلاها المؤمن لا يجب عليه ولا على من سمعه عن موضع ترك الصلوة
خلافا ليقول يسجدون بعد الصلوة لزال المانع ويولزم المخالف وطحا انه محج عن القراءة
بالنظر الى الصلوة وتصرف المحج بغيره بخلاف الجلب والمخالف اذا قرأه يجب على من سمعه ان يركع على الجنب
ايضا لانها منهيا وتصرف المنكر معتبرا كما في الجمع عز اذا ان الجمع ويجب على من سمع منه من ليس له صلاة ان يجازيها
لعدم الجلب بالنظر اليهم ولو سمع المصل من ليس له صلاة سجدا بعد الصلوة ولو سجد في الصلوة لا تسقط
عنه ولا تسقط الصلوة ويجب على من سمع من حايض ونفاس او كافرا وصق او مجنون وكذا نائم والصحيح

يسجد مع الامام وقراها فيما يقف سجداً اتفاقاً واعلم ان سجدة التلاوة تؤدى بالركوع في الصلوة وركوع
 الصلوة اقلها واحداً وسجد الصلوة مطلقاً وقيل بشرطين ايها **واحد** ان لا ينقطع الغور بل يكون
 الركوع والسجود عقيباً وتما وبعد آية او اثنين فان قراء سجدة اربع آيات انقطع الغور بلا خلاف وان قراء
 ثلث آيات قيل ينقطع وابنه ما لا يشك في الاسلام فوا هو زاده وقيل لا وهو الامم رواية وبوجه الامام ان يقرأ آية
 السجدة في الصلوة بخلاف في غير الصلوة والعيد الا ان يكون السجدة في آخر السورة او قبلها بغير سجدة
 ركوع الصلوة او سجدة في غير الصلوة او سجدة في سورة في ركعة او غيرها وترك آية السجدة لانه يشبه الفراغ عن السجدة
 ولا يكره عليه ذلك بان يقرأ آية السجدة من السورة ويتركها لانه يبادر بطلب السجدة وقيل من قراء آية السجدة
 كما في مجلس وسجد لكل من كناه الله تعالى ما اجمعه وسجد ان يقرأ في السجدة من السورة آيات **فصل في الامامة**
 فيها ما ثبت الاول في موضع الجماعة من الاحكام فقيل انما فرض عين الامم عزروهم وقول احمد وداود وعطاء وان
 تور وقيل فرض كفاية وقال محمد بن الاصل اعلم ان الجماعة منسوخة لا بد من تركها الا بعد رخص او غيره واول
 هذا الكلام في غير السنة واخره في غير الوجوب وهو الظاهر في الغاية قال عامة مشايخنا انما واجبة في المفيد انما واجبه
 وتبين انما لو جوبها بالسنة وما لا يوجب على العقل البالغين لا احراز القادرين على الجماعة من غير حرج انفق
 والآلة تدل على الوجوب ما في مسلم عن ابن مسعود قال لقد رايتنا وما يتخلف عن صلوة الجماعة الا ما نفي
 قد علمنا في اورشليم وان كان المرفق لم يمتد من رجلين من يمينه **وقد** رواية قال من سره ان يلقى الله تعالى غداً
 مسلماً فليحذر قطع صلوة الجماعة حيث ينادي بقرآن الله تعالى في السجدة في السجدة وانحن من سنن الهدى
 ولو انكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم وما من رجل
 ينظر في محراب الطهور ثم يجلس في سجدة من هذه المساجد الا كتب له بكل خطوة حسنة ورفع به رده وحط بآئنه
 سيئة ولقد رايتنا وما يتخلف عن الجماعة الا ما نفي **وقد** الادلة اذ قد ما ثبت بها الوجوب وتسمية محرم
 لما سئل لانه لا يملك السجدة كغيرها من اجاب بالسنة وكذا الاحكام تدل على الوجوب من ان تاركها من غير عذر
 يعذر ويرد شرهاته ويأثم الجبار ان بالسجدة عنه **وهذه** كلام الاحكام الواجب وقد يوفق بان ترتيب الوعيد في
 الحديث وهذه الاحكام المذكورة مما يستدل به على الوجوب بقيد الجواز من تركها في مواضع قوله عليه الصلوة

بوجه آخر
 في سجدة التلاوة

لا عهدون الصلوة وفي الحديث الاخر يصلون في بيوتكم كما يصلي ظاهراً لسناد المفارح نحو فلان يا كذا
 اي عادتكم فيكون الواجب الحضور احياناً والسنة المؤكدة التي تنزل منها المواظبة عليها وح فلا منافاة بين ما
 تقدم وبين قوله عليه الصلوة والسلام صلوة الرجل في الجماعة تفعل على صلاته في بيته او سوقه سبعا وعشرين
 والله اطاهده **السلام** في الاغذار التي يبعث الخلق من الجماعة فمنها المرض الذي يبعث التيمم وكونه مقطوع اليد
 الرجل من خلاف او غلجها او سخيها من سلطان او غيرهم وهو معسر ولا يستطيع المشي المشي العاجز وهو
 وان لم يكن بهم الم ومنه شرح الكفر والاعمى عنده صنفه قال ابن الهمام والظاهر انه اتفاق وطلاق في الجملة لا الجماعة
 ومنها المطر والطين والبر السيل والظلمة الشديدة في الليل وعن ابن عمر بن الخطاب ابا حنيفة عن الجماعة
 في طين وردغة فقال لا اجب تركها وبقي تمام هذا في الجملة ان شاء الله تعالى **فصل في استئذانك** فقل الجماعة
 اجمع العلماء على ان فضل الجماعة الموعودة في قوله عليه الصلوة والسلام صلوة الجماعة تفعل صلوة الفرد سبع وعشرين من
 درجته على ما رواه في الصحيحين يحصل بادر اقل الصلوة مع الامام ولو كان فلكل طر القصد الاخرة قبل السلام
 وينبغي للمسبوق ان يشرع مع الامام في اي سجدة اذكره فيكبره فاما ثم يركب الفعل الذي هو فيه ولا يقيد بالركوع
 الا بادر اقل الامام في ركوعه لقوله عليه السلام اذا جئتم الى الصلوة فحيي سجدوا وسجدوا فاسجدوا ولا تعبدوه
 شيئا ومن ادرك الركوع فقد ادرك الركعة وقال عليه الصلوة والسلام اذا اتي احدكم على حال فليصنع
 كما يصنع الامام رواه الترمذي اذا علم هذا فلو طر في صلوة منفردة في مسجد ثم قيمت تلك الصلوة في ذلك
 المسجد اي شرعياً بجماعة فان كان تلك الصلوة ثمانية او ثلاثية يقطع ويقضى الامام احراز الفضل
 الجماعة لم يقيد الركعة الثانية بالسجدة فان قضاها فلا وان كانت الصلوة رباعية ولم يبق شفعاً بعد فان
 كان لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة يقطع ولا يبعث شفعاً عليها اختاره في الاسلام قال في الطهارة وهو الصحيح
 وان قضا الركعة بالسجدة يبعث شفعاً بالاتفاق ويقطع ويقضى وان كان قد صل شفعاً يقطع ويقضى ما لم يقيد
 الثالثة بالسجدة ثم هو مخير ان كان قد قام الى الثانية ان شاء عاد الى القعود وسلم ولا يسم فائياً وان
 شك اكره فاما ينوي الدخول في صلوة الباء وان قضا الثالثة بسجدة لا يقطع بل يسم طلالة الاستحكاك ما يوجد
 الاكثر ويقضى منفلاً ان كان في الظاهر والعناء وانما قضاها اول هذه المسئلة يكون في المسئلة والافاقية

يكون في ذلك المسجد لا يؤمن في بيته واقعت في المسجد او في غيره فاقعت في آخر لا يقطع مطلق
 ذكر في الخبرين في **الكتاب** في الاولى بالاسم ومن تركه ولا يقطع اما في الصحيحين والخط المسموع قال عليه
 الصلوة والسلام يؤتم القوم اقروهم كتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلموا ان كانوا في السنة
 سواء فاقدمهم حجة فان كانوا في الحجة سواء فاقدمهم اسلاما قال الشيخ في رواية كان اسما فابو بونواخذ
 بهذا وقال ابو حنيفة ومحمد بن الوليد ومحمد بن اسلم فان شاوروا في العلم فالأقرب والامر بالاعلم من مواعظ الحكم
 الصلوة **قال** في الخطا ان كان مبتدئ في علم الصلوة لكن لم يكن له حفظ في غيره من العلوم فهو اولى وانفقوا
 كلهم على انهم ان شاوروا في القراءة والاعلم والا وربع اولى فوضعو الورع مكان الحجة بعد كثرة الاسلام و
 سوا الشيخ عن الحرام والشبه لقوله عليه الصلوة والسلام والمخرج من ما جهل به من الله عنه وقوله عليه الصلوة والسلام
 لا تعدل بالبدعة شيئا يعني الورع فان شاوروا في الاوصاف الثلاثة قوم الاكبر سنا وعلم من هذا الترتيب كراهة
 تقديم الفاسق وان العالم اولى بالتقديم اذا كان بحسب الفواضل وان كان غيورا وربع منه ذكره المحدث انه
 لو لم يخلق فاسقا او مبتدع اصررت في الجماعة لكن لا يجوز ان يابى المصطفى خلق نقي قال الامامنا لا ينبغي ان
 يقتدر به الا في الحق للمفروقات فيما خلا في سائر الصلوات التي يمكن من التحول الى المسجد **أخروا** هذا فينبغي ان يكره
 الجماعة ايضا اذا تعددت الجوامع كما ذكرنا من ان لا مكان التحول ويجوز ان يقدم العبد والاعلان ووالذي
 والاعلى وكبره تقديم المبتدع ايضا لانه فاسق في حيث الاستعداد ومواسد من الضيق من حيث العمل والمراود
 بالمبتدع من يعتد به على خلاف ما اعتده اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة اذا لم يكن
 ما يعتد به يؤدى الى الكفر عند اهل السنة ما لو كان مؤديا الى الكفر فلا يجوز اصلا واسا الاقتداء بالخالف
 في الذوق كان في يجوز ما لم يعلم منه ما يفيد الصلوة على اعتقاد المقتدر عليه الاجماع انما اختلف في الكراهة قيل
 يكره وقيل لا يكره **والفاسق** من لا يصح الاقتداء به من حق بعض المسلمين دون البعض لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة
 ولا يصح اقتداء ابنا بغيره بل لا يفرق غيره وهو الصحيح لان صلوة الباني اقوى للزوجة ولا يجوز فيها القوة
 على الضيق ومواصل يخرج عليه من المسائل وكذا لا يجوز اقتداء العاقل بالمعوه ولا اقتداء القاري بالاق
 والاق بالخرس والكسبي بالعار وغير المومى بالمومى والمومى بما عاك بالمومى مستلفا والطاهر بما عاك العذر

لاصل المذكور ويجوز اقتداء من المذكورين بن من هو مثل حاله او اقوى لعدم المانع ولا يجوز
 اقتداء صاحب عذر بما عاك عذرا اخر لانه لا اقتداء فاما من عذر من جهة فان عذره في حق
 نفسه بمنزلة العدم وغير عذره مقبض في حقه فان اقتداءه العذر جازا اقتداء احد بها بالآخر
 للاستواء في الحال لان ذلك العذر في ذلك العذر في حق كل منهما غير مقبض وكذا لا
 يقدر المقترض بالمنفصل لما قلنا ولا يقتدر من يصل في حق من يصل في حق آخر ويجوز اقتداء عاك
 الرجلين بالمناجى على الخفي كمال طارئة بخلاف صاحب العذر واما اقتداء المتقضى بالمستقيم
 فيجوز خلافا لما ذكرنا على انه طارئة ضرورة عذره وعذرها موافقة لما عاك عذره من حق جواز
 الصلوة ويجوز اقتداء الناجم بالقاعد الذي يركع ويسجد خلافا لما ذكرنا واما اقتداء الناجم
 بالاعرج اذا بلغت حدود الركوع فلا يجوز عذرها لا عند محمد ويجوز امانة الخشن المشكل لفتا
وكذا امانة المرأة لكن يكره ان يصليها وصد من جماعة وان فعلت تنق الاسام وطمين وكبره ان يقدم
 الامام عليها كما اذا اتم العارى الواة ويجوز اقتداء الاخرس بالمتد دون العكس لقوة حال الاتي
 بقدرته على تكبير الاحرام وذكر التمرنا شئ يجب ان لا يترك الاتي اخيرا دانا لبلدة ونمادة لنعلم قدرا
 تجوز به الصلوة فان قصر لم يعذر عذرا **السادس** في الموقوف لا يجوز تقديم الموقوف على الامام
 عذرا في الصلوة خلافا لما ذكرنا والمعتبر موضع القدم حتى لو كان اطول من امامه بحيث يقع سجود قدم
 الامام لكن قدمه ليس مقدمة عليه يجوز والمعتبر في القدم العقب حتى لو كان عقب المقدم غير مقدم
 على عقب الامام لكن قدمه اطول يقع اصابعه قدام اصابعه يجوز ومن صيرع واحدا قامه عن يمينه
 وان صيرع اثنين تقدم عليهما وذكر في الفتاوى العباسية ان الامام لو قام في وسط القوم ولا يقدم
 عليهم او قاموا في جهة او ميسرة فقد اساءوا **والسنة** ان يصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء والخشني
 المشكل بقوم قدام النساء ثم الترتيب من الرجال والصبيان سنة لا فرض هو الصحيح واما بينهم وبين النساء
 ففرض عذرها حتى لو كانت امرأة او مبيتة مشناه تعقل الصلوة رجلا او تقدمت عليه قدر ركن وصلا
 تهما ذات ركوع وسجود مشهورة بخبره واداء واحد المكان والجهة بلا حيل ونوى الامام امانة فدت

في اقتداء القوي على الضعيف

صلوته الرجل **التي** في الخارج من الاقتداء بشر الصلوة الاقتداء بالامام والمأموم كما قالوا في غيرها
 حايط فان كان قريبا ذليلا بان كان طويلا دون القامة وعرضه غير زائد على ما بين الصفيين لا ينعى لعدم الاشتباه
 والافان كان فيه باب او قبة يمكن الوصول اليه الامام منه وموطنه فذلك لا ينعى وان كان الباب مسدودا
 او الكوة صغيرة لا يمكن النفاذ منها فان كان لا يشبه عليه حال الامام بروية او سماء لا ينعى قال **المسجد** وان كبر
 لا ينعى الفاصل فيه الا ان الجاهل القديم كواندس وجاحس القديس الشريف اعني ما يشتمل على المساجد الثلاثة الا قصر
 والخفة والبياض انتهى ولو اقتدى على جدار بيته متعلبا بالمسجد ولا يخفى عليه حال الامام حاز بخلاف ما لو قام على
 سطحه حيث لا يجوز وان كان لا يخفى عليه حال الامام لكثرة الخلط واختلاف الامكنة من كل وجه بخلاف البيت لانه
 لم تخل الا بالجدار اذا كان فيه ثقب ولا يشبه عليه حال **الاناس** فيما يتابع فيه المعتكف الامام وما لا يتابعه من اختلاف
 في لزوم المتابعة في الاركان الفعلية اذ هي موضوع للاقتداء واختلف في المتابعة في الكون القوطي وهو التمام
 فعندنا لا يتابع فيها يستعمل مطلقا اي سواء الشربة والهدية وفيها عند القراءه في الاذان زياتا بعد اي
 ياتي به المعتكف كما ياتي به الامام ذكره في خلاصته وغيره ان المعتكف لو رفع راسه من الركوع او من السجود قبل الامام
 ينبغي ان يعود ولو رفع الامام راسه من الركوع او السجود قبل تبيح المعتكف ان ياتي باتباع الامام اما لو
 قام اليه الثالثه قبل ان يتم المعتكف التشرع فانه يمتنع ثم يقوم لان التشرع واجب فاما قبل ان يتابع الامام في
 الترائيف واجب والواجبات من غير تاضيف واجب فان عارضها واجب لا ينبغي ان يفوت ذلك الواجب بل ياتيه ثم
 يتابع به بخلافه اذا عارضه لانه ترك السجود في تاضيف الواجب وهو المتابعة **فصل في قضاء الغوايات**
 من ترك صلوته لزمه قضاءها سواء تركها بعد ركعتين سقط او بعد ركعتين سقطا لا احد فان عنده اذا تركها بعد ركعتين
 لا يلزمه قضاؤها لكونه صار سركا وان تركها لا يؤمر بقضاها ما تركه اذا تاب وعند الجمهور لا يصح تركها في يومها والقضاء
 ويقدم ما عدا صلوته الوقت لان الترتيب بين الغايات والوقية وهي الغوايات شرع عندنا الا عند منيق الوقت
 حال النسيان والكثرة اما الكثرة فلا انظر مدفع بالكنية وعليه الاجماع ايضا واشترط الترتيب اذا كان سببا
 والجارحما افعي الاشتغال بالترتيب حيث لا تقويم الوقية وموجها فسقط اذا ترك هذا فنقول لو طواف
 ذكره ان عليه فامنه قبله فمعرضه فسادا موقوف عند الحنفية وباق عندنا **ومنع** الوقت عنده ان لم يقف الغاية

في الغايات

مع

عند صلاته وموذكر لها عاد الكل صحيحا مثاله فان صلوة الظهر والظهر والعصر والمغرب والعصر والغداة
 والظهر من اليوم كله وموذكرها الغاية وكل واحدة منها فلهذا فاسدة فادام وقوفه عنده فان صلوا الظهر
 من اليوم كله قبل ان يقف الغاية حتى الظهر والظهر قبله وان قضاها الغاية قبل ظهر اليوم كله غرضه من ذلك
 الظهر وما بقا صلوته صححها وموذكرها حتى الظهر والظهر حتى ظهر اليوم كله اذا اداها قبل الغاية والظهر
 هي الغاية اذا قضاها قبل ظهر اليوم كله هكذا قالوا وانما كثر في الغلوته كذا كذا في قوله وانما كثر في الغلوته
 وان استمر النسيان الى ان سلم تحت الغلوته اتفاقا لسقوط الترتيب بالنسيان وان بقي من الوقت ما لا يسع الغاية
 والوقية معا كان بحيث لو صلوا الغاية يخرج قبل اتمام الوقية بسقط الترتيب ومقدم الوقية ولو كان الغايات
 اكثر من صلوته الوقية والوقت يسع بعضها مع الوقية دون كثر فلا بد من تقديم ذلك البعض على لوقية الغاية
 والوتر وقد بقي من الوقت ما لا يسع الاخر ركعات فلا بد ان يقف الوقت عند ان حقيقه ثم على الغاية ثم يقف الغاية
 بعد ان تغيب الشمس فلا بد ان يقف من الغوايات ما يمكن قضاؤه مع عدم تقويم الوقية فان امكنه الترتيب فيما
 بينها ابتداءه ثم المعبر حقيقة ان الوقت لا يلعبه الظن ثم انما دلت حقيقة اصل الوقت المستحب في وقت
 اراد ان يحل العصر وتذكر ان عليه قضاء الظهر وعلم انه لو اشتغل بقضاها لم تقع العبرة الوقت المذكور في الظهر
 في الوقت المستحب ولو وقع العبرة الوقت المذكور ولو بقي من السجود ما لا يسع الظهر بها سقط الترتيب لعدم جواز
 الظهر في الوقت المذكور قال **المجاهد** ويرى الترتيب وان لم يقدر على اداء الوقية الا مع التحقيق في قصر القراءه
 والافعال ويقف على اقل ما تجوز به الصلوة انتهى والكثرة المسئلة للترتيب صيرورت الغوايات مستباحة
 وقت السجود ثم الغوايات نوعان قديمة وحديثة فالجديده تسقط الترتيب اتفاقا عند الكثرة والخلو في
 القديمة كمن ترك صلوته شهر ثم ندم وشرب سحطا ولم يفيض تلك الغوايات حتى ترك صلوته ثم على اخرى ذاك الغاية
 الحديث لم يجره البعض وجعل ما عدا من الغوايات كان لم يبق ذبحه عن التناول وجوز له الاكثر من وقية الغايات
 لان القديمة ابطلت الترتيب الكثرة وبالحديث ان اداك الكثرة فيتاكد السقوط ولو قفي بعض الغوايات
 حتى زالت الكثرة عاد الترتيب عند البعض بان ترك صلوته شهر ثم قضاها حتى بقي اقل من ست ثم صلوا الوقية
 ذاك لم يبق لم يحرم عند هؤلاء لان العلة من الكثرة فلم يبق والاصح انه لا يعود لان السقوط لا يحتمل العود

الغايات نوعان

بما دونه واما وطن الإقامة فيستغنى بوطن الإقامة الاخرى وان لم يكن بينهما سفر صح

ثم الأصل فيستغنى ببلد حتى لو كان له وطن أصلي فاستغنى عنه ولستوطن غيره حتى عن كونه وطنا له حتى لو دخل
ببلد لا يلزمه الاقامه مالم ينو الإقامة ولا يستغنى بوطن الإقامة ولا بالسفر وكذا يستغنى بالسفر وان لم
يسلمه عليها فانه آخر لظن وطيقه ثم السفر ليس بشرط ثبوت الوطن الأصلي بالاجماع وكذا الثبوت ووطن الإقامة
في ظاهر الرواية الحسن وهو ما لا يتغير برضاها أو تركها السنن على قول البعض وقال الفقيه لا يرضى
وعلى المذهب الحسن لا يرضى السنن وتكفي في الأفضل قبل الترخص وقبل الفعل بقوله قال الهندواني
الفعل أفضل حاله النزول والترك في حاله السيلان ثم وهذا هو الاعتدال لم يكن مشقة حاله النزول والاعمال
والميلج في سفره الرخصه اعني ظان للثقل ولا يجوز الجمع عندا بين صلاتين في وقت واحد في الظهر والظهر
الحرم بوقت واحد والمغرب والعشاء بمنزلة **فصل في صلاة الجمعة** ان صلاة الجمعة فرض عين على كل من اكمل
شرايط وجوبها لاجتماع الامتثال في وقتها عينا اعلم ان منها احوال الاول في بيان شرايط الجمعة للوجوب زيادة
على شرطها سائر الصلوات من الاسلام والعقل والبلوغ والطهارة من الحيض والنفاس وشروط الاداء
زيادة على شروط سائر الصلوات من الطهارة ونحوها مما ذكرنا من شروط الوجوب فستأولها الذكورة
فلا يجزئ على المرأة التمسك الإقامة فلا يجزئ على المرأة الثالثة الحرية فلا يجزئ على العبد في الفقه والجمهور
ان يمنع عده عن الجمعة والجماعات والعبد من ولو اذن المولى لعبده في الجمعة قبل بيعه وذكر المغني في انه
ان يخير والمالك يجب عليه وكذا احتق البعض قبل استأجران ينع الاجير عن حضور الجمعة وقيل ليس بذلك
كن يقطع عنه من الاجرة ان كان عبدا **السرايع** الصلوات في عدم المرض فلا يجزئ على المريض اذا كان لا يقدر على
الذهاب الى الجمعة او يقدر الا انه يخاف ان يضر مرضه ويبطل بركته بسببه والشرايط الكبار الضعيف من السرايع مريض
الحاسن سلامة العتق فلا يجزئ على الامي وان وجد قائدا عندا حفيظة وعندها ان وجد قائدا لا يجزئ عليه
الادنى سلامة الرجلين فلا يجزئ على المكبر ومقطوع الرجلين وان وجد من حمل بالاشفاق والتمترض ان
مضى المريض ضايعا بذهابه على الامي فالتمترض على هذا الوجه من جملة الاعذار التي تمنع عدم التوجه الى الجمعة
الجماعات وكذا الخوف من ظالم ونحوه والمطر والثلج والوصل ونحوه وانما اختلفت الجموع بهذه الشروط لعدم
تأثيرها في مكان كان ولو حضره وصلوا الجموع اجزاء ثم لم يلزمهم الظهر لان سقوط الوجوب عنهم للمطر

والجمعة لا تطرح

فيلزم فوجبهم فاذا حملوا المشقة وقت لم يفر واجزأت كل الفقيه وبأس شروط الاداء فستأولها الشرط الاول
في المقام او فناءه فلا يجوز في القصر عندنا خلافا للثالثة ثم اختلفوا في تغير المصطلح فلا يثبتوا في ذلك
ان مكة والمدينة مهران تغاير بها الجموع من غير المشقة والصلوات الى اليوم فكل موضع كان مثله احداهما فهو مصر
وكل تغير لا يصدق على احداهما فهو غير معتبر والتغير في المصطلح اعني ما صاحب الهداية انه الذي له امير وقاطع
ينفذ الاحكام ويقيم ويصرح في تحفة الفقهاء عن انه صنفه ابن يونس كبيرة في مسكن واسواق وطهارات و
فيها والى بقدر على انصاف المظلوم من الظالم خشية وعلم او علم غيره يرجو التمسك به فيما يقع من الحوادث وهذا
هو الاصح انتهى ويجوز ان يصح الجموع بالمعنى في فناء المصطلح فانه حان والاعتماد في موضع المصطلح على روى عن انه صنفه
كل موضع بلغت ابنته ابنته في موضعين وقا في جميع المردود وينفذ الاعمال فهو مصر حاسن وفي المغني في ان هذا
ظاهر الرواية ثم اقامة الجمعة في موضعين او اكثر من مصر واحد هو جواز الفقه في الا صنفه رويان والظاهر عدم
جواز ثلث موضعين انتهى وقال في الامم السرخسية في المبسوط العمري من قول انه صنفه وحمي جوارا ومن انه يجرى
بجوز موضعين لا غير عنه لا يجوز في موضعين بمصر الا ان يكون بينهما فناء في كل موضع وقيل ان جواز الجموع ينبغي
ان يسلط اربع كعات وينو بها الظهر حتى لو لم يقع الجمعة موقفا يخرج عن عدة فحق الوقت يتبين كذا في الكافي وقال
في فناء في هذه الفرض الكبيرة وآمال البلاد فلا شك في الجواز والاتحاد الفرضية قال والاصحاب في القول ان يسلط
السنة اربع على الجمعة ثم ينو سنة الجوز اربع على الظهر ثم ركعتين سنة الوقت هذا هو الصحيح المختار فان تحت الجمعة
فقد ادعى سنها على وجهها ولا فقد صل الظهر سنة وهذا الذي قاله من حيث كون الموضوع مصر او لا واماني
حيث جواز التعدد وعدمه فالاول هو الاصحاب وذكره في فناء في ابني بنين ان يقرأ الفاتحة والسورة في الاربع
التي يسلط بعد الجمعة في الظهر في ديار فان وقع فقرة السورة لا تضره وان وقع فقرة الفاتحة السورة واجبة انتهى
والاحسن في النية ان ينو اربع ظهر اذ ركعت وقت ولم يسلط على جرحه ان صحته الجموع وكان عليه ظهر سقط عنه
والأفضل ومن كان مقيما في اطراف المصر ليس بينه وبين المصر فقرة بل لا بينه مستمرا به فليعلم الجموع وان كان بينه
وبين المصر فقرة من المزارع والمراعي فلا جمعة عليه وان كان يسمع النداء وان دخل القوت المصر يوم الجموع فان
نوى ان يتركها وقتها لزمه وان نوى الخروج قبل دخوله لا تضره وان نوى الخروج بعد دخوله وقتها تضره

المحدود

بها

في فناء في

الخطبة والصلاة والاذن في الخطبة اذن في الصلاة وبالعكس صح

وقال الفقيه ابو الليث لا تفرق كذا في الخطبة الشرط ان يكون الامام فيها السلطان او في اذن في الصلاة
ولو قلنا العبد على ناصية فخطب بهم لم يجز فان مات واطى المصطفى بهم خطبته قبل اتيان واطى آخره
وكذا لو صلوا في الجماعة او صاحب الشرطة فان لم يكن احد من هؤلاء فاجتمع الناس على واحد فخطب بهم جاز
مع وجود احد منهم لا يجوز الا بانه ولو مات الخطيب وله امر او ولاية على اشيائهم من امور الطاعة كان لهم اقامته
الجمعة لانهم اتبعوا الامور المسلمين فكانوا على حالهم لم يزلوا ولو سارعوا الى ما وجب فيهم من حضرة مكانة في
عليها ولو حضر قبل شروعه لا يصح شروعه والبرائة اذا كانت سلطانة يجوز امرها باقامتها لا اقامتها ولما هو
بالجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن له في الاستخلاف بخلاف القاضي حيث لا يمكن الاستخلاف ان لم يؤذن
له بشرط ان يكون المستخلف قد سمعت الخطبة وهذا ما قالوا من قام مقام غيره لغيره لا يكون له اقامة
غيره مقام نفسه ومن قام مقام غيره لنفسه كان له اقامة مقام نفسه الشرط الثالث الوقت وهو ان يكون
شرط اية الصلوة الا ان الجمعة تختص بانها لا يصح الا في وقتها في سائر الصلوات
فانما يصح بعدها ايضا ووقت الفجر ولا يصح بعده فحول وقت العصر فلا فاما ما ذكره في كونه وقت
وموافق لم يفرق بين وقت الفجر ولا بينه عليه عندنا الشرط الرابع الخطبة وعليه الجمهور بشرط الخطبة كونه
في الوقت وبحق الجماعة ولا شرط لصحتها كونه مسموعة لهم بل يكفي حضورهم حتى لو بعدوا عنه
او ناسوا او كانوا اصما اجزاء والظاهر ان شرط كونها جهرية مسموعة كان عنده اذا لم يكن به مانع
وكما سلق ذكرنا سكا بنينا عندنا حنفية وعندها ذكر طويل في خطبة وواجب كونها مع الطهارة
والقيام وسنة العورة وسنها كونها خطبتين بجلسته بينهما يشتمل كل منهما على الحمد والتشديد والصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم والاولى على ثلاث آية وعلى الوعد ايضا والثانية على الدعاء للمؤمنين وفي
المؤمنات ولو قال الحمد لله او سبحان الله او لا اله الا الله او نحو ذلك اجزاء لكن لا بد ان يكون
على قدر الخطبة الشرط الخامس الجماعة على شرطية الاجماع من غير مخالف وانما اختلفوا في
اقل عددهم وعندها حنفية ومحمد وزفر فلهما رجال مكلفين سوى الامام وعندها يكتفي اثنان
سوى الامام وعندها ثاقل اربعون رجلا اصرار الشرط السادس اذن في الاذن العام على ان السلطان

في الاذن في الخطبة اذن في الصلاة وبالعكس صح

الخطبة والصلاة والاذن في الخطبة اذن في الصلاة وبالعكس صح

في الامير اذن في باب قصره وصلى فيه كشمه لا يجوز جمعة وان فتحه واذن للناس بالدخول جاز
سواء دخلوا ولا لان الجمعة شرعت بخصوصيات لا يجوز بدونها والاذن العام والاداء على سبيل الشبهة
من جملة تلك الخصوصيات فلا يجوز بدونها **الحج** في صفتها سيجي التكبير اليها وقيل اول بدعة حدثت
في الاسلام ترك البكور ايل الجمعة ذكره في الكافي والصحاح في عن ابي بصير انه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ومثل المهجبة كمثل الذي يمدى يده ثم كالذي يمدى يده بقرعة الحديث فالمراد بالمهجة
المكبة والمهجل وسيجي بسا احسن ما يجد من الثياب وسيجي السواك والتطيب لقوله عليه الصلوة والسلام
لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه او يشمن من طيب بيده ثم
يخرج ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام الا طرفة ما بينه وبين الجمعة الاخرى
وقيل ثلثة ايام رواه البخاري ويحيى السعدي وذكر الاشتغال بالاذن الاول لقوله تعالى فاسعوا
اليه ذكر الله وفروا والبيع واذا أصدر الامام على المنبر جاز على الناس ترك الصلوة الثالثة ويجب ترك
الكلام ايضا عندئذ حنفية وقالوا لا يباح الكلام حتى شرع في الخطبة ثم ان الاجتماع والانتعاش واجب
عندها وعند الجمهور حتى انه تكلمه قراءة القرآن وكثرت ورد التلاوة وتسميت العاطلين
المتأخرون في البعيد عن الامام فالبعض اختار السكوت والبعض اجاز القراءة وكثرت وعن ابي بصير
اختار السكوت وحكي عنه انه كان ينظر في كتابه ويصلح بالقلم لكن الا فضل من الانتعاش لقول عثمان
للمنصت الذي لا يسمع من الخطبة مثل ما المنصت السامع وعليه اكثر المتأخرين واذا جلس الامام على المنبر
اذن المؤذن بين يديه الاذان اكل للتوارث وفي التخفة وغيرها بقراءة فيها ان نور كعتي الجموع
قد راى يقرأ في الظلم لانها بدل منه **الحج** الثالث في مسائل متفرقة ومن ادرك الامام صلى الله عليه
معه وبنى عليه الجمعة ولو بعد التشهد او في سجود السهو **الحج** بل يفتي بالسبق في خطبة فيا بالسبق ملكة
وكلمة بد اسم اهلها طوعا كما كذبته خطيبا بلا سبق كذا في روضة العلماء وفي التناهي الجمهور في
الخطبة الثانية دون الاولى في حكمة اشدها كراهية وصف السلاطين بالسبق فيهم لان فيه فساد العباد
بالمعصية ومن الكذب ومن يخطب يوم الجمعة قبل صلوة الامام الجمعة ولا يجوز له حتى ظهر عندنا وان كان

الحج والخطبة

في الاذن في الخطبة اذن في الصلاة وبالعكس صح

في الاذن في الخطبة اذن في الصلاة وبالعكس صح

سما رقتا ولا يجد غسله ولا وضوءه لاجل ما خرج ولا يؤخذ شيء من شوائب ولا ينجس ولا ينجس وإذا لم يغسل
 يشق بثوب للماء قبل الكفائه وجعل الخنوط على راسه وطبقة وجعل الكافور على راسه سجوده ومن جبرته الغفلة
 وبه ركبته وقدماه ثم غسل الميت وكفنه والصلوة عليه ودفعه فوضع كفايته بالاجماع قبل شتره وغسله
 الغيبة لا سقط وجوبه عن المكلف التحصيل طارئة وقالوا في الغيبة يغسل ثلاثا في قول ابنه يوسف ويتبع للغافل
 ولين حضر اذا رأى من الميت شيئا مما يجب الميت ستره ان يستره ولا يحدث به لانه غيبه سواء كان من العيوب
 قبل الموت او الحادثة بالموت كسواد الوجه ونحوه الا اذا كان مشهورا ببدنه فلما لم يدر ذلك الثالث
 في كفنه السنة ان يكفن الرجل في ثلثة اغواب قميص واخمار ولفافة والمرأة في ثلثة درع وقمار واخمار
 ولفافة وخرقة تربط على ثديها والكفاية اي كفن الكفاية في خرقة ان يقتصر على ازار ولفافة وخرقة على ازار
 وقمار ولفافة وخرقة تربط ثوبه بستر البدن ثم الكفاية من الضرع الى القدم وكذا الاثر في التيميم
 المكلف الى القدم وعرض الخرق من اصل الثوبين الى السرة وقبل اليه التربة واستبرقته الكفنين ان يسط
 اللغافة على ساطا ونحوه ثم يذر عليه الطيب ثم يسط عليه الازار ويذر على الطيب ثم الغميص كذلك ثم يوضع
 الميت الذي يشق فيه فيقبض ويحيط ثم يحيط عليه الازار من جهة اليسار ثم الجنب ثم اللغاف كذلك ويربط
 ان ضيق الشئ منه والمراة يقبض ثم يحيط ثم يستره في صدره فوق الدرع ثم يوضع الخمار على
 راسه كما لمقنعة مشورا فوق ذلك تحت الازار ثم يحيط الازار واللفافة ثم تربط الخرق على ثديها فوق
 الاكفان والامة كخرقة والحميل والغطاء المراهق والجارية المراهقة بمنزلة البائع وان كان لم يراهق
 يكفن في خرقتين ازار ورداء وان كفن في ازار واحد اجزاء والسقط والمولود ميتا يلقى في
 خرقه والخنثى المشكل كالانثى احيانا والجديد والفيل ولو كان خلقا في الكفن سواء كان في البهائم
 والبسوط ويجوز في القطن والكتان والبرود ويكره للرجل المزعوف والمعضر والحبر والكمرة
 للنساء وينبغي ان يكون الكفن في الثفارة مثلا الملبوسة في الجمرة والعبدان والكمرة ما تلبس به في حياته
 وقبل يعتبر باوسط ما يلبس في الحياة وتجر الكفان قبل ان يدرج الميت فيها وتراصة او ثلثا او ثلثا
 والحرم كغيره في الكفنين عندنا وبه قال مالك خلافا لث في واجد لقوله الصلوة والسلام وحق محرمات

في الفقيه

اغسلوه بماء وسدر وكفنه في ثوبه ولا تجزوا وجهه وآراؤه يبعث يوم القيامة مليا ونف قوله
 على الصلوة والسلام اذ مات الا ان انقطع عنه الامن ثلث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يرثه
 رواه الكافي البخاري واعلم ان من علمه فانقطع الجواب عن صوته انه ليس بجام لفظ لانه في شجر عتيق وهو
 ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحرم موت حمزة ولا تشبهوه باليهود رواه الدرر فلي والكن
 من جميع المال مقدما على الدين والوصية والميراث الا ان يكون التركة عبد اجابا او شيئا من مونا فان حقها
 الجارية والميراث مقدم على الكفنين واذا لم يكن لث مال فكفنه من يجب عليه نطقه في حياته واما المرأة
 اذا لم يكن لها مال فكفنها وموئنا على الزوج غدا في حنيفة وانه يوسف كذا في شرح السراجية وفي الفتاوى
 قالوا بخنيز على الزوج وان تركت مالا عند يوسف وعليه القنوى انتهى قيل الا ولى ان يقيد بالاعراس
 السراج في الصلوة عليه ومن فرض كفاية كاسترو عليه الاجماع وسقط مقتضى شرط الصلوة المطلق والسلام
 الميت ولم يره ووضع امام المصل وهذا القيد علم انما لا يجوز على غائب ولا حاضر على دابة او طير او كلب
 القيام للجوز قاعا بلا عذر وكذا ركبوا والتكبير سوى الاولى فانه شرط والدعاء الا انه يجزى الامام عن
 المسبوق اذا غفرت ان ترفع فانه يكفى بالتكبيرات وتبرك الدعاء والا فلي بالامانة فيما السلطان ثم القام ثم
 امام الجماعة ثم امام الحي ثم الولى على كل ترتيب اثر الارث وله ان ياذن لغيره اذا اشترى الحق اليه والولى مقدم
 في قول ابن يوسف ومور وايدى عن ابنه حنيفة وان صلى الولى فليس لغيره ان يطلع به من السلطان فيؤذنه
 وفي اهل الصلوة الجنان ادعى تكبيرات بغير دعاء الافتتاح عقيب الاول بغير سجدة اللهم الماخذ كذا في سائر
 الطون وسجد على النبي صلى الله عليه وسلم عقيب الثانية كما في بعد التشرع ان الدعاء والصلوة عليه الصلوة
 والسلام سنة الدعاء ويدعون ويدعون لنفسه والميت وليس له المولى عقيب الثالث في دعاء بسم عقيب الرابع
 وصلة الدعاء ان يقول اللهم اغفر لي وميتنا وشاهنا وغايبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا اللهم
 ائمنى احييتهم ميتا فاحييتهم على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان وخص هذا الميت بالروح
 والراحة والرحمة والمغفرة والرضوان اللهم ان كان محنا فزده احسانا وان كان مسيئا فنجاه وزعنه
 والى عنده عليه الصلوة والسلام هذا الدعاء ان قوله فيؤذنه على الايمان رواه ابو داود واحمد وزاد الباقى

في الدعاء على الميت

معجزة الله اعظم من كل معجزة ولما ابدت في الحجج الموثقة والبراهين الدامغة ان نزل بك وانت خير من رول به وانه فقيه
 ايلعقوك وجودك وانت على من عذابه وان كان غير كافي يقول بعد قوله ومن توفيقه فتوفقه على الايمان
 الله جعل لنا في هذا الامر جعل لنا زخرا الله جعل لنا ثلثا فاعلمنا اننا نعلم نعم الله علينا والمؤمنين والمؤمنات
 كالفضل ذكره في الحديث وينبغي ان يتقدم بالجنود الامم لا العارض والمسبق وهو لم يخف عن اولئك
 اذا حضر البشارة لم يكبر الامام تكبيره ان حضوره بخلافه كان حاضرا عند تكبيره وسبقه على الامم بانه
 لا ينظر وجهه عند منتهى ومحمد ولو كبر ولم ينظر لا عند صلواته عندهما ولكن غير محسوس وقال ابو يوسف
 يكتب المسبوق كما هو تكبيره الا فتاح وان جاء بعد اكثر من الرابعة فانتبه الصلوة عندهما وعند ابو يوسف يكبر
 فاذا سلم الامام فحقه ثلث تكبيرات وذكر في الحديث ان عليه الغنم ثم المسبوق يتقدم فاته من التكبيرات
 حمد سلام الامام متواليه في غير دعاء لئلا ترفع قبل فزاعه فنبطل ملاته ولا ترفع الايدي في صلاة مكتوبة الجنابة
 الا في التكبير الا في صلاة الرغائب وتقوم الامام فكذا صدر الميت ذكره كان او انفي في ظاهر الرواية
 ويحجب ان يصفوا ثلثة صفوف من لوك نواصبه متقدم احد على الامامة ويقف وراءه ثلث ووراها
 اثنان ثم واحد ذكره في الحديث لقوله عليه الصلوة والسلام من صلى عليه ثلث صفوف غفر له رواه ابو داود
 والنسائي وفي القتيبة افضل صفوف الرجال في الجنابة آخره وفي غيره اولها افضل رواه الترمذي وتكرره الطحاوي
 على الجنابة في مسجد جماعة عندنا ولو وضعت خارج المسجد والامام وبعض القوم مع والباقي في المسجد
 والصفوف متصلة لا يكبره ولا يجوز الطلوع عليها ركبوا الا من عذر والقبائل الجوان ولا يجوز والميت على
 دابة او على الايدي او على الاكفاف ومن دق ولم يصل عليه صل عليه قبره سالم غلب على الظن انه تنفذ و
 لا يعتبر التقدير بالابان في التسمية بالمعتبر غلب الظن ولو ترك في التسمية لا يصل عليه ذكره في المذهب والمعيد و
 جوامع العقيدة وغيره ولا يصل عليه بعد التسمية ولا يصل عليه غائب ولا يصل عليه بايدي ولا في طبع طريق
 اذا قتل حال الحرب ولا يصلح ان يرجع من مثل فعلهما وان قتل البغاة بعد وطع الخيبر وزاريا يصل عليه
 وكذا في طبع الطريق اذا اضرهم الامام ثم قتلهم يصل عليهم ذكره قاضي خان والوجه احتمال النوبة ومن
 قتل احدا بوجه لا يصل عليه باية ذكره في جوامع العقيدة ولا يصل عليه من قتل نفسه عند ان يرمى في حفرة

في الصلاة

في الصلاة

يصل عليه وان شئني صحت ومات فان لم يسب مع احدا بوجه يصل عليه وان سب مع احدا بوجه لا يصل عليه
 فان اسلم احدهما او اسلم الصبي نفسه وكان يعقل الاسلام ومن علم حياته عند ولادته يستعمل او
 حركة غسل وصل عليه وكذا لو طهره حيا ولا يغسل ولم يصل عليه في الحيا في الحيا والتشيع السب في الحيا
 الجنابة عند ان يحلها اربعة نزع من جوانب الاربعه وسبني ان يحلها من كل جانب عشرة خطوات لما روى
 عنه عليه الصلوة والسلام انه قال من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت عنه اربعين كبيرة رواه ابو بكر
 البخاري وينبغي ان يسرع في المشي بما دون الجنب ومنوع من العدو ودون العنق وهو الخطو النسيج
 فينعرون اسرا على الاصل الى حد العنق والعدو وفي النجدة الاسراع بالميت سنة ولا يكبره الميت فقام
 لقوله عليه الصلوة والسلام من عزى بهيبة كساه الله من حلل الكرامة يوم القيمة رواه ابن ماجه
 وروى عن الجعفر عليه السلام عن اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان في الله سبحانه وسبحانه
 من كل عيبه وطفاه من كل عيب كل ما ذكره في كل فانت فانه كففتوا واباه فارجعوا فان المقام
 من حرم الثواب رواه الشيخ في الامم وذكره غيره وفيه دليل على ان الجفري وموقوف كغير العلماء ذكره
 السروجي في شرائع الهداية ويحرم اتخاذ الضيافة من اهل الميت لانه شرع في السرور والافرن وقال ابو
 بدعة وسبني بجبل الميت والاقرباء الا بعد تهئية طعام لهم وسبني ان يصل عليه في كل ان لان الجن
 بمنهم من ذلك فيضعفون وذكره في القتيبة يكبره ان يتخذ لنفسه تابوتا قبل موته وفيه انه يكبره ان يصل عليه
 سبحانه يريد ان يحفر لنفسه قبر فقال لا تعد نفسك قبرا واعد نفسك للغير انتهى والذي لا يكبره تيمم نحو الكفن
 لان الحاجة اليه متحققة غالبا بخلاف الغير لقوله سبحانه وما تدرى نفس باقية ان تموت وفي فاقوا البراري ذكره
 الامام الصغار لو كتب على جبهة الميت او عمامته او كفته عمامته يوجب ان يغفر الله سبحانه لميت وفي كفاية
 الشعبي حكى عن بعض السفانة او صحابه اذ ماتت وغسلت فاكتب في جبهته وصدري بسم الله الرحمن الرحيم قال
 ففعلت ثم لا يتبين في المنام وراثت عن حاله فقال لما وضعت في القبر جاني ملائكة العذاب فلما راها مكتوبا على جبهتي
 وصدري بسم الله الرحمن الرحيم قالوا امت من العذاب ذكره في القتيبة رضائيه واسم سبحانه اعلم ففعل
 فما حكم المسجد قال الله سبحانه انما هو ساجد من آمن بالله واليوم الآخر الاية العارقة متشاول البناء وقد قال
 صلى الله عليه وسلم من بنى له مسجدا بنى الله له منزلا الجنة متفق عليه ومتشاول كنسا وتطيفها وتثويرها بالماء

في الصلاة

ابو حنيفة ولكن يجوز ان يسجد سجدة الشكر في وقت بغير نية او ذكر نية فتكبر بالسجدة فانه غير خارج
عن هذا الاحتياط وقيل المصنف في قول صاحب المنظومة وليس للسجدة كبرية انتم فقد علم من الاختلاف في سجدة
الشكر وما خرج به الزاهد كراهية السجدة بعد الملوكة لغير سب واما ما ذكره في الثاني فانه ينه عن المفضات
ان النبي صلى الله عليه وسلم لما طمعه رضى الله عنه ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجد سجدتين يقول في سجده خسران
سجود قدوس و رب الملائكة والروح والذي في غير ذلك انه لا يقوم من سجدة حتى يغفر الله له و
اعطاه ثواب مائة حجة ومائة عمرة واعطاه ثواب الشهداء وبعث اليه في ملك يكتبون له الحسنات كما في
الحق مائة رقة والاحتياط انه دعائه وبشفع يوم القيمة في ستين من اهل النار واذا مات شريفا
فحديث موضوع بل لا اصل له ولا يجوز العمل به والاعتدال بالبيان سلطانا كما هو في الاحاديث الموضوعة ويذكر
على وضع ركاكته والبالغة الغيرة الموافقة للشرع والعقل فان الاجم على قدر المشقة مشقة وعقلا وافضل
الاعمال اخرها واما قصد بعض المحققين بغير هذا الحديث افساد الدين وازلال الخلق واغرامهم بالنسق و
تشبيههم من الجاهل والعبادة فيغتر به بعض من ليس له حجة معلومة الحديث وطرقه والملكة يمتنع بها بين صحيح وسقيم
قال الربيع بن خثيم ان الحديث ضوئ مثل ضوء النار يعرفه وتلك كلمة الليل تنكره وقال ابن الجوزي ان
الحديث المذكور يشتمل على الطال لا علم وينقضه قلبي الغالب انهم ومن لم يجعل الله له نورا فما له نور والله
سبحانه وطي العمة والتوفيق ونحوه فاقطع فان لا باس ان يعجز عن الفرض والبسط والبود والعلوة
على الارض او ما تبنت الارض افضل اذ ان يعلم في بيت غيره فلا افضل ان يستاذن رقع من الركوع والسجود
قبل الامام عا دلت على ان الخليفة بالموافقة مع رغبه في طاعة طاهر ومحب كبريا من فيه قد يمتنع من الجارية و
يصله ليس غرضه ما يذكر في القلوب الدنياء لانه مكروه وذاك عند شتر منفرد في صلوة جهنم فقراء الفاتحة مخافة
ثم اقله في جماعة يجرب بالسورة ان فقد الامانة والا فلا اذ لا يمتنع ما لم يمتنع به جهنم في موضوع الخفاقة
يكون سببا ولكن لا يمتنع السرك لو سبوا وكبره له الجبر ايضا في نوافل النهار وفي قنواي الجبر كبره ان يذب بيده او كره
الذي اب والبعض لا عند الحاجة سجد لليل وفيه الصلوة في النعلين تفضل على صلوة الخافي اضعا فاما الخافعة
للربود انهم سما الامام في فافت بالفاتحة في الجبر في تحت كبره بالسورة ولا يعبد ولو خاف بآية او اكثر بتمه جبرا

في سجدة السجدة

ولا يعبد فان قرأ الفاتحة والسورة ان يخرج الوقت فليحذر حبان ان يقصر على اداء الفرض وخصي
الاسلام هذا الجبر لاننا نغدا اصلا بخروج الوقت بخلاف غير ما يراى سنة القراءة وغيره وان خرج الوقت والظاهر
ان يراى قدر الواجب في غير ذلك لان الاختلاف به من غير بعض الامة بخلاف خروج الوقت امام قرا فانقل الى
الى موضع آخر فذكر كلمة او كلمتين مكان غيره كوان قرا مكان لعلمك تشكرون قليلا ما تشكرون فينبغي ان يعود
الى الترتيب الاول وكذا ان كانت آية او اكثر ان انتقل الى ما فوقه والا فلا وقيل يعود الى ترتيب قراته على
كل حال كذا في الغيبة اصحاب وصح سني لا يطيعه الا باسكان الماء فيه او باخذ دواء بين يديه وضاق الوقت
فانه يقتدر بما يحسن فان لم يجد سجد بغير قراة ويجزى كذا في الغيبة ايضا شك قبل السورة انه هل قرا الفاتحة ام لا
فيل قرا السورة فقط وقيل غير الفاتحة ثم السورة وهو الاظهر ولو شك بعد السورة لا يقرا وان كان له
راى على به تلا سجدة وسجد فقلن المؤمنون انه ركع فركعوا وسجدوا لم تعد صلاتهم وان سجدوا اخر فليس
لزيادة ركعة تامة هنا هناك الاشتغال بالحاجة للتلا بيقوت ركعة او اكثر افضل من ابلان الوضوء فلما
والوضوء فلما افضل من ادراك التكبيرة الاولى سبح فمانية ثم اقيمت الجماعة لا يقطع وان لم يكن صاحب
ترتيب امامه ايا بالطمأنينة لا بعد في الافتاء به وبقتدى بن يائسها شئ الفتور فركع ولم يبايع القوم
فوقع راسه وقت وركع وتابعوه فسد صلاتهم لانهم اقدوا في الركوع معترضين بمقتضى انهم الى الامام
وقت الركوع ان قام في الصف الاخير يدرك الركعة وان شئ من الصف الاول لا يدركها لا يمشي الكلي من الغيبة
تبين للامام انه صلى بغير وضوء يجب عليه الاضمار بقدر الممكن وقيل لا يجب قال صاحب الغيبة وهذا هو خاف ان
ملا سنة الجبر على وجهه ان تقوته الجماعة ولو اقم على الفاتحة وعلى تسبيح الركوع والسجدة يدركها فله
ان يقتصر لان ترك السنة لا دراك الجماعة اذا كان فرك سنة السنة اولى وعلى هذا ترك القضاء والتفوز وكذا
في سنة الظهر اذ لم يسع وقت الفجر واللوثر والفجر والسنة يترك السنة عند الامام وعند ما السنة اول من
الوتر اقام المؤمنين ولم يصل الامام ركعتي الفجر فيلحقها ولا تعاد الاقامة لان تكرارها غير مشروع اذ لم
يقطعها فاطع من كلام كثير او عمل كثيرها يقطع المجلس في سجدة التلاوة سبح في الصف على ان في الوقت
سعة ثم ظهر انه لو اتم شغلا يفوت الغرض لا يقطع كالوضوء في الغسل ثم خرج الطبيب اذا جاوز قطع

العباد لا اكلها افنح الطلوع فاما ما افند ففقا قاعلا جاز ولو افسد قبل القعود لم يجز القضاء
 الا بامانة كونه الخاوي كما ان الطلوع الثالث لم يفسد كونه لم يقعد يعود وان كان سنة الظهر وعن الزهري
 انه لا يعود وقيل هذا قول لا حجة والا اول قول محمد وسيد السجود على كل حال وان لم يكن نوى ارجاع يعود
 اغتاف وان لم يجد في ذلك الوقت وفيما اذا لم يتم الركوع والسجود ويؤجل القضاء في الوقت لا بعده قيل القضاء
 اوله في الحالين اظهر وقد قدما ان كل صلاة اديت مع النسيان يجب اعادة ذكره في الصلاة وفي الغيبة في
 باب قضاء الغوايب خلف امام يلحق بغيره ان يجد انتم يجوز ان يحمل حدة الصلاة ان خاف ضياعه ان
 ان لم يكن فيه نجاسة مانعة والا فقل ان يضع حدة الصلاة فقامه ليلما يتخلل قلبه به شرع في الصلاة بالاصح
 ثم خالطة الريا في العبرة السابق ولا ريب في انه ايضا في حق سقوط الوجوب امكنة النظر في العلم بالارادة والصلاة
 في الليل فعل والا فان كان له ذهن وجون الزيادة من نفسه فانظر في العلم افضل الصلاة لا رياء
 المحض لا يفيد بل يصح لو لم يكن في ذلك ما لم يقع خصمه في حذره حاشا ان بعض الكتب انه يؤخذ
 لادانق بواب سبعة صلوة الجماعة فلا فائدة في النية وان عفا لا يواظبه في الغائب في الكل
 في البرارية وفي الحاضر لا يشغل بقضاء الغوايب اوله واهم من النوافل الا السنن المعروفة وصلوة الضحى
 وصلوة التبع والصلاة الزويت والافبار فنك بسط بنية النفل وغيره بنية القضاء في قوايد
 السفر درج ان تلامن اول السجدة اكثر من نصف الآية وترك الطرف الذي فيه السجدة لم يسجد وان
 قراء الحق في السجدة ان قراء ما قبله او بعده اكثر من نصف الآية جبال السجدة والا فلا وفيها
 الملقطنا خير سجدة التلاوة يجوز وان طالت المدة ولا اشع عليه ذكر الطلوع وان تاضف مكرهه في حاشا
 وفي الحج سبيل التلاوة والسابع اذا لم يكن السجود اذ يقول سمعنا واطعنا غزاةك ربنا واليك المصير في الصلاة
 وفي العتابة بين الامام القروي اذ ام الناس في الغربة ثم سعى الى المصير للسجدة فاضهره رجل في الطريق
 ان الامام فرغ من الصلاة فاقم في ظهر ثانيا بقوم اخرين ثم لما قدم المصير وجد الامام في الجمعة قد صلى
 فاحدث الامام وقدمه فصل في سجدة الصلاة الاقوال كلها في هذا الرجل ثم في الصلاة في وقت ثلث مرات
 وقد جاز الكل انتم واذا من الرابعة اكثر ما بان في الثالث بالسجدة ثم في الجمعة واحيانا

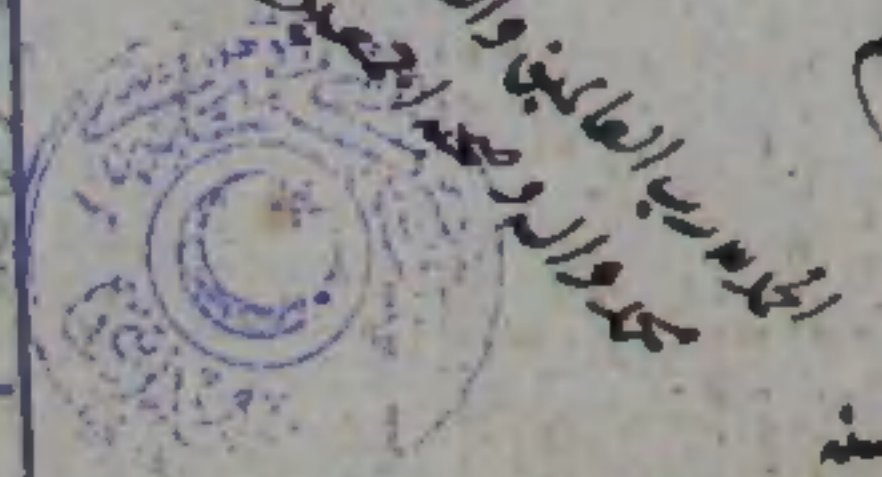
يجعل ما جاز

وقال زفر رحمة الله لا يلزمه شيء

يجعل ما جاز تنظرا ويؤدى الى فرضها طاعة فاحب ان يترك القعدة الاضيرة ويقوم الى الخامسة و
 يتم الياسا دة او يسطر الرابعة قاعد التقلب صلواته فلما خذ ان حنيفة وان يوسف نذر ان يصلي
 ركعتين بغير طهارة فتندره باطل عند محمد وقال ابو يوسف يلزمه ان يصليهما بالطهارة ولو نذر ان
 يصليهما بغير طهارة لم ينقضه بالقراءة عندنا ولو نذر ان يصلي ركعة واحدة لزمه عندنا شفع وعذر زفر
 لاشع عليه ولو قال الله على ان اصلي كذا في المسجد الحرام يجوز ان يصلي في اي مكان كان خلافا لغير
 ايضا حيث يلزمه ان يصلي فيه ولو نذر اعادة ان تصلي غدا كذا وان يصوم غدا فحاضت فيه لزمها
 قضاء فذكر اذا ظهرت وبو من الصبي بالصلاة اذا بلغ سبعا ويضرب عليها اذا بلغ عشرة او رد الى
 وكذا ان وجهه ينم له ان يضربه اذا بلغ عشرة على ترك الصلاة فانه ذكره مجموعات التمس قد يله
 ان يصير المتعجب اليقيم فيما يضرب به ولده وكذا الزوج له ان يضرب زوجته على ترك الصلاة او
 الغسل في الاصح كما ان له ان يضربها على ترك الزينة اذا ارادها والا جابة الى فراشه اذا دعاه
 والمخروج بغير اذن وان لم تنته عن تركها بالفرع بطلتها ولو لم يكن قادرا على ذلك ولا ان يلقى
 الله سكا وسرعا في ذمته خير له من ان يطأ امرأه لا يصح قال الله سكا وامر اهلك بالصلاة
 واصطبر عليها لا تسالك رزقا حتى تتركها والعاقبة للتقوى ونسأل الله سكا حسن العاقبة لنا
 ولاخواننا واصحابنا وجميع المسلمين انه خير معلول واكرم ثامون قال الفقير في عفوريته ومغفرت
 هذا الحق الله سكا وسيره وله الحمد والاولا واخرا وظاهرا وباطنا على كل حال وصلى الله على سيدنا

محمد وعليه وصحبه وسلم دايما متصلا
 الى يوم الحشد والمائة ثم بعود الله

من فوائده عاظمه دامت
 نفعه من بنيه كنه محرم



تاريخ سنة ١٠٥١

عن ابي جبر
 العلم الجليل
 وقدمه بنيه

SOLEYMANIYE			
Seyid Mehmed			
Yeni	Eski	Tasni	
17	2074		